

وشائق فقه أحكام القضاء الجنائي في الأندلس

مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى
للقاضى أبى الإطبيع عيسى بن سهل الأندلسى

دراسة وتكفيق

دكتور محمد عبد الوهاب خواف

رئيس قسم الدراسات الاجتماعية
معهد التربية، الكويت

مراجعة

دكتور محمود على مكى

مستشار مصطفى كامل اسماعيل



إهداء 2004

د. محمد عبد الوهاب خليف
للقاهرة

وَشَائِقُ فِي أَحْكَامِ الْقَضَاءِ الْجَنَائِي فِي الْأَنْدَلُسِ

مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى
للقاضي أبي الأصمغ عيسى بن سهل

دراسة وتحقيق

الدكتور

محمد عبد الوهاب خالاف

رئيس قسم الدراسات الاجتماعية، معهد التربية للمعلمين

مراجعة وتقديم

الدكتور محمود علي مكي

المستشار العلمي، كامل اسمايل

حقوق الطبع محفوظة

المركز العربي للتحول للأعلام

٢ شارع بهجت على - الزمالك القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

ليس هناك شك في أن الدراسات الأندلسية قد تقدمت تقدما عظيما خلال السنوات الثلاثين الأخيرة ، وأنها نمت نموا كبيرا سواء من ناحية الكيف أو الكم . ومن الجدير بالملاحظة أن عددا كبيرا من الباحثين العرب قد اقتحموا هذا الميدان بعد أن ظل سنوات طويلة وهو مقصور أو يكاد يكون مقصورا على المستشرقين الأوروبيين . وكان ذلك أثرا من آثار النهضة الفكرية الشاملة التي سادت العالم العربي خلال نصف القرن الأخير .

غير أن هذه الدفعة الكبيرة التي تمت بالنسبة للدراسات الأندلسية كانت تتناول التاريخ السياسي في المقام الأول ، ثم الأبحاث المتعلقة بالأدب ، غير أنه بقيت جوانب كثيرة من التاريخ الأندلسي لم تنل بعد حظها من العناية ، ونعني بها التاريخ الاجتماعي والاقتصادي بصفة خاصة . هذا على الرغم من أن المواد اللازمة لمثل هذه الدراسات متوفرة توفرا كبيرا . فنصوصها كثيرة وغنية بالمعلومات التي يمكن أن تعين على تسليط الأضواء حول هذه الجوانب . ولسنا في حاجة إلى القول بأن التاريخ السياسي وإن كان هو الهيكل الذي يقوم عليه كل بناء حضاري لامة ما فإنه ليس من اليسر أن نتعرف على ملامح هذه البناء الحضاري والعناصر التي تألف منها إلا إذا أولينا المجتمع المنتج للحضارة قدرا كبيرا من البحث المتقصى لكل النتائج الفكرى لذلك المجتمع .

وقد تنبه بعض العلماء من قديم إلى أهمية الوثائق الفقهية وقيمتها الكبرى في تبين ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الأندلسي . ولابد أن نشير في معرض ذلك إلى المستشرقين الإسبانين لوبث أورثيث Lopez Ortiz وسلفادور فيلا Salvador Vila اللذين قاما منذ الثلاثينيات بتوجيه النظر إلى ما في كتب الفقه الأندلسي وما يتصل بها من كتب « النوازل » و « الفتاوى » من مادة غنية بالمعلومات . وقد اضطلع

لويث اورثيث بدراسة عظيمة القيمة حول « دخول المذهب المالكي الى الأندلس » في سنة ١٩٣٠ ثم أتبعها بعدد من الدراسات حول الفتاوى الأندلسية وقيمتها الكبرى ، وقام سلفادور فيلا بنشر الفصول الخاصة بنوازل الزواج في الأندلس مستخرجا أياها من كتاب « المقنع » لابن مغيث الطليطلى . وفتح هذان الباحثان بذلك الباب نحو هذه الدراسات .

كذلك قام كاتب هذه السطور ببيان أهمية هذه الكتب بمناسبة استخراج كتاب احكام السوق للفتية الأندلسي الإفريقي يحيى بن عمر الكتاني من مجموعة ضخمة من الفتاوى هي التي تحمل عنوان « الميعار المغرب » للنشر يشي . وقد راعني وأنا اقرأ هذا الكتاب الضخم المؤلف من أربعة عشر مجلدا أن أجد هذا العدد الهائل من الوثائق الفقهية والفتاوى التي لا تكاد تترك جانبا من جوانب المجتمع الأندلسي إلا وقلته على نحو مبين ، فهذه الوثائق والفتاوى الموزعة على كل أبواب الفقه إنما تتناول قضايا واقعية تمثل حياة الناس المضطربين في المجتمع بل هي تكاد تؤرخ لواقع هذه الحياة يوما بيوم ، حتى أننا لا نبالغ إذا قلنا أنه يمكن التنازع لحياة المجتمع الأندلسي من خلال هذه الواقع .

وقد أدرك مؤرخ الأندلس الأستاذ ليفي بروفنسال هذه الحقيقة بالفعل فرجع في المجلد الثالث من تاريخه للأندلس الذي نشره في سنة ١٩٥٥ الى كتاب مخطوط جليل القيمة هو كتاب « الاحكام الكبرى » للقاضي أبي الأصبع عيسى بن سهل الجياني (المتوفى سنة ٨٦٦ هـ) ، فرجع إليه في كثير من مواضع ذلك المجلد الذي افردته للحديث عن نظم الحكم في الأندلس وعن حياة المجتمع الأندلسي وأوضاعه الاقتصادية والعمرانية .

وكان من الواضح من هذه الدراسات أن نشر مثل هذه الكتب الخاصة بالنوازل والاحكام وفتاوى الفقهاء قد أصبح ضرورة لا غنى عنها للتعرف على حياة الأندلسيين . ونحن نعود بهذه المناسبة للاهابة بالباحثين الى أهمية هذه الكتب وحاجة الدارسين المساسة إليها ، وضرورة التعاون بين المهتمين بالتراث الأندلسي للعمل على إخراجها إخراجا علميا ييسر استخلاص الفوائد منها .

ولهذا فإنه لا يسعنا إلا أن ننوه بالجهد الذي بذله الأخ الدكتور محمد عبد الوهاب خلاف من أجل تقديم هذه المجموعة من الوثائق الخاصة بأحكام

القضاء الجنائي في الأندلس ، بعد أن استخرجها من نفس هذا الكتاب الذي نبه إلى قيمته الأستاذ ليفي بروفنسال ، ونمى به كتاب « الأحكام الكبرى » لابن سهل . وقد اضطلع الدكتور محمد خلاف بتحقيق هذه المجموعة والتعليق عليها تعليقا ضافيا ثم بدرستها دراسة علمية سوف يكون لها فضل في الكشف عما احتوت عليه من معلومات بالغة القيمة حول المجتمع الأندلسي .

ويشتمل هذا الكتاب على مجموعة من القضايا تبلغ عشرين قضية سبى القارىء فيها ألوانا مختلفة من النوازل الجنائية وسوف يتابع من خلالها الإجراءات التي كانت متبعة في هذه القضايا ثم الفتاوى المختلفة للفقهاء الأندلسيين الذين كان القاضى يستفتيهم فيها ، وأخيرا الأحكام النافذة فيها وحشيات هذه الأحكام . كل هذا سوف نراه في تفصيل رائع ، ثم سنرى من خلال هذه العرض كثيرا من التفاصيل التي تجلى لنا أحوال المجتمع في حياته اليومية والأحداث التي كانت تقع بين أفرادها وألوان ممن كانوا يعكرون صفو حياته الآمنة والمقويات التي كانت تفرض على الجناة بعد أن تمر القضايا في طريق من الإجراءات التي تكفل العدالة . فقد كانت الشريعة الإسلامية سياجا يحفظ الحياة المستقيمة للمجتمع وكان الفقهاء الذين سوف تتكرر أسماؤهم في سياق هذه القضايا وأعين لتبعاتهم مقدرين لمسئولياتهم بصفتهم مشرعين من الطراز الأول .

ولا يسعنا في النهاية إلا أن نوجه خالص شكرنا وامتناننا لهذا الجهد الذى اضطلع به الأخ الدكتور محمد خلاف ونرجو أن يعينه الله على استصفاء أقصى الفائدة من هذه المجموعة من الوثائق وأن يوفقه إلى استخراج مجموعات أخرى من أمثال هذه الوثائق التي لا نشك في أنها ستكون على أكبر جانب من القيمة والفائدة للمهتمين بتاريخ الأندلس وتراثها الذى يعد من مفاخر التراث الإسلامى كله .

ومن الله نستمد العون ونستلهم التوفيق .

مصر الجديدة في فترة ربيع الأول ١٤٠٠ هـ .
الموافق ١٨ يناير ١٩٨٠ م .

محمود على مكى

تمهيد

١ - كتب الأحكام والنوازل وأهميتها :

لقد عظم الاهتمام بالدراسات الأندلسية في السنوات الأخيرة .
فالتاريخ السياسى والحياة الأدبية أمور لا شك في قيمتها وخطرها ، ولكنها
ليست كل شئ ، فان هناك نواحي أخرى في حياة الأندلس والمغرب لم
تظفر بهذا النصيب من الاهتمام على الرغم من أنها لا تقل قيمة ولا خطرا .

ولنضرب مثلا بالكتب الفقهية التى ما زال منها في مكتبات أسبانيا
والمغرب عدد هائل من المخطوطات لم يأخذ بعد سبيله الى النشر أو
الدراسة .

وقد كان للفقه المالكي آثاره العميقة في جميع نواحي الحياة في
المغرب والأندلس حيث لا يمكن أن نقرر أى ظاهرة من تاريخ هذه
البلاد بغير أن نجعل نصب أعيننا الأوضاع الفقهية فيها .

ولعل التاريخ الاسلامى لم يشهد في عصوره بلدا لعب المذهب
المالكي فيه الدور الأول كما عرف ذلك في الأندلس والمغرب وما زال
الأمر كذلك الى حد كبير في بعض نواحي الحياة في المغرب العربى حتى
الآن .

وهناك مجموعة من كتب الفقه المالكي تستحق عناية خاصة تلك
هى كتب الفتاوى أو النوازل أو الأحكام التى جمع مؤلفوها ما أجاب
به الفقهاء الذين كان لهم حق اصدار الفتاوى عن أسئلة وجهت إليهم في
مشاكل معينة . وتأتى أهمية هذه الفتاوى لا من الناحية الدينية فقط
بل من كونها توضح نبض المجتمع وتحركاته وحياته اليومية وأهم

المشكلات التي تمن له ، وتلقى الضوء على كثير من دقائق الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

ونحن ندعو الباحثين من أجل ذلك الى زيادة الاهتمام بدراسة مجموعات الفتاوى في الأندلس والمغرب . ونحن على يقين من أنها ستكشف لنا حجا كثيرة مما فجهل من تاريخ هذه البلاد . وكذلك كتب الفروع المالكية التي كان يطلق عليها اسم كتب الوثائق « الشروط » فإنها تبين لنا الكثير من دقائق التقاليد والسنن والعرف الذي جرى به القضاء ، وتوضح السياسة القضائية خير اوضح . كما أنها تطلعنا على مدى الأصالة في التشريع الأندلسي والمغربي . ومدى آثار البيئات الاقليمية في هذا التشريع وان كان مرد كل ذلك الى الشريعة الاسلامية واجتهادات المدرسة المالكية في الأندلس والمغرب .

ولقد سار بعض الأساتذة العرب على نهج تحقيق تلك الأنواع من النصوص الأندلسية والمغربية - على الرغم من قلتها - نذكر منهم أستاذنا الدكتور محمود علي مكي بتحقيقه لكتاب أحكام السوق ليحيى ابن عمر الأندلسي الذي نشره في المجلد الرابع (سنة ١٩٥٦) من صحيفة معهد الدراسات الاسلامية بمدريد . والدكتور محمد الطالبي بتحقيقه كتاب الحوادث والبدع لأبي بكر الطرطوشي الذي نشر سنة ١٩٥٩ في المطبعة الرسمية لجمهورية تونس . والأستاذ حسن حسني عبد الوهاب بنشره كتاب آداب المعلمين لمحمد بن سحنون وقد أعيد للطبع سنة ١٩٧٢ . بمراجعة وتعليق محمد العروسي المطوي . والدكتور موسى لقبال بتحقيقه كتاب التيسير في أحكام التسعير ، لأحمد بن سعيد المجيلدي التوفي سنة ٦٢٦ هـ / ١٢٢٩ م نشر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر - ١٩٧١ م . والأستاذين أحمد جلولى ورايح بونار بتحقيقهما كتاب جامع جوامع الاختصار والتبيان فيما يعرض للمعلمين وآباء الصبيان تأليف أحمد بن أبي جمعة المغراوي المتوفي سنة ٩٥٠ هـ نشر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ١٩٧٢ . ونشر الدكتور فرحات

دشراوى أدب القاضى والقضاة لأبى المذهب هيثم بن سليمان القيسى
نشر الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٨

وكان لابد أن تتجه غناية الباحثين الى المزيد من هذه الدراسات الهامة - وذلك لقلتها كما أسلفت - ولعلنى بهذا البحث وبما سيتلوه من دراسات فى هذا المجال - ان شاء الله - أكون قد وفقت فى الاسهام ببعض الجهود فى حقلى يحتاج الى جهود كثيرة ومتضافرة .

والوثائق التى تقدمها فى هذه الصفحات هى التى عالجت أحكام القضاء الجنائى فى الأندلس حتى القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى استخلصناها من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضى أبى الأصبن عيسى بن سهل وهى على قلتها توضح دور القضاء فى الضرب على أيدى المجرمين والمفسدين وأهل الشر والقصاص منهم لمعالجة الجريمة بكل أنواعها فى المجتمع الأندلسى وارساء قواعد الحق والعدل فى المجتمع وتاصيل القواعد القانونية التى تحكم هذا المجتمع كى يسوده اطمئنان الناس على حياتهم وممتلكاتهم على هدى المبادئ القوية المستوحاة من الشريعة الغراء ومن مبادئ الفقه الاسلامى .

ولقد شجمنى أستاذى الدكتور محمود على مكى على السير فى هذا الاتجاه من اختيار موضوعات منتقاة - لها تأثيرها على الحياة الاجتماعية - من مخطوط الأحكام وتحقيقها وعمل دراسة حولها لتعم الفائدة منها .

ولقد سعدت بمراجعة - أستاذى الدكتور محمود مكى أستاذ الأدب الأندلسى بكلية الآداب - جامعة القاهرة - والأستاذ المستشار مصطفى كامل اسماعيل رئيس مجلس الدولة المصرى سابقا ووزير العدل السابق بجمهورية مصر العربية والخير القانونى بمجلس الأمة الكويتى حاليا - نصوص هذه القضايا وتخريجاتها وأفدت كثيرا بملاحظاتهما القيمة فلها شكرى وتقديرى .

٢ - مخطوط الاعلام بنوازل الأحكام او الأحكام الكبرى :

أورد ابن بشكوال في كتابه الصلة عنوان كتاب القاضي أبى الأصبنغ عيسى بن سهل باسم « الأحكام » .

ووضح ابن فرحون في كتاب الديباج المذهب لمعرفة أعيان المذهب في ترجمته للفتية عيسى بن سهل أن له كتابا يسمى الاعلام بنوازل الأحكام .

ونجد في بعض صور المخطوط التي بين أيدينا عنوانا ثالثا : هو النوازل للقاضي أبى الأصبنغ عيسى بن سهل .

والنسخة الأصلية التي اعتمدنا عليها في تحقيق هذه القضايا هي نسخة مكتبة الزاوية الناصرية بتمكروت رقم ١١٨٩ مخطوطات الأوقاف ٨٣٨ ق الخزنة العامة الرباط . وأما تاريخ الانتهاء من كتابة هذا المخطوط فهو يوم السبت لأربع خلون من شهر جمادى الأولى من عام واحد وخمسمائة ورمزنا لها بالأصل . وهي نسخة كاملة وخطها واضح الى حد ما وعدد أوراقها ٤٢٦ ورقة والنسخة الثانية من مخطوطات مكتبة الزاوية الناصرية بتمكروت تحت رقم ٣٧٠ ق مخطوطات الأوقاف وعدد أوراقها ٣٨٠ ورقة ولم نستطع قراءة تاريخ كتابتها ورمزنا لها بـ (قج) ، والنسخة الثالثة تحت رقم ١٧٢٨ د المكتبة العامة بالرباط وعدد أوراقها ٢١٢ ورقة وليست مؤرخة والنسخة الرابعة تحت رقم ٣٣٩٨ د بالمكتبة العامة بالرباط وعدد أوراقها ٢٧٧ ورقة وتبدأ هذه المخطوطة بالقضاء في مسائل الغائب أى أنها ليست كاملة .

وهناك نسخة خامسة ولكنها ليست كاملة أيضا وهي عبارة عن نصف المخطوط تقريبا وتقع في ٢٠٩ ورقة ومؤرخة بخاتم كاتبها في الاثنين الأول من شعبان سنة ١١٧٨ وهي تحت رقم ٥٥ ق الخزنة العامة للكتب وهذه النسخة استبعدناها نظرا لعدم وجود هذه الوثائق بها .

ولقد حصلت على نسخ فوتوغرافية لهذه المخطوطات من الخزانة العامة للكتب والوثائق بالرباط - المغرب فشكرا لامتناذا محمد ابراهيم الكتاني محافظ دار الوثائق على جهوده وكرمه معاوته .

ولقد اشتركت مع أستاذي الدكتور محمود على مكى بتحقيق هذا المخطوط القيم فقسمناه الى أربعة أقسام وسيظهر الجزء الأول منه قريبا ان شاء الله .

ويكفى هنا لبيان أهمية هذا المخطوط ما نسجله هنا لرأى تقادة الأندلس وعالمها المالكي أبى بكر بن العربى المتوفى سنة ٥٤٣ هـ فى توضيحه لطريقة الأندلسيين فى التعليم فى كتابه « المواسم من القوامس » (نسخة جامع الزيتونة - خط) بأن الصبيان كانوا يخدمون تعليمهم بأحكام ابن سهل ^(١) .

٣ - مؤلف الكتاب :

أبو الأصمغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدى . وأصله من جيان من البرابجة . سكن قرطبة وتفقه بها وسمع من حاتم الطرابلسى ، وتفقه بأبن عتاب ولازمه واختص به وأخذ أيضا عن ابن القطان وروى عن مكى ابن أبى طالب وابن شماخ وابن عامر الحافظ وسمع بجيان من الفقيه هشام بن سوار وبقرطبة من الفقيه يحيى بن زكريا القليعى وبطليطلة من القاضى أسد بن رافع رأسه وأجازه أبو عمر بن البر .

وكان جيد الفقه مقدما فى الأحكام . وله فيه كتاب سماه الاعلام بنوازل الأحكام وذكر فى أول هذا الكتاب عن نفسه ، أنه كان يحفظ المدونة والمستخرجة الحفظ المتن ، وولى بقرطبة الشورى وأتابه حاكمها ودخل سبته فنوه بمكانته صاحبها البرغواطى فرأس فيها ، وأخذ عنه

(١) د. حسن حسنى عبد الوهاب ، آداب المعلمين - لـ محمد بن سحنون ص ١٤٠ - ١٤٤ ، طبعة جديدة ، تعليق محمد العروسى المطوى ، الشركة التونسية لفنون الرسم سنة ١٩٧٢.

جماعة من فقهاء منهم قاضى الجماعة أبو محمد بن منصور والقاضى
أبو اسحق ابراهيم بن أحمد البصرى والفقير أبو اسحق بن جعفر ولازمه
وسمع منه القاضى أبو عبد الله بن عيسى التميمى ثم ترك الرواية عنه .
قال القاضى عياض : سمع منه خالائى أبو محمد وأخوه ابنا الحوزى وولى
قضاء طنجة ومكناسة ثم رجع الى الأندلس ، فولى قضاء غرناطة الى أن
دخلها المرابطون فبقى يسيرا ثم عوفى منها . وبقى بغرناطة الى أن توفى .
 وذكره الامام أبو الحسن ابن الباذش : فقال : كان من أهل الخصال
الباهرة والمعرفة التامة يشارك في فنون من العلم .

وقال ابن الصيرفى : كان من أهل العلم والفهم والتفنن فى العلم
مع الخير والورع وصحة الدين وكثرة الجود ، بارع الخط فصيح الكتابة
حاضر الذهن له قريض جزل .

وفى أيام أبى يعقوب يوسف بن تاشفين رفع اليه شدته فى القضاء ،
فصرفه ثم توفى بغرناطة سنة ست وثمانين وأربعمائة .

محمد عبد الوهاب خلاف

الكويت فى ١٢ صفر ١٤٠٠ هـ
الموافق ٣١ ديسمبر ١٩٧٩ م

الفصل الأول

عَرَضُ الْقَضَايَا

تناول فيها إلى مرءاً لوقائع عدد من القضايا الجنائية التي وقعت أحداثها في الأندلس في القرنين الرابع والخامس الهجرى . وطرحت على القضاء وانتهى فيها إلى رأى بعد مشورة الفقهاء وأهل العلم والرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامى وهى التي تيسر لنا استقضاؤها من المخطوطات التي لم نهند من بينها إلا إلى مخطوط ابن مهمل . وإن كنا نحسب أن هذا ليس هو المخطوط الوحيد في بابه وأن هذه القضايا ليست هى الوحيدة التي طرحت على القضاء .

وعلى قلة ما حواه هذا المخطوط من القضايا ذات الطابع الجنائى — من بين القضايا الأخرى التي عالجها — فإنها تلقى ضوءاً على الإجراءات وأسلوب البحث القانونى والتحقيق والتدقيق الذى كان يتولاه القاضى قبل الفصل في موضوع القضية .

ولو صح أن هذه القضايا كانت هى الوحيدة التي عرضت على القضاء في حينها فإن مدلول ذلك هو استتباب الأمن والطمأنينة والسلامة في المجتمع الأندلسى في ذلك العصر إلى حد كبير بمقارنة عدد هذه القضايا بالنسبة لعدد سكان البلاد وبالحقبة من الزمان التي وقعت أحداثها خلالها .

وقد توخينا تيسيراً على القارئ مرء أحداث هذه القضايا بأسلوب عصرى أدنى إلى الفهم من الأسلوب المصطلح عليه في مثل المصدر الذى اجترأنا منه بهذه القضايا . وما هو جدير بالذكر أن المصدر المشار إليه لم يقتصر على القضايا ذات الطابع الجنائى وإنما تناول فيما تضمنته ضرباً عديدة من المشاكل القانونية ، بعضها ذات طابع مدنى (الحلف بالامان اللازمة والحش فيها ، مسائل من العتق وادعاء الحرية ، باب في البيوع ، باب العيوب ، باب القضاء في مسائل الغائب ، باب الإقرار ، باب الشفعة ، باب ما ينقسم وما لا ينقسم والاختلاف فيه ، باب من مسائل الاحتساب ، باب الإيمان مع الشاهد) والبعض الآخر ذو طابع تجارى (باب في البيوع) والثالث

متعلق بالأحوال الشخصية (الوصايا بالآيتام والأموال ، مسائل من العتق وادعاء الحرية ، النكاح ، فى الصدقات والكوالى والتراعى فى ذلك) .
والرابع متعلق بولاية القضاء (القضاء وما يتعلق به وما ينفرده به المحاكم)
والخامس بالمواد الجنائية (باب من مسائل الاحتساب ، باب العيّن مع الشاهد) .

وقد خصصنا هذا الفصل لعرض القضايا الجنائية الواردة فى المخطوط المذكور واقتصرنا فيه على سرد أحداثها دون ما سواها وبيان ما اتخذ فيها من إجراءات وما اتجه فيه منها إلى رأى أهل الشورى وما انتهى إليه الفصل فيها .

ويمكن تصنيف موضوعات هذه القضايا فى مجموعات تتميز كل منها بضرب من الجرائم . تتحد مواصفاتها وتنظمها أحكام وقواعد تتفق فى أصولها وتقوم على فكرة موحدة تصدق من قبيل القياس على ما يماثلها وتقوم على فكرة من العدالة المطلقة سواء من حيث الشكل والإجراءات أو من حيث الموضوع .

فئة جرائم تتكون من أفعال مما يوصف فى التشريع العصرى بأنها جنائيات كجرائم القتل العمد ببواعثه المختلفة والاعتصاب ، والضرب والجرح المفضى إلى الموت أى القتل الخطأ فى عرف القوانين الوضعية الراهنة ثم هناك قضايا أدنى من هذه فى مرتبة الخطورة على المجتمع مثل جرائم تعكير الأمن والعبث به وتهديد سلامة الأرواح والاعتداء على حرمة الملك الخاص والتعدي بالإيذاء والضرب والتهديد والقذف والسب .

وقد اتبعنا فى إيراد القضايا التالية ترتيبها وفقاً لوصف كل منها من حيث الجسامة فبدأنا بالجنائيات وراعينا فى استعراضها مراتب خطورتها ثم أوردنا الجنح على الأساس ذاته وإن كان ترتيبها فى المخطوط على خلاف ما تقدم ولم نلتزم هذا الترتيب لورودها متناثرة فى المخطوط . كما احتفظنا بالعناوين المذكورة فى المخطوط فى صدر كل قضية وإن كان فى ثناياها ما يخرج بالجرىمة الموصوفة فيها إلى أوصاف أخرى. إذ ينطوى الكثير فيها على أكثر من موضوع يشكّل فى حد ذاته جريمة ذات أوصاف قد تكون مغايرة للأصل المذكور فى العنوان .

القضية الأولى: فيمن قال قتل هذا ولي وشهد بذلك رجلان لم يعرفهما القاضي :

يمكن أن يستخلص من وقائع القضية الأولى أن القاضي عندما أبلغ بأن شخصاً اعتدى على آخر بالقتل ولم يكن لديه متسع من الوقت لسماع الشاهدين إذ حان وقت الظهيرة فقد أمر القاضي بحبس المتهم مؤقتاً على ذمة التحقيق احتياطياً ريثما يتم سماع الشهود والراى (المبلغ) بعد أن صرفهم القاضي من مجلسه بيد أن هؤلاء لم يعودوا لأداء الشهادة ومن ثم كان البلاغ مجرداً من الدليل المؤيد لثبوت الواقعة .

ولما استطال الحبس إلى أكثر من خمسة عشر يوماً ، استطلع القاضي رأى رجال الشورى ، فأجابوا بأنه يجوز الحبس مدة شهر أو ما يقرب من ذلك انتظاراً لسماع الشهود وجمع الأدلة وإتمام التحقيق . فإذا لم يتسن إجراء هذا التحقيق ولم يتقدم ولى الدم بالمطالبة بحقه ، ولم يقدّم دليل لإثبات التهمة ، فإن الحبس لا يكون قائماً على سند مشروع . ويتعين والحالة هذه الإفراج عن المتهم .

ومفاد هذا أن علة الحبس التحفظى لا تتمحقق إلا إذا كان الغرض منه جمع الاستدلالات المؤيدة للاتهام الذى هو سبب الحبس . ومن ثم يصبح هذا الحبس غير مشروع إذا انقضى السبب المبرر لقيامه ويتعين الإفراج عن المتهم ما دام لم يقدّم فى فترة الحبس أى دليل معزز للاتهام ، فحكمة الحبس قيام الشبهة فى ارتكاب فعل جنائى معاقب عليه وحالة الحبس منوطة باستجاء الأدلة فى فترة الحبس . فصير الحبس معلق على تأكيد الدليل فإذا لم يقدّم الدليل المبرر لاستمرار الحبس أو للجزاء كان الحبس غير قائم على سبب ، وافقد شرعيته ولزم الإفراج عن المتهم .

وهذا الرأى هو ما ذهب إليه جمهور فقهاء الشورى وهم ابن لبابة وأيوب بن سليمان وابن وليد وعبيد الله بن يحيى ، ويحيى بن سليمان ، وابن معاذ .
(٢ - القضاء الجنائى)

القضية الثانية : من أتى القاضى متعلقاً برجل يرميه بدم وليه :

تتعلق هذه القضية كسابقها بالحبس الاحتياطى والمدة التى يمكن أن يستطيل لها هذا الحبس ، ومحصل واقعة الحال على نحو ما يستفاد من ظروف القضية . أن شخصاً حضر إلى القاضى ممسكاً بتلابيب آخر يتهمة بقتل وليه زاعماً فى الوقت ذاته أنه أحق الناس بالقصاص منه لدم وليه ولكنه لم يأت بدليل مصداقاً لقوله الذى لا يعدو إزاء عدم الدليل أن يكون مجرد ادعاء . فإذا أقام الشاكي الدليل على أنه صاحب الحق فى القصاص - وهو لم يأت ببينة تثبت اتهامه للشخص الآخر بقتل وليه - فإن للقاضى فى هذه الحالة إزاء الشبهة القائمة أن يأمر بحبس المتهم خمسة عشر يوماً وإذا أثبت حقه فى القصاص دون إثبات ولايته للدم والإتيان بالبينة على ارتكاب المتهم لفعل القتل الذى أودى بوليه . فإن للقاضى فى هذه الحالة أن يقرر حبسه إما مدة غايتها ثلاثون يوماً إن كان متهماً أو لاتباوز بضعة أيام إن انتفى دليل القتل ضده . فإذا استطاع ولى الدم أن يقدم الدليل لاتهامه مد القاضى فترة حبس المتهم مدة يقدرها هو لكون الشبهات قد تمززت لديه وقوى الدليل على صحة الاتهام .

وهذا هو رأى فقهاء الشورى ابن لبابة ، ومحمد بن غالب ويحيى بن عبد العزيز ، ومحمد بن وليد ، وسعد بن معاذ ، وأحمد بن بقر ، وأيوب بن سليمان ، وعبيد الله بن يحيى ، ويحيى بن عبد الله ، ويحيى بن سليمان .

وقياساً على هذا ما رواه القاضى من أنه ورد فى كتاب ابن حبيب بأنه إذا ما ادعى شخص بوقوع اعتداء بالضرب عليه من آخر وكان يخشى على حياته من أثر هذا الاعتداء لسابقة عداوة بين المعتدى والمعتدى عليه ، فإن المدعى عليه لا يحبس بمجرد قول المدعى إلا إذا تأيد قوله بدليل يرجحه ، ويقوى الشبهة فى وقوع الاعتداء فعلاً ، فإذا كان الاعتداء من الشدة والخطورة بحيث يخشى منه على حياة المجنى عليه ، فإن الحبس فى هذه الحالة يؤمر به لمدة أطول حسبما يراه القاضى تبعاً لظروف الحالة .

القضية الثالثة : من رمى حجراً فأصاب امرأة مجهولة فأتت من ساعتها :

تدور هذه القضية حول حادث قتل في امرأة مجهولة الشخصية على أثر حجر رماها به شخص ولا يدري ما إذا كان قد قصد قتلها عمداً أم أنه أصابها من قبيل الخطأ . وشهد عليه قوم اختلف فيها إذا كانوا عدولا تعتبر شهادتهم دليلاً قاطعاً أم غير ذلك فلا تعدو أن تكون مجرد شبهة بوقوع هذا الحادث ، ولم يثبت أن للمرأة المقتولة ولى دم . فذهب البعض إلى أن القاعدة عند المسلمين ، أنه لا يهدر دم مسلم فجميع المسلمين أحق بدم من لاولى لدمه ، ومن ثم لزم القصاص ووجبت الدية ، إلا أن الأمر بهذا يختلف تبعاً لما إذا كان قتل تلك المرأة قد وقع عمداً أم خطأ .

ولإزاء عدم جزم الشهود بأن الرمية كانت عمداً أو خطأ أمر القاضي بحبس المتهم احتياطياً لتحقيق واقعة الرمي من جانب ، وكان هذا الحبس لمدة شهر ونصف ، وقد ظل المتهم منكراً للرمية المنسوبة إليه . وقد تطرق القاضي إلى تفسير مفهوم اللوث الذي اختلف فيه الرأى ، فمن قول أنه هو الشهود العدول ، ومن آخر أنه هو اللقيف والجماعة غير العدول ، وأن القسامة إنما تكون بالشاهد العدول .

فلذا طال أمر الحبس ، ولم يظهر ولى لدم القتيلة ولم يتسن التأكد من ركن العمد أو الخطأ في الرمية فالمعمول عليه في هذه الحالة هو قول الشهود العدول بالترجيح على قول غير العدول .

فلذا عدل أحد الشهود عن قوله فيعتد بعدوله حملاً له على محمل الصواب وإلا فإن المتهم يؤمر بأداء اليمين .

وقد اختلف الرأى بين فقهاء الشورى في تعريف اللوث واللقيف في مقام ترجيح شهادة كل منهم والأخذ بها إذ استبعادها للشك في صحتها ، وذهب رأى إلى الاتجاه إلى القسامة إذا ما كان للمجنى عليها ولى وأنه لا عمل لهذه القسامة في حالة عدم وجود هذا الولي . وإذا ثبت للقتيلة ولى فإنه يكون هو المحلف للقاتل وإن لم يثبت لها ولى فالمسلمون أولياؤها ووارثوها كما يرثون

مالها يرثون دمه . والمقصود بهذا بدهاء هو بيت المال . وعلى المحبوس لدفع التهمة عنه أن يقسم خمسين يمينا أنه ما رماها عمداً فإن نكل عن اليمين استمر محبوساً حتى يحلف إذ لا يظل دم مسلم ومن ثم فليس للوالى وهو القوام على حقوق المسلمين أن يعفو عن القاتل إذ لا يملك هذا الحق الذى هو ملك للمسلمين كافة .

وقد ذهب القاضى بعد مشورة فقهاء الرأى إلى أنه لا وجه لتحليف المتهم اليمين إذا ما أخذ بمذهب القائلين بأن اللوث هم الشهود العدول ، إذ تكون شهادتهم محل ثقة كما تكون مرجحة على اليمين الذى يقسمه القاتل وإنما يكون تحليف اليمين عند عدم وجود الشهود العدول .

القضية الرابعة : من حبس فى دم ، فشهد له بالطهارة والعافية :

تتحصل وقائع هذه القضية فى أن شخصاً اتهم بقتل آخر فحبس بسبب هذا الاتهام وقد شهد أشخاص عدول بأن هذا المتهم من أهل الطهارة والاستقامة والعفة وأنه محب للخير لا تعلق به شبهة فيما اتهم به من قتل وإنما كان حبسه نتيجة وشاية من شخص يعتقد عليه ويتغنى الانتقام منه بسبب معاملات مالية وديون فى ذمته لم يف منها إلا بالترز القليل ، وقد دفعه إلى هذه الوشاية طمعه فى النكاية بالمتهم للتخلص من ديونه له .

وقد اتفق رأى الفقهاء المشاورين على وجوب إطلاق سراح المتهم لما ثبت من استقامته وأمانته وبعده عن الشبهات ولا سيما أن حبسه قد استطل زهاء سنتين . فى حين أن شهادة الواشى ضده ، مثار شك كبير فى صحتها إزاء طهارة المدعى عليه واستقامته وانتفاء البرية عنه فى ارتكاب الفعل المنسوب إليه ، والذى حبس من أجله ، وعدم قيام دليل على وقوع القتل منه فعلاً . وقد رأى فقهاء الشورى أنه ما كان يحل حبسه إزاء هذه الظروف .

القضية الخامسة : حبس ابن برية فى تدميه وعيئه بالقنباية :

يمكن إجمال ظروف هذه القضية وقائعها فى أن شخصاً يدعى ابن برية اتهم بالفساد والربدة ، فأمر القاضى بحبسه حبساً امتد إلى عامين وذلك بناء على شهادة شاهد واحد أكد فساده وإجرامه ولكن لم تتأيد شهادته بدليل آخر

يعززه ، ولو أنها في ذاتها موجبة للحبس الطويل إلى أن تظهر توبة المحبوس .
وقد تحقق بالفعل صلاح هذا الأخير إبان حبسه بشهادة أهل الحبس أنه
استقام وتعبّد وتلا القرآن وصلى وصام وحسنت حاله مما حدا بالقاضي إلى
إعادة النظر في أمره وإطلاق سراحه لتوبته ولاسيما أنه لم يبق ضده سوى دليل
مستمد من شاهد واحد نقضه سلوك المحبوس في السجن مما شفع له في الإفراج
عنه على أساس الظاهر من سلوكه . وإن لم تكن توبته قد بدت للآخرين .

القضية السادسة : محبوس في دم لم يثبت عليه ما رمى به وشهد باستقامته :

يمكن إيجاز هذه القضية في أن شخصاً نسب إليه أنه رمى بدم ، ولم يبق
دليل على صحة ما رمى به وقد شهد شاهد عدل بأن المحبوس من أهل الطهارة
والسلوك القويم وتأييدت شهادة هذا الشاهد بأقوال جماعة أكدت صلاحه
واستقامته ، وقد رفع الأمر إلى الأمير فرد القضية إلى القاضي لإعادة النظر
فيها من جديد في ضوء ما كشفت عنه شهادة هؤلاء الشهود . وأوضح الأمير
أنه إذا لم يبق دليل على ما أسند إلى المحبوس من اتهام بل على العكس من ذلك
ظهر صلاحه وتقواه في أثناء الحبس فلا مبرر لبقائه في الحبس ولزم إطلاق
سراحه . وقد انتهى فقهاء الشورى إلى الأخذ بما أشار به الأمير من وجوب
إطلاق سراحه لزوال السبب الذي قام عليه الحبس .

القضية السابعة : رماه بقتل أخيه وتعلق به فيه فرماه الآخر بقتل خاله :

تدور أحداث هذه الدعوى حول تبادل الاتهام بين شخصين ، أحدهما :
يتم الآخر بقتل أخيه ، والثاني يتم الأول بقتل خاله .

فذهب القاضي إلى حبس المرمى بقتل أخيه ، دون المرمى بقتل خاله ،
وطلب القاضي إلى المتهم بقتل أخيه تقديم البينة على قتل الآخر لخاله ، فعجز
عنها . وإذا كان قد حبس بغير دليل كاف ، فقد حق إطلاقه إزاء عدم تقديم
الطرف الآخر أى دليل ضده وإن كان حبسه من قبيل التحفظ وعلى سبيل
الاحتياط ، وبالمثل فإن المبلغ الأول بقتل أخيه — إزاء عجز الثاني عن تقديم
الدليل على صحة ما يدعيه ضده من قتله لخاله — لا يكون ثمة وجه لحبسه فيها فت
الاتهامان لفقدان الدليل في كليهما . وإنما كان الحبس تشديداً بصفة احتياطية .

القضية الثامنة : يحن بشر بن عيلوس بعقوفه أباه واتهامه بقتل امرأة :

خلاصة هذه القضية أن أباً شكاً ولده إلى القاضى لعقوفه إياه ، وعدم بره به ، فأمر القاضى بحبسه تأديباً له . وفى أثناء الحبس وجه إليه اتهام بأنه سبق له قبل الحبس أن قتل امرأة ولم يقر على المطالبة بدمها أحد ، وإنما كان ما جرى من أمرها مجرد زعم لم يتأيد بدليل قاطع ومن ثم فإن حبس الولد فى عقوف أبيه يكون قائماً على سببه ويتبنى سبب الحبس بالنسبة إلى الادعاء بقتل المرأة لتجرده عن الدليل . وقد تقدم الأب بعد ذلك إلى القاضى طالباً الإفراج عن ولده اكتفاء بما كان من أمر حبسه الذى استطال عشرة أشهر على اعتبار أن فيه الرادع الكافى إذ يؤمل بعد إطلاقه أن يصلح حاله فى البر بأبيه ، وإذ نزل الأب عن شكواه ، فإن الحبس يفقد سببه ، ولا يجوز إقامة الحبس على سبب غير محقق وهو قتل المرأة الذى لم يتأيد بدليل .

القضية التاسعة : تراموا فى دم يحنوا فيه ثم اصططحوا فى السجن وكذبوا أنفسهم :

مفاد هذه القضية أن ثلاثة حضروا إلى القاضى باتهام متبادل بينهم كل منهم يدعى على الآخر قتل ابن عمه ، فأمر بحبسهم ، وما إن أقي المساء حتى بعثوا إلى القاضى بأنهم قد تصالحوا وتنازل كل منهم عن اتهامه للآخر . ولكن القاضى من قبيل الاحتياط لم يتعجل فى إطلاقهم وآثر الرجوع إلى فقهاء الشورى الذين أجابوا بأنه ما دام كل منهم قد نزل عن حقه ولم يقر الدليل على صحة ادعائه ، فإن الإفراج عنهم يكون واجباً إذ ليس على القاضى إجبار الناس على طلب حقوقهم والتسك بها .

ويلاحظ هنا فى الخصوصية المعروضة أن الدم فى حالة القتل ليس ملكاً خاصاً لولى الدم حتى ينزل عنه فلا يعاقب الفاعل وإنما هو حق جماعة المسلمين الذى لا يملك أحد بمفرده أن يتصرف فيه .

والذى حصل هنا أن رأى اتجه إلى الإفراج لالتنازل كل مدع من المتهمين الثلاثة عن ادعائه قبل الآخر ، وإنما لأنه لم تثر لدى القاضى أى شبهة فى ارتكاب الفعل المدعى به وهو واقعة القتل . كما لم يقر أمامه أى دليل على

صححة هذه الواقعة ولذا لزم الإطلاق بعد نزول المحبوسين الثلاثة عن ادعاءاتهم التي تجردت من الدليل .

القضية العاشرة : رجلان قتلأ أختهما ، وشهد بذلك عليهما ، وكشف القاضي عن أمرهما ، فلم يختلف أنهما قتلاها لريبة اتهماهما بها :

تجمل ظروف هذه الدعوى في أن شخصين اتهما بقتل أختهما لريبة في سلوكهما . وشهد ضدهما شهود عدول . فأمر القاضي بحبسهما ، وزيادة في التأكيد بعث في القرى من يجمع الاستدلالات على صححة وقوع هذا الحادث لتقدير الدليل المثبت للإدانة بما في ذلك من جمع صوت استغاثة المحنني عليها ، وتعرف عليه أثناء وقوع الاعتداء تعزيزاً للبيئة حتى لا يؤخذ الأخوان بدم أختهما إلا بعد التثبت والاستيثاق من صححة ما رميا به ، ولم يكنف القاضي بشهادة العدول بل لجأ إلى وسائل إثبات أخرى تعزيزاً للدليل الذي قام لديه وتأكيداً لاقتناعه .

القضية الحادية عشرة : روى العريف بدم أخيه ستة رجال لمحبسهم الأمير ثم صرف النظر فيهم إلى القاضي :

تتلخص أحداث هذه القضية في أن ستة أشخاص اتهموا بقتل شقيق الشاكي الذي حل لديهم ضيقاً ، فوجد مقتولا في الصباح . وقرر الشاكي أن الذين قتلوا أخاه من هؤلاء الستة أربعة سماهم لأنه يعرفهم بأعينهم وبذلك برئت ساحة الإثنين الباقيين ، وإن اختلف في تسمية أحد الأربعة . وقد رد بعض المتهمين على الشاكي باتهامهم إياه بدورهم بالاستيلاء على ماشيتهم بعد الاعتداء عليهم بالضرب . وبذلك حصل تبادل في الاتهام ولم يتم دليل على أى من هذه الادعاءات بما في ذلك الادعاء بقتل شقيق المبلغ إزاء إنكار الأربعة المتهمين الذين تعرف عليهم هذا الأخير لواقعة القتل وقد امتد حبسهم عشرين شهراً على رواية ، وستة على رواية أخرى .

وقد أشار فقهاء الشورى على القاضي باستطلاع رأى الأمير تعجيلاً له بثواب الإفراج عنهم وأضافوا أن هذا الإفراج أضحي لازماً إزاء الادعاءات

المتبادلة التي تلقى ظلاماً من الريبة في صحتها ، وإذا كان القتل قد وقع بالفعل فإن الشك قائم فيمن ارتكب هذا القتل . وفي المدة التي حبسها المرميون بالقتل العقاب الكافي : ولا سيما أن الشاكى وإن سمي الأربعة الذين حصر فيهم اتهامه على اختلاف في اسم أحدهم إلا أنه لم يكن في وسعه أن يتمكن من التعرف عليهم بنواتهم .

القضية الثانية عشرة : مسألة الطنبى الذى أصبح في داره مقتولا :

تلخص وقائع هذه القضية في أن من يدعى الحاج أبا مروان عبد الملك ابن زيادة الله الطنبى وجد في صبيحته ذات يوم مقتولا في فراشه ، وقد ارتدى ابنه الأكبر ثياب الحداد البيض ونادى في الناس يدعوهم إلى الصلاة على روح أبيه في المسجد ولما علم أبو الوليد بن جهور حاكم قرطبة بالأمر بعث إلى صاحب المدينة محمد بن هشام المعروف بالحفيد مكلفاً إياه بالتوجه إلى دار القتل لتحقيق الواقعة وظروف الحال . فنهض صاحب المدينة امتثالاً لهذا الأمر إلى بيت المجنى عليه لمعاينة القتل الذى وجده مصاباً بنيف وستين طعنة بألة حادة في جسده وتبع في الدار أى أثر متسلل يكون قد دخل الدار أو خرج منها فلم يهتد إلى أثر يفيد في ذلك وإنما عثر على ثياب القتل مخبأة في غرفة وإلى جانبها سكنين أقلامه كما لاحظ بسر اويل نسائه الموجودة في الغرفة ذاتها بقعاً من الدم ، وباستجوابهن أجابت إحداهن بذكر اسم الجارية التي قتلته وأضافت أنهن ساعدنها في عملية القتل . وأن القتل كان يستحق هذا القتل منذ بضع سنين .

وبسؤال أصغر ولدى القتل — وقد كان الأكبر هو الذى نادى بالصلاة على أبيه والثاني ضعيف البنية مصاباً بشلل — زعم هذا الأخير في بادئ الأمر أن لصوصاً تسللوا إلى أبيه واعتدوا عليه بالقتل ، ثم رجع عن أقواله وقرر أن حقيقة الحال هو أن جوارى أبيه هن اللاتي قتلته ، وقد كان أخوه الأكبر وقت ذلك واقفاً خلف باب المنزل أى : عالماً بما يجري ومشاركاً فيه بالسكوت . وقد ثبت موت المجنى عليه ووراثته وأن ابني أخيه هما اللذان يؤول إليهما ميراثه مع ابنه المصاب بالشلل .

وقد شاور صاحب المدينة في الأمر الفقيه ابن عتاب الذي أفتى بأنه لا قتل على أحد ممن كان في الدار إلا أن على كل واحد منهم القسامة أنه ما قتله ولا يمكن أحداً من قتله ولا شارك في ذلك على أن يسجنوا جميعاً واستند في تأييد رأيه إلى سابقة قضى فيها القاضي أبو بكر بن زرب ، ولم يجر العمل بها وإن كان لها أصل في السنة والحجة هي أنه إذا ما خرج شخص من دار فدخل الدار قوم فوجدوا فيه قتيلاً يسيل دمه فاشتبهوا فيه - كان مرجع الأمر في ذلك إلى اللوث ومثله مما يقاس عليه ، إذا ما وجد قتيلاً في قرية ، ووجد في مكان منها شخص يحمل آلة حادة أو نحوها مما يصلح أداة للقتل أو كانت عليه آثار دماء للقتيل فالأمر يتعلق بلوث يوجب القسامة لعدم قيام الدليل القاطع . إلا أن ابن عتاب ، لما وجد أن ابن زرب قضى في حالة مماثلة بغير ذلك أخذ برأيه وهو الحكم في حالة امرأة نزل عندها رجل فأتت لثوّه فجأة فاتهمت بقتله ، فلما سأل ولي دم القتيل الإمام مالكا في الأمر رد بعدم إمكانه تأكيد صحة هذا الاتهام ، وأضاف أنه ينبغي كشف أمرها ، فإن انتفت التهمة عنها لم يجر حبسها ويحلى سبيلها وما دامت غير متهمة فلا يسوغ تهديدها لحملها على اعتراف ما .

أما إذا كانت متهمة ، فقد قال ابن القاسم إنها تحبس ولا يعجل بإطلاق سراحها حتى ينجلي موقفها فإن لم يتم ضدها دليل على صحة الاتهام استحلقت خمسين ميمناً ويحلى سبيلها .

وفي خصوص قتل الحاج أبي مروان الطنبلي رأى ابن عتاب أن قول إحدى النساء بأنها وزميلات لها ساعدن على القتل هو قول يحتمل التصديق ولا سيما أن النساء كن قد غادرن منزل القتيل وتدخلت الشرطة لإحضارهن واستجوابهن بعد ذلك وإقرار إحداهن على النحو السالف بيانه بعد إفزاعهن .

وقد أفتى ابن القبطان وابن مالك أن لابن القتيل المصاب بالشلل الحق في إدرته بوصفه ولي دمه إلا أن القاضي استراب في استحقاق هذا الابن للإرث لما يدر منه في أول الأمر من ادعائه بأن لصوصاً هم الذين تسللوا إلى الدار وقتلوا أباه ثم عدوله عن رأيه واتهام النسوة بقتله مما يحمل علي مظنة الاشتراك في واقعة القتل وإن سلباً .

وقد انتهى الوزير أبو الوليد بن جهور بالأخذ برأى ابن عتاب ونفذ القضاء به وأقسم الابن الأكبر هو وأم ولده وأم ولد القاتل .

ولعل القاضى فى توريثه لابن القاتل المصاب بالشلل اعتمد فى ذلك على حالته المرضية التى تشفع له فى ترده فى روايته عن الحادث وفى عدم استطاعته المبادرة إلى دفع القتل عن أبيه .

القضية الثالثة عشرة : شورى كتبها فى قتل ابن فطيس زوجه رحمة ابنة عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن شهيد :

تتعلق هذه القضية بحادث قتل كان ضحيته رحمة ابنة عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن شهيد وزوجة فطيس بن عيسى التى وجدت موثوقة ومقتولة . وكان معروفاً أن زوجها يلازمها سكناً وإقامة .

فلما كلف الحاجب سراج الدولة أبو عمرو عباد بن المعتمد حاكم قرطبة صاحب المدينة محمد بن يزيد بتحقيق الواقعة تبين له من معاينة دار القتيلة عدم وجود أى أثر لتسلل من أجنبي عن الدار من نافذة أو سقف وبذلك انحصر الاتهام فى زوجها .

وقد كانت القتيلة حفيدة للوزير مغيث بن محمد بن يونس الذى أصبح ولى عليها لتوكيل ابنته حمدة — أم القتيلة — له . وكان يشارك الأم حمدة فى ميراثها أخواتها .

فاستدعى صاحب المدينة فطيساً وواجهه بالتهمة فأنكرها وإن لم يبد دفاعاً فيها أسند إليه ، وثبت عند صاحب المدينة أن أولى الناس بدمها أمها وأخوها وابنا عم أبيها للأب .

وقد نكل ابن عم أبيها محمد بن أحمد عن القسامة ولو كانت القسامة واجبة عليه . وذهب ابن العم الآخر إلى أن القسامة واجبة إذا ما لزمتم لتأييد الاتهام أو نفيه .

وباستطلاع الوزير صاحب المدينة لرأى الفقهاء فى ذلك كله قالوا : بإطالة حبس فطيس وتكيله وتضييق الخناق عليه لحمله على الإقرار بالحقيقة . فإن طال حبسه ولم تتأيد الأدلة ضده يقسم حينئذ فى الجامع خمسين يمينا بأنه لم يقتل زوجه .

وقال بعض الفقهاء : أن القسم واجب على ولى الدم بأن المتهم هو القاتل واقتصر منه . فإن كان ولى الدم غير بالغ من الرشد وجبت القسامة على أبناء عم أبيه لعدم أهليته لها وإن بلغ الرشد كان له أن يقسم بقسمها .

واعترض الفقيه محمد بن فرج على هذا الرأى مستنداً إلى حديث الرسول عليه الصلاة والسلام عندما قضى بالقسامة في عبد الله بن سهل الأنصارى ثم الحارثى يوم قتل خبير وأقرها حسبها كانت في الجاهلية .

القضية الرابعة عشرة : مسألة ابن نيرة وابنه المقتولين من ممالك منية العجب واعتقال أموهما لينظر فيها :

تتعلق هذه الدعوى بوقائع حاصلها أن من يدعى ابن نيرة وجد مقتولا هو وأحد ولديه ، الأكبر منهما ، ولم يعرف في خصوص توريث ما تركه ابن نيرة من مال ما إذا كان يجرى في شأنه توريث الأحرار أم أبناء الإمام . وقد انتهى الرأى في هذه المسألة إلى أنه إزاء عدم إمكان الجزم بما إذا كان القتيلان من أبناء الحرائر أم من أبناء الإمام فإن الحكم في هذه المسألة يستوجب حبس مال الأب المتوفى من قبيل الاحتياط على أساس أحد فرضين : أولها : أن يكون ابن نيرة من أبناء الإمام فيكون لماله حكم فيما يختص بوارثه ، والثاني : أنه إن لم يكن كذلك تغير الحكم بالنسبة إلى الوارث وهو الابن الصغير . ذلك أن الابن يأخذ حكم أبيه ، على أن يدعى أهل الشورى لأخذ رأيهم فيما يتبع في مال القتيل بعد حصره وإحصائه ، فإذا أجمعوا على رأى كان هو الواجب اتباعه في هذا الشأن . وذلك قياساً على سابقة مماثلة جرى فيها هذا الحكم أيام القاضي ابن سلمة فأصبحت مبدأً يحتذى .

القضية الخامسة عشرة : تدمية الجهنى على أفلح وختته :

موضوع هذه القضية شهادة شهود على اعتداء منسوب وقوعه من أفلح وختته على الجهنى ، ولكن هذه الشهادة لم تنهض إلى مستوى الدليل القاطع لإحاطتها بالشبهة التي تنبئ الشك حول صحة واقعة الاعتداء ، مما يجعل معه

الثاني في حبس المتهمين إلى أن تسمع شهادة القائم بالدم ترجيحاً أو نفياً للاتهام . فإذا لم تتأيد شهادة الشهود التي هي مثار الشك وعدم الاطمئنان ببينة مرجحة خلال شهر من حبس المتهمين ولم يأت المطالب بالدم بدليل آخر تدعيماً لأقواله ، وأقوال الشهود وجب إطلاق سراح المحبوس إعمالاً لمبدأ أن الشك يفسر لمصلحة المتهم ، وأن تطلق جانباً خير من أن تحبس بريئاً . وإنما كان الحبس الذي جرى في حق المتهمين يقوم على مبرر حتى تظهر براءتهما .

القضية السادسة عشرة : شوري في ثور استحققه ورثة عن ميتهم :

يمكن إجمال وقائع هذه القضية في أن محمد بن يحيى تقدم إلى قاضي المظالم بقرطبة بشكوى مفادها أنه وجد أباه قتيلاً ، وقد كان يملك ثوراً سرق ، وكان هو المقصود بالسرقه التي اقترنت بهذا القتل ، وذكر أنه وجد الثور مع شخص سماه وطلب من القاضي الحكم في هذه القضية . فسأله القاضي دليل الملكية والده القتل للثور المقول بسرقة ، فأبرز له عقد استرعاء مؤرخ بذي القعدة من سنة ٤٦٤هـ تضمن ملك أبيه للثور بأوصافه المبينة فيه . وأكد أن أباه لم يبع هذا الثور قبل قتله لأحد وأنه هو أيضاً لم يتزل عن ملكيته لهذا الثور الموروث له إلى أحد ما واستشهد على ذلك بشهود أيدوه في قوله هذا ، وقبل أن يتم ثبوت الأمر لدى القاضي أثناء الشاكي وأبدى له أنه تصالح مع من وجد الثور في حيازته ، وأنه استرده منه لقاء مبلغ أداه إليه . وبذلك انتقلت حيازة الثور إليه بوصفه وارثاً له مع بقية الورثة . ثم ما لبث أن تقدم من يدعى أحمد بن عيشون إلى القاضي بادعاء بملكية هذا الثور ، ودلل على هذه الملكية بعقد استرعاء تاريخه العاشر من ذي الحجة سنة ٤٦٤هـ تضمن ملكه للثور المذكور بأوصافه ومعامله وأحضر شهوداً لإثبات صحة ملكيته للثور ، ثم عاد محمد بن يحيى إلى القاضي الذي كلفه بإثبات موت أبيه وورثته فقدم للقاضي توكيلاً صادراً من والدته بتفويضه في كل ما يتعلق بشئون التركة ومنها الثور المتنازع عليه .

وقد أبلغ القاضي محمد بن يحيى بما ثبت لديه من ادعاء ابن عيشون بملكية الثور ، وما تقدم إليه من دليل في هذا الخصوص ومنحه أجلاً قاطعاً لإعداد دفاعه فعاد إليه قبل انقضاء هذا الأجل مبدئاً أنه لا دفاع له في هذا الادعاء

سوى ما سبق له لإثباته بمقتضى عقد الاسترعاء . ومن جهة أخرى قام القاضى فى الوقت ذاته بإخبار ابن عيشون بما ثبت لديه فى خصوص ادعاء محمد بن يحيى وما دلى به على أقواله .

وشاور صاحب المظالم فى هذه المسألة الفقهاء . فكان رأى الفقيه المشاور محمد بن فرج أن يقضى صاحب المظالم بالثور لورثة يحيى بن أحمد مستنداً إلى قدم تاريخ ملكهم للثور وذلك بعد يمين الورثة بأن هذا الثور كان ملكاً ليحيى الذى لم يتصرف فيه بأى وجه من الوجوه فى حياته وكذلك ورثته من بعده وبذلك تقطع حجة أحمد بن عيشون فى الثور .

فإن نكل محمد بن يحيى وأمه عن اليمين حلف أحمد بن عيشون أن الثور ملكه ولم يتصرف فيه بأى وجه من الوجوه إلى حين يمينه هذا عندئذ يقضى بحصة المالكين لأنفسهم وتبقى حصص الصغار القصر ملكاً لهم — أما ابن سهل فإن فتواه تتلخص فى أن بينة ورثة يحيى هى الأقوى لأنها مؤرخة وعندئذ لا بد من اليمين على محمد بن يحيى بحضور ابن عيشون أنه ما باع أو تصرف فى الثور الموروث بأى وجه من الوجوه وكذلك تحلف أمه شمس بمثل ذلك .

وذكر أن هناك ثلاث روايات للمالك وأصحابه فى استحلاف المستحق على ما استحق إحداها التى سبق ذكرها والتى جرى العمل بها باتفاق الفقهاء وكانت إحدى هذه الروايات من المدونة .

وأورد أمثلة كثيرة لتوضيح وجهة نظره مستقاة من قضايا سابقة فى سماع ابن القاسم عن مالك ومن كتاب الوكالات والبضائع فى نوازل عيسى بن دينار ، ومن كراء ابن كنانة فى النوادر ، ويحسون ، وابن حبيب .

الفهية السابعة عشرة : مسألة من تعدى على دار فكسر بابها وضرب ربها وانتهب مالها :

تتلخص وقائع هذه المسألة فى أن جماعة شهدوا عند القاضى بأنهم قالوا لعمر بن عبد العزيز أنهم سمعوا أن ابنه انضم إلى جماعة من أهل الشر والفساد الذين قاموا بكسر باب دار عبد الله وانتهبوا ما فى الدار وتعدوا على صاحب الدار حتى أشنى على الموت . وبمواجهة عبد الملك ومحمد ابنى عمر أيدا هذا

القول وشهدا بمعرقتهما الفعلة بأعيانهم وأسمائهم وأضافا أنهم من أهل الفساد وشرب الخمر .

وشاور القاضي الفقهاء الذين رأوا تأديب هؤلاء الفعلة وحبسهم حتى يثبتوا عكس ذلك - كذلك رأوا الحد وزيادة التأديب على من شهد عليه بشرب الخمر .

غير أن القاضي ابن سهل كان له رأى يضاف إلى آراء الفقهاء الذين لم يتطرقوا في حكمهم إليه : وهو تغريم المشهود عليهم بقيمة ما انتهبوا من الدار واستند في ذلك لآراء سابقة لابن حبيب في كتاب الأحكام وابن الماجشون وأصبغ .

القضية الثامنة عشرة : مسألة في أهل الشر :

تتلخص وقائع هذه المسألة في أن القاضي شاور الفقهاء في الشهادات الواقعة على أحمد وعمر ابني عطف المنسوب إليهما أنهما من أهل الفساد والشر وعدم الاحتشام وأذى الناس باللسان واليد والتعدي عليهم .

فقرروا الإغلاظ عليهما بالأدب الموجه والحبس الطويل لما في ذلك من صلاح العباد والبلاد ، وأن في ذلك صلاح المجتمع لأن من لم يمنع الناس من الباطل لم يحملهم على الحق .

القضية التاسعة عشرة : زعم أن فلاناً ضربه وعفج بطنه وغير ذلك من التعدي :

موضوع هذه الدعوى ادعاء بضرب من المني عليه ومن وليه ويطلب المعتدى عليه تمكنه من إقامة البينة على هذا الاعتداء الذى بلغ حد الإدماء وكذلك الحال بالنسبة إلى أى اعتداء بإحداث جروح بالمعتدى عليه تسيل منها الدماء . والرأى أن المتهم بالضرب أو الجرح يحبس حتى تبين حال المصاب إذا ما برأ من جرحه . وعلى المدعى أن يقيم البينة إذا ما كان الاعتداء لم يصل حد الجرح وإن أحدث آلاماً مبرحة في المعتدى عليه دون أثر ظاهر لهذا الاعتداء . فإن قام الدليل ولم يستطع المدعى عليه دحضه فرد الأمر في حبه إلى تقدير القاضي في ما ثبت له بالبينة . أما الجرح الخفيف الذى يحتمل أن يكون المدعى قد أوقعه بنفسه فالأمر في شأنه مثل من لاجراح ظاهرة به .

أما الضرب المبرح غير الظاهر أو الجرح الخفيف فالأمر فيه مرجعه إلى مدى الشبهة وفي وقوع هذا الاعتداء أو عدمه على أن يحبس المدعى عليه ويكلف المدعى بالبينّة .

أما إذا كان الادعاء موجهاً إلى غير ذى شبهة في مثل هذا الاعتداء فإن الأمر في شأنه لا يكون بحبسه على نحو ذى الشبهة .

ويقول مالك في المرأة تتعلق بالرجل الفاضل المعروف عنه الخير أنه اغتصبها كرهاً فإن الحد عليها .

وأضاف مالك من زعم أن حقه عند شخص سماء فإن فيه القسامة . فإذا كان المتهم ورعاً غير متهم ولا مشهور عنه مثل هذا الاعتداء فإن المقتول يكون مصداقاً بقوله قبل وفاته لأن المرء أصدق ما يكون قولاً إذا حضرته الوفاة وحان فراقه للدنيا . وإن رمى بدمه صبيحاً أقسم ورثته وأخذوا الدية من عاقلة هذا الصبي وكذلك إن رمى بدمه ذميّاً أو أمة أو عبداً أقسم ورثته واستحقوا الدية . فإن كان القتل عمداً اقتصر منهم ، أما إن كان خطأ فيطلب من سيد العبد إما الدفع أو الفداء وطلب أهل جزية الذمي عقل هذا الرجل .

أما في حالة الضرب الذى يفضى إلى الموت فإن القسامة واجبة بافتراض قيام النية الاحتمالية لدى المدعى وإن لم يسبق قيام منازعة بين المدعى والمدعى عليه حتى يكون الأمر ميّتاً .

فإن كان هذا الادعاء موجهاً إلى صالح من الناس فلا يؤبه به .

ومن قال إن فلاناً سقاه سماً ثم مات أقسم على قوله وحق القصاص .

وتجب القسامة في ذلك في حالة من يموت نتيجة ركضة في بطنه بقدوم شخص لم يتبينه .

وفى حالة الرجل تقدم إليه زوجته طعماً يتقيأ على أثر تناوله بما يوقن معه بالموت فاشهد امرأته وخالتها على ما كان .

فقد اختلف الرأى في هذا الأمر وذهب الإمام إلى وجوب القسامة على غرار الحال في اللطم حتى الموت أو الضرب حتى الموت وكذلك الجرح بسيف أو بعصى .

ولا يمنع من القسامة إلا يكون الضرب الذى أفضى إلى الموت لم يترك أثراً ظاهراً فى الخنى عليه وفى القتل الجرد بقسم الخنى عليه قبل موته على ما ادعاه وليس عليه أن يكشف عن تفاصيل الظروف التى وقع فيها هذا الاعتداء .
وعند يحنون وأصبح لا يثبت قول الميت أن دمه عند فلان إلا بشاهدين إذ نجب القسامة بقوله .

القضية العشرون : فى امرأة رمت رجلاً بأنه افتضها :

ظروف هذه الدعوى أن امرأة شكت إلى القاضى اعتداء رجل عليها زعمت أنه افتضها خدعة . ونسبت هذا الاعتداء إلى رجل شهد عدول من أهل الطهارة والذمة بأنه بعيد عن التهمة التى رمت بها . ونفوا علمهم بما أسندته إليه بينا قام دليل على أن هذه المرأة متجنبة فى ادعائها لما عرف عنها من سوء الخلق .

وقد رجع القاضى إلى أهل الرأى الذين انتهوا إلى أنها إذا رمت رجلاً بشبهة لاترقى إليه انتفت عنه بشهادة من سئلوا فيه فإن الحد عليها يكون واجباً وهو حد الفرية وعدته ثمانون سوطاً على قول أبى صالح . وقال ابن لبابة أنها تضرب مائة جلدة لإقرارها بالزنا بالإضافة إلى ثمانين جلدة التى هى حد القذف . فإن رجعت عن ادعائها بالاعتداء عليها لزمها حد القذف فحسب وأشار القاضى أبو الأصبح إلى المراجع التى تناولت هذه المسألة .

وفى قول ابن المواز إن جاءت تدعى والمدعى عليه بعيد عن الشبهة وقع عليها حد القذف دون الزنا .

ومن هذا الرأى أيضاً ابن القاسم وابن وهب ومالك وعن رأى ابن الماجشون أنه لا يلزمه صدق كما لا تجد هى لما رمت به . وقاله أصبح وإن كان متهماً فلها عليه صدق المثل . قاله ابن الماجشون وأشهب . وقال ابن القاسم : فإذا كان ادعائها محتمل التصديق وشهد بما يعززه رجلان فتحلف اليمين وعندئذ تستحق صدقها إن أصرت على أنه نال منها ويوجع هو ضرباً .

وقال ابن حبيب : سألت مطرفاً عن سرق متاعه فاتهم من جيرانه رجلاً لا تدرى حاله وتسامل عما إذا كان للإمام أن يحبس حتى يستبين أمره . فرد مطرف بالإيجاب على ألا يطيل حبسه .

فإن كانت سرقة مشهودة ووجد عنده بعض المتاع المسروق وزعم أنه اشتراه من مجهول دون أن يأتي ببينة على صدق زعمه فلا سيبل للمدعى إلا فيما وجد عنده وإن كان المتهم غير معروف بالسرقة فعلى الساطان حبسه وتحرى أمره ، أما إن اشتهرت عنه السرقة فإنه يظل محبوساً حبساً مؤبداً إلى أن يموت في السجن .

وقال ابن المواز : من ادعى بسرقة اتهم بها من هو من أهل التهم كشف عنه وجوزى بالضرب إن ثبت عليه .

وقال الليث : من وجد معه متاع مسروق ادعى بشرائه فإذا لم يقم الدليل على ملكيته للمسروق حق بمجنه حتى يموت على قول عمر بن عبد العزيز .
فإن كان من أرباب السوابق في السرقة وسبق الحكم عليه بالسجن غير مرة حبس وطلبت منه العين .

فقال أشهب : لا يمين عليه وإذا لم توجد المسروقات لديه كلها أو بعضها فلا يقطع بإدانته وإنما يطال حبسه .

الفصل الثاني

نظرة عامة على السياسة القضائية
في المواد الجنائية في الأندلس

نظرة عامة على السياسة القضائية

في المواد الجنائية في الأندلس

استعرضنا فيما شرحناه من قضايا وأحكام صدرت في تلك الحقبة على قدر ما وسعنا الجهد في الإلمام به من غطوط الإعلام بنوازل الأحكام أو الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل . الذي اعتمدنا عليه كمرجع أكثر إحاطة وأوفى بياناً استعرضنا عديداً من المبادئ القانونية التي انتهى القضاء إلى الأخذ بها في شتى الموضوعات على اختلاف ظروفها وواقفها .

وبنظرة معمقة متعمقة في تفاصيل النقاط القانونية ، الأصلية منها والقرعية التي أثّرت بصدد هذه القضايا ، على قلة عدد ما وصل إلى علمنا منها تتكشف لنا أمور بالغة الدقة في تأصيل القواعد القانونية التي تحكمها .

فباستظهار ما جرى على ألسنة القضاة الذين تناولوا بالتحقيق وقائع هذه القضايا وحكموا فيها يتضح أن آفاق بحوثهم كانت تتسع إلى أقصى مدى في الإحاطة بجميع جوانب الرأي القانوني وتقليبه على شتى وجوهه .

ولم يكن القاضي على مكانته العلمية ورفعة شأنه ليستأثر بالرأي بمفرده في مسألة شائكة أخذاً بظاهرها ، بل كان يتعمق إلى أبعد أغوارها ولا يستكف من الرجوع في كل ما يعن له من مشاكل وتساؤلات إلى أهل الشورى ممن كانوا يمدونه بالرأي على أن يكون له الترجيح في نهاية الأمر . وهذا هو أسمى مراتب العدالة في الحكم بين الناس ، فالقاضي يمهل المتهم ويمكنه من إبداء دفاعه ولكنه في الوقت ذاته يتصون للعدالة والمجتمع ، فلا يدعه طليقاً من باب الحيلة ، وإن كان الدليل ضده غير قاطع وبقية تحت تصرف العدالة إلى أن يستجلي الحقيقة في أمره . وبذلك يجمع بين حماية حق الدفاع وحماية المجتمع .

ونضيف إلى هذا أنه لا ينفرد بالحكم تبعاً لرأي يستصوبه أو تقدير قد يخطئ فيه غلواً أو تفریطاً . وقد يغيب عنه رأي ليس له به علم فيلجأ في كل

هذا إلى أهل الشورى ويعرض عليهم الوقائع ليبدوا له الرأى القانونى الصحيح مؤيداً بالسوابق فى الحالات الماثلة من قضاء السلف ، وبذلك ينسحب البحث فى كل قضية وتأصيلها إلى عهود سابقة فى القرون الماضية ، ويستجمع القاضى بين يديه آراء الفقهاء للوصول إلى أسلم الحلول وأعدلها وإن كان الحكم يجرى فى نهاية الأمر فى الأندلس على مذهب الإمام مالك باعتبار أن أهل الشورى هؤلاء من الممتين إلى المذهب المالكي .

ويمكن أن نستخلص من القضايا السالف إيرادها مشخصات السمات العامة لحياة المجتمع الأندلسى إبان القرنين الرابع والخامس الهجرى وهى كما يبدو امتداد لما كان عليه المجتمع ذاته فى القرون السابقة .

وأول ما نلاحظه من هذه السمات العامة هو قلة عدد الجنائيات التى كانت ترتكب ولعل مرد هذا إلى حالة اليسر التى كان ينعم بها المجتمع الأندلسى فى ذلك الحين إذ أن ظاهرة الإجماع تمتشى تصاعداً وهبوطاً مع الظروف الاجتماعية المحيطة فكلما كانت الحياة شاقة ، كان الصراع مريراً وكثراً الاعتداء وتعددت أساليب ارتكاب الجرائم وتباينت أنواعها . وكلما ساد الرخاء تراجع الحافز إلى الإجماع وقل بالتالى عدد الجرائم وتقلصت أساليب التفنن فى ارتكابها .

وما يذكر أن من بين القضايا التى استعرضناها ما يرجع الدافع فيه إلى عوامل شخصية وأسباب تتعلق بالشرف والكرامة أو أسلوب المعاملة بين أفراد الأسرة الواحدة . وهذا فى ذاته وإن كان فعلاً مؤثماً إلا أنه فى قرارته لا يدل على طبع إجرامى وبذلك يخرج هذا الضرب من الجنائيات من عداد الجرائم العامة التى ترتكب بدافع حب الأجرام أو غريزته أو بقصد السلب والنهب .

وبتجريد القضايا السالف بيانها من الحوادث التى مردها إلى الشرف والكرامة لا يبقى إلا القليل منها الذى يمكن أن يكشف عن روح لإجرامية فى المجتمع الأندلسى . وهذا القليل الذى تيسر لنا جمعه ولم نعتز على سواه على حد اجتهدنا لو قورن بأحصائيات الجرائم فى العديد من الدول المتقدمة فى العصر الحاضر لكانت له أبلغ الدلالة على معنى لا يغيب عن الذهن وهو أن تأصل العقيدة الإسلامية ومبادئها القويمة وحجها على الفضائل والتسامح وحسن المعاملة

كان هو العامل الأساسى الفعال في عزوف المجتمع المسلم في الأندلس من ارتكاب أى فعل يتطوى على مخالفة لهذه المبادئ .

ولذا نلمس أن الجرائم موضوع القضايا آتفة الذكر إنما وقعت تحت ضغط مؤثرات دفعت إليها بالضرورة في ظروف ضعف ولولا ذلك لما وقعت هذه الجرائم .

وإذا صح أن الإجرام ظاهرة توجد في كل مجتمع إنسانى فإن ما نلمسه من القضايا التى حدثت في الأندلس حتى القرن الخامس الهجرى خير شاهد على تنزه هذا المجتمع عما تتورط فيه عادة المجتمعات الأخرى .

وقد كان دأب القضاة التوفيق بين مصلحة الفرد في حالة كونه متهماً في الدفاع عن نفسه إحقاقاً للعدالة ومصلحة المجتمع الذى يوجد فيه مثل هذا الفرد ، وحقه في أن يتمتع بالحماية من اعتداء كل من تسول له نفسه المساس بحريات الغير أو أرواحهم أو أمنهم أو سلامتهم أو أموالهم .

وكانت تقوى الله فيما يصدره القاضى من أحكام وقرارات وما يتخذها من إجراءات في حق المتهمين من حيث تقييد حرياتهم أو المساس بأشخاصهم أو أموالهم وازعاً نفسياً يشكل حماية أمنية للأفراد في تلك الحقبة من الزمن .

وكانت معاملة القضاة للمتهمين معاملة إنسانية رفيقة تتفق ومبادئ التسامح المعروفة عن الدين الإسلامى وهى تلك التى ينادى بها اليوم ميثاق حقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة .

ومن بين الجرائم التى وقعت في ذلك العصر ما يمكن أن يعزى إلى نزوات النفس كعقوق الوالدين والعيث والفساد والاستهتار وكان دور القاضى فيها هو دور الأب الناصح الشفيق إذا حبس فإنه لا يقصد الإيلام أو الإمتنان وإنما التقوم والإصلاح بالحسن مع الموعظة الطيبة . والنصيحة المثل ، مما كان له في نفس المسي من الأثر ما هو أبلغ من العقاب . وكان العفو أبدر إلى لسانه كلما سنحت له فرصة من أخذ المسي بالشدة ، يحذوه إلى ذلك طمع في ثواب الله وأمل في إصلاح من خرج على المجتمع بفعل مخالف لأصول الشريعة الإسلامية .

ومن بين القضايا التي لا تشكل روحاً إجرامية في المجتمع الأندلسي جرائم القتل خطأ والإصابة الخطأ لانعدام القصد الجنائي فيها الذي هو أساس العقاب وإنما مردها إلى عدم التبصير أو عدم الحذر أو عدم اتخاذ الحيلة اللازمة مما يؤدي إلى حدوث النتيجة التي تعاقب عليها الشريعة بالنظر إلى الفعل المادى ذاته ونتيجته لا بالنظر إلى النية الجنائية .

وكان التمسك بالعدالة عند القاضى وإصراره على الوصول إلى الحقيقة لا يتأثران بكبريائه فتأخذه العزة بالأثم وإنما كان على الدوام مستعداً للعدول عن قضاء سابق له متى استبان وجه الحق أمامه واستظهر موطن الخطأ في حكمه الأول . وكان يرحب بمشورة أهل الشورى وبمراجعتهم إياه في قضاء له فلا يتمسك برأى ولا يصبر عليه ، وإنما يعيد النظر كلما لاح له وجه الصواب فيما ينبغي أن يقضى به .

وبهذا كان القاضى يماثل ما عليه اليوم في أرق النظم القضائية من جعله على درجتين لتدارك ما قد يقع من خطأ من القاضى الأول وإصلاحه دفعاً للتأدى في التمسك برأى تبين خطؤه .

وهذه صورة مثلى من العدالة القضائية ومن تجرد القاضى في الإسلام وحيدته وعدم انسياقه وراء كبريائه . وفى ذلك اقتداء بما أثر عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فى الحصى على رجوع القاضى للصواب ، إذا ثبت له خطأ قضاء قضى به بالأمس وفقاً لذلك المبدأ الذى قرره فى رسالته المشهورة إلى أبى موسى الأشعرى حينما قال : « ومراجعة الحق خير من التهادى فى الباطل »* .

هذه إلمامة موجزة تبرز معالم السياسة العامة فى القضاء الجنائى فى الأندلس فى القرنين الرابع والخامس الهجرى باعتبارهما امتداداً لما كان عليه الحال فى هذا الشأن ذاته فى القرون السابقة عليه . وما نخال هذه السياسة مبتكرة أو مستحدثة وإنما مردها إلى مرجع واحد هو الشريعة الإسلامية مصدر الأحكام فى الحدود والتعزيرات واجتهاد الإمام مالك وتلاميذه .

(هـ) راجع رسالة عمر إلى أبى موسى الأشعرى فى البيان والتبيين لمبايظ (٢ / ٤٨ - ٥٠) وفى الرسالة قبل هذه العبارة : « ولا يمنعك قضاء قضيت بالأمس فراجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشك أن ترجع منه إلى الحق فإن الحق قديم » .

الفصل الثالث
النصوص

نصوص الوثائق

x - « فيمن قال قتل هذا ولي^(١) وشهد بذلك رجلان لم يعرفهما القاضي » :

(380) فهمنا - وفقك الله - ما كشفت^(٢) عنه من أمر الذي أتاك^(٣) برجل ، فزعم أنه قتل وليه ، وأتاك برجلين شهدا أن هذا المرى^(٤) قتل ولي^(٥) هذا ، ولم تعرف^(٦) الرجلين . فحبست المرى وأمرت أن يعود إليك الشاهدان ، إذا^(٧) كنت على ظهر ، حتى تكتب شهادتهما فلم يعودا إليك ، ولم يعد الراى ، ولا تعرفه ولا قريبه^(٨) ، ولا أتاك بسبب^(٩) أكثر مما ذكرت ، وله في حبسك أكثر من خمسة عشر يوماً . وأردت معرفة الواجب فيه . فالواجب إذا لم يأت الراى بأكثر مما ذكرت ، ولا ثبت نسبه من المقتول بزعمه ، فلا معنى لحبس هذا المرى ، كان متهماً ، أو غير متهم . وإنما قال أهل العلم بحبس المتهم الشهر ، ونحوه ، إذا قام بدم المقتول وليه ، وثبت ذلك . فأما مثل هذا فلا كلام له^(١٠) ، ولا يجب به حبس من رماه .

(١) المقصود بالولى : هو من له القيام بالدم وهو الوارث للمقتول ، فهو الذى له حق المطالبة بدمه لدى السلطة الحاكمة . والولى أيضاً هو المقتول نفسه إذ أن معنى الولاية يجادل بين المقتول ومن يطالب بدمه ، والمقصود هنا فى النص هو المعنى الثانى .

(٢) فى الأصل : كشف والمذكور فى النسخ الأخرى .

(٣) فى دا : الرى .

(٤) ساقطة . فى دا .

(٥) فى قج : يعرف .

(٦) فى الأصل ، دا ، قج : إذ والمذكور فى د ب .

(٧) فى دا ، قج : قريبه .

(٨) فى الأصل : سبب والمذكور من قج

(٩) فى قج : قيه .

قاله ابن لبابة^(١٠) ، وأيوب^(١١) (بن سليمان^(١٢)) ، وابن وليد^(١٣) ،
وعبيد الله^(١٤) (بن يحيى^(١٥)) ، ويحيى بن سليمان^(١٦) ، وابن معاذ^(١٧) .

(١٠) هو محمد بن عمر بن لبابة يكنى أبا عبد الله من أهل قرطبة ، عاش ٨٩ عاماً ، كان
إماماً في الفقه مقدماً على أهل زمانه في حفظ الرأي والبصر بالفتيا ، درس كتب الرأي ستين
سنة وكان مشاوراً في أيام الأمير عبد الله مع عبيد الله بن يحيى ، ومحمد بن غالب ، وشيخه بن وهب
الصغير ثم انفرد بالفتيا مع صاحبه أبي صالح أيوب بن سليمان . وكان أبو صالح يقدمه على نفسه
ثم انفرد بعد موت أبي صالح ستين سنة فلم يشاركه أحد في الرياسة والقيام بالفتيا من أول أيام
عبد الرحمن الناصر . توفي ٣١٤ هـ - ٩٢٦ م .

انظر ابن الفرضي : تاريخ علماء الأندلس ترجمة ١١٨٩ ، مخطوط ابن سهل ورقة ٤٢٣
الحيميدى : جفوة المقتبس ترجمة ٦١٠ ، القضي : بنية الملتصق في تاريخ رجال الأندلس
ترجمة ٢٢ ، ابن فرسون : الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ص ٢٤٥ .

(١١) هو « أيوب بن سليمان بن هاشم بن صالح بن هاشم » يكنى أبا صالح من أهل قرطبة
وأصله من جيان . كان إماماً في رأي مالك وأصحابه مقدماً في الشورى توفي ٣٠٢ هـ / ٩١٤ م .
انظر ترجمته في ابن الفرضي ترجمة ٢٦٧ ، ابن سهل ورقة ٤٢٣ بنية الملتصق ٥٦١ ، الديباج
المذهب ٩٨ .

(١٢) ساقطة في الأصل والنسخ الأخرى والمذكور من قبح .

(١٣) هو « محمد بن وليد بن محمد بن عبد الله بن هيب » من أهل قرطبة ، يكنى أبا هيب الله
كان عالماً بالشروط مشاوراً في الأحكام ، وكان مقدماً من أحمد بن محمد بن زياد القاضي .
قال ابن سهل : كان متهماً بوضع الأحاديث . توفي سنة ٣٠٩ هـ / ٩٢١ م
انظر : ابن الفرضي : ترجمة ١١٨٠ ، ابن سهل : ورقة ٤٢٣ الديباج المذهب ص ٢٦٤ .

(١٤) هو « عبيد الله بن يحيى بن يحيى بن كثير البلي » يكنى أبا مروان رئيس فقهاء المالكية
في الأندلس شيخ المختلن في قرطبة وهو ابن الفقيه يحيى بن يحيى تلميذ الإمام مالك . كان رجلاً
عاقلاً عظيم المال والجاه وكان آخر من حدث عن والده توفي ٢٩٧ هـ / ٩١٠ م .

انظر : ابن الفرضي ترجمة ٧٦٤ ، ابن سهل ورقة ٤٢٣ ، الحيميدى : حطوة المقتبس في
ذكر ولادة الأندلس ترجمة ٥٨١ ، بنية الملتصق : ترجمة ٩٧٣ ، الديباج المذهب : ص ١٤٦ .
(١٥) ساقطة في الأصل والنسخ الأخرى والمذكور من قبح .

(١٦) هو « يحيى بن سليمان بن هلال » . ذكره ابن سهل بأنه كان صالحاً فقيهاً في المسائل
مشاوراً مع ابن لبابة تنظمه الخاصة والعامة توفي (٣١٥ هـ / ٩٢٧ م) انظر ابن سهل ورقة :
٤٢٣ ، بنية الملتصق ترجمة ١٤٧٥ .

(١٧) هو « سعد بن معاذ بن شيان » من أهل قرطبة وأصله من جيان ويكنى : أبا عمر .

كان حافظاً للمسائل مفتياً ، يتحلل إليه في المسجد الجامع ويسمع منه . توفي ٣٠٨ هـ / ٩٢٠ م
انظر ابن الفرضي : ترجمة ٥٣٧ ، ابن سهل : ورقة ٥٢٣ ، الحيميدى : ترجمة : ٩٢٢ ،
بنية الملتصق : ٧٨٦ ، الديباج المذهب : ص ١٢٥ .

٢- « من أتى القاضى متعلقاً برجل يرميه بدم وليه » :

(٢٨٢) كشف القاضى عن رجل يأتيه وقد تعلق بأخر يرميه بدم وليه ،
ويزعم أنه أحق الناس بالقيام بدمه ، وأنه عمد لقتله (١٨) ، ولم يوضح ما ادعاه ،
ولاسبب سبباً . ما الذى (١٩) يجب فى ذلك ؟ فنقول (٢٠) رضى الله عنك :
إذا جاء مثل هذا فإن المدعى يحتاج إلى أن يثبت أنه ولى الدم . فإذا ثبت
قعدده (٢١) من المدعى عليه (٢٢) دمه . كشفت هل له بيعة (٢٣) على دعواه ؟ فإن
ادعى ثبوت ذلك من يومه أو من الغد ، أمر القاضى بحبس (٢٤) المرمى (٢٥)
(منها خمسة عشر يوماً (٢٦) ، وإن (٢٧) أثبت القعدد (٢٨) م) ، ولم تحضره (٢٩)
بيعة على الدم ، أطلت له فى حبسه على ضربين : إن كان المرمى متهماً خمسة
عشر يوماً إلى الثلاثين فى رواية زونان عبد الملك بن الحسن (٣٠) ، وإن كان
غير متهم فالأيومين ونحوهما . فإن أتى طالب الدم فى داخل المدة بسبب قوى

(١٨) فى قج : قتله .

(١٩) فى قج : فالى .

(٢٠) فى د : نقول .

(٢١) فى الأصل : قموه ، والصواب ما أثبتنا . والقعدد هو القرى ، ويقال الميراث
القعدد أى ميراث أقرب القرابة إلى الميت (انظر لسان العرب مادة قعد) والمقصود فى النص :
إذا ثبت أنه أقرب أهل المقتول نسباً إليه .

(٢٢) ساقطة فى الأصل ، د ا والمذكور فى دب .

(٢٣) فى دب ، د ا : ديته .

(٢٤) فى دب : يحبس .

(٢٥) فى قج : المدعى عليه .

(٢٦) ساقطة فى دب ، د ا .

(٢٧) فى قج : فإن .

(٢٨) فى قج : تحضر له .

(٢٩) هو عبد الملك بن الحسن ، بن محمد بن يونس ، بن عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول
الله صلى الله عليه وسلم . من أهل قرطبة . يكنى أبا مروان وقيل أبا الحسن ويعرف بزونان بضم
الزاي . وكان من أهل علم الحديث الرجال الجامعين لرواية مالك من أهل الأندلس . وكان عليه
مدار الفتيا وكتب لقاضى قرطبة إبراهيم بن عباس رأى يحيى بن يحيى وولى قضاء طليطلة . وكان يحيى
بن يحيى معجباً بكلام زونان توفى ٢٣٢ هـ / ٨٤٦ م انظر القاضى عياض : ترتيب المدارك
وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك جزء ٣ / ٢٠ - ٢١ .

سقط^(٣٠) هذا الحكم ، ووجبت الزيادة في حبسه على ما تراه ، مما يرجي به إحقاق الدعوى ، أو غير ذلك . هذا الذى يجب (به النظر)^(٣١) إن شاء الله عز وجل^(٣٢) .

قاله ابن لبابة ، ومحمد بن غالب ، ويحيى^(٣٣) (بن عبد العزيز)^(٣٤) ، ومحمد بن وليد ، وسعد بن معاذ ، وأحمد بن بقر^(٣٥) ، وأيوب بن سليمان ، وعبيد الله بن يحيى ، ويحيى بن عبيد الله^(٣٦) ، ويحيى بن سليمان .
(قال القاضي)^(٣٧) وفي كتاب ابن حبيب^(٣٨) تمتعت مطرفاً يقول

(٣٠) في قج : سقط .

(٣١) في ١ : التلق به .

(٣٢) ساقطة في : ١ ، ٤ ، ٥ .

(٣٣) يحيى بن عبد العزيز المعروف بابن الخراز : من أهل قرطبة ، يكنى أبا زكرياء . كان يميل في فقهه إلى المذهب الشافعى وكان مشاوراً مع عبيد الله بن يحيى ونظرائه في أيام الأمير عبد الله توفى سنة ٢٩٥ هـ / ٩٠٧ م .

انظر ابن الفرضي : ترجمة ١٥٧٠ ، ابن سهل : الورقات ٤٢٢ / ٤٢٣ .

(٣٤) ساقطة من النسخة قج ، وأسماه المشارين بها غير مرتبة كالنسخ الأخرى .

(٣٥) هو « أحمد بن بقر بن خالد » من أهل قرطبة يكنى أبا عبد الله ولي قضاء الجماعة مع الصلاة والخطبة ، وكان أحمد بن عبد ربه يمدحه من عجائب الدنيا وذكره ابن سهل بأنه أمقل أهل زمانه . توفى ٣٢٤ هـ / ٩٣٥ م .

انظر ابن الفرضي : ترجمة ١٠٣ ، ابن سهل ووقعة : ٤٢٣ الديباج المذهب ص ٣٧ .

(٣٦) « يحيى بن عبيد الله بن يحيى بن يحيى اللبى » من أهل قرطبة . يكنى أبا عبد الله . كان يستقى مع أبيه . توفى سنة ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م .

انظر : ابن الفرضي : ترجمة ١٥٧٢ ، ابن سهل ووقعة : ٤٢٤ الديباج المذهب : ص ٣٥٤ .

(٣٧) ساقطة من الأصل ، دج ١ والمذكور من قج .

(٣٨) هو « عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جاحمة ابن عباس بن مرداس السلمى » يكنى أبا مروان كان بالبصرة وسكن قرطبة . كان مشاوراً مع يحيى بن يحيى ، وسعيد بن حسان - وكان حائفاً لفقهاء مذهب المذنبين وله مؤلفات في الفقه والتواريخ منها : الواضحة في الفقه والمسائل على أبواب الفقه لم يؤلف مثلها ، وكتاب تفسير الموطأ ، والجوامع وغير ذلك من كتبه المشهورة . وكان محمد بن عمر بن لبابة يقول : عبد الملك بن حبيب عالم الأندلس ، ويحيى بن يحيى عاقلها وعيسى بن دينار فقيها . توفى أول ولاية الأمير محمد سنة ٢٣٨ هـ / ٨٥٢ . ومهره ٦٤ عاماً .

انظر ترجمته في ابن الفرضي : ترجمة ٨١٦ ، ترتيب المدارك ٣/ ٣٠-٨٠ الحيلى : ٦٢٨ ، بنية المتلصص : ١٠٦٣ ، الديباج المذهب ص ١٥٤ - ١٥٥ وكتاب ابن حبيب المقصود هو « الواضحة » .

من (٣٩) ادعى على رجل أنه شجه (٤٠)، أو ضربه ضرباً يخاف منه على نفسه، وقد عرفت العداوة بينهما ، فلا يجبس المدعى عليه بقول المدعى إلا أن يأتي ببلطخ بين ، وشبهة قوية ، أو يكون المدعى (٤١) بحالة يخاف عليه فيها الموت .

وقد أشرنا بذلك على حكامتنا فحكوا به .

وقاله ابن الماجشون (٤٢) وأصبح (٤٣) . اختصرها .

3- « من رى حجراً فأصاب امرأة مجهولة (٤٤) فماتت من ساعتها » :

(g82) سألنا وفعلك الله عز وجل ، عن رجل زعم ذكوان (٤٥) أنه (٤٦) معتقه ، شهد عليه لوث من بيته ، لم تعرف (٤٧) منهم أحداً أنه رى حجراً ، ففى الحجر عابراً (٤٨) ، حتى واقع امرأة ، فماتت من ساعتها ، ولم ترم أحداً بدمها .

وصارت المرأة مجهولة الموضع ، لا يعلم لها ولى ، يقوم بدمها (٤٩) ،

(٣٩) فى قبح : فيمن .

(٤٠) الشجاج : هو الإصابات التى تقع بالرأس والوجه . وأنواعه عشرة . وهى كلها لاقصاص فيها ، إلا الموضحة إذا كانت عمداً ، لأنه لا يمكن مراعاة المائلة فيها .

(٤١) فى قبح : «المدعى عليه» .

(٤٢) هو « أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون ، نفقه حل الإمام مالك ، أتى عليه عبد الملك بن حبيب وكان يفضل على سائر أصحابه . توفى سنة ٢١٢ هـ / ٨٢٧ م . انظر التبيين المذهب : ص ١٥٣ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ١٦٦-١٦٧ .

(٤٣) هو الفقيه المصرى أصبح بن الفرج تلميذ ابن وهب وابن القاسم وأشباه بن عبد العزيز . وقد كان من رؤساء المذهب المالكى بمصر ، بل إن البعض فضله على ابن القاسم نفسه وتوفى سنة ٢٢٥ هـ / ٨٣٩ م . انظر التبيين المذهب ص ٩٧ ، أحكام الموق تحقيق د . محمود على مكى صحيفة المهد المصرى للدراسات الإسلامية مجلد ٤ العدد ١ - ٢ ص ١١٢ حاشية رقم ٢ .

(٤٤) فى دأ : بمضومة .

(٤٥) ساقطة فى قبح .

(٤٦) فى قبح : أن

(٤٧) فى ديب : تعرف .

(٤٨) فى الأصل : غائر والمذكور من النسخ الأخرى .

(٤٩) فى قبح : تدمها .

فلما رفع (283) إليك أمره ، بما زعم القوم أنهم عاينوا^(٥٠) من رميه ، وحضر
المرى كشتهم : هل عمد لذلك ؟ أو كانت رمية لم يقصدها بها^(٥١) ؟

فقالوا ما نقف على أنها كانت رمية عمداً أو خطأ ؟ فأمرت بحبسه منذ^(٥٢)
شهر ونصف ، أو نحو ذلك ، ثم سألك^(٥٣) المحبوس النظر في أمره : بما يجب
له وعليه - وهو منكر للرمية المنسوبة إليه - وأجبت أن تعرف : ما يجب
عليه في دم المرأة ، على ما قاله القوم ، الذين جهلهم ، ولم تعرفهم^(٥٤) ،
مع فقدان ولى المرأة ؟

فقول والله نسأله توفيقك : إن اللوث^(٥٥) يختلف فيه : فقد قالوا :
هو الشاهد العدل ، وقالوا هو اللقيف^(٥٦) ، والجماعة غير العدل . وتكون
القسامة^(٥٧) بالشاهد العدل ، يقول من قال ذلك ، وبشهادة غير العدل^(٥٨) ،
والذى كان في حبسه مستتباً في أمره ، وطالباً لولى إن كان لها صواب .
فلذا طال هكذا^(٥٩) . ولم يأت ولى ، وجهل ، فلم تعلم الرمية^(٦٠) عمد لها

(٥٠) في دب ، دا ، عاينوه ، وفي قج : رأوه .

(٥١) ساقطة في قج .

(٥٢) في الأصل : من والمذكور من النسخ الأخرى .

(٥٣) في قج : سأل .

(٥٤) في الأصل : يعرفهم والمذكور من النسخ الأخرى .

(٥٥) اللوث : شبه الدلالة على حدث بين الأحداث ولا يكون بينة تامة قال الأزهري :
الوث : البينة الضعيفة غير الكاملة . انظر الموطن (الحاشي) ٢ / ٨٧٩ ، كذلك انظر « اللوث
في الدم » واختلاف الأراء فيه ابن سبيل : ورقة ٣٧٨ .

(٥٦) اللقيف : ما اجتمع من الناس من قبائل شتى أو من أعلاط شتى فيهم الشريف والدفع
والطبع والعاصي والفقير والضعيف .

(٥٧) القسامة : بفتح القاف مأخوذ من القسم وهو اليمين : قال الأزهري : القسامة اسم للأولياء
الذين يملكون على استحقاق دم المقتول . انظر الموطن جزء ٢ هاشم ص ٨٧٧ . اختلف العلماء
في القسامة في أربع مواضع . انظر ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٢٠ / ٣٥٧ - ٣٦١ ،
ابن أبي زيد القيرواني : الرسالة ص ٢٤٠ - ٢٤٢ ، السيد سابق فقه السنة ١٠ / ١٤٧ - ١٥٢ .
(٥٨) في النسخة دا هذه الجملة زيادة من الأصل والعدل في قول من قال من اللقيف وأخذ
في اللوث بأنه الشاهد . وفي النسخة قج جملة أخرى زيادة من الأصل « في قول من قال بالقيف
وبشهادة غير العدل » .

(٥٩) في الأصل : هذا .

(٦٠) في قج : الرمية على .

أم لا؟ كان^(٦١) الصواب عندنا أن يؤخذ بقول من ألغى شهادة غير العدل ، وأخذ في اللوث بأنه العدل ، فإذا كان القول هكذا ، لم يجب^(٦٢) على هذا شيء إلا أن يتعدل من الشهود واحد ، فإن تعدل^(٦٣) فسبيل الأمر فيه (على ما)^(٦٤) حكينا ، وإن كانوا ممن لا يرجى فيهم تعديل ، ورأينا — استحسنائاً — إخلافه^(٦٥) بالله ما رى هذه الرمية ، ولا كان ما قاله الشهود .

قال بذلك محمد بن محمد بن غالب^(٦٦) . وفي قوله إن أخلت في^(٦٧) اللوث (با)^(٦٨) للقيف ، أقسم عليه ، وكانت الدية^(٦٩) على عاقلته^(٧٠) ، إن قام بذلك ثابت النسب .

والذي أختار من ذلك أن اللوث الشاهد العدل وقال ابن وليد : مثل ذلك كله .

وقال يحيى بن عبد العزيز : بمثله ، إلا اللوث فإنه عنده المقيف .

(٦١) في قج : كون .

(٦٢) ساقطة في : د ب .

(٦٣) في قج : تعدل واحد .

(٦٤) في دب : كا .

(٦٥) في دا : استخلفه .

(٦٦) محمد غالب المعروف بابن الصفار ، يكنى أبا عبد الله . كانت النخبة دائرة عليه مع

مع عبد الله بن يحيى ، ومحمد بن ليابة وأصحابهم ، توفي ٢٩٥ هـ - ٩٠٦ م .

انظر ابن الفريسي : ترجمة ١١٤٨ ، ابن سهل ورقة : ٤٢٣ ، بغية الملتصق : ترجمة ٢٤٩ ،

(٦٧) في دا : د ب هـ في هـ .

(٦٨) الدية : هي المال الذي يجب بسبب الجناية ، وتؤدي إلى المعنى عليه ، أو وليه . يقال ،

وديت القاتل : أي أصليت ديته .

(٦٩) المائلة : هي الجبابة الذين يقتلون العقل ، وهو الدية يقال عقلت القاتل : أي أصليت

ديته ، وعقلت عن القتال . أدبت ما لزمه من الدية . والمائلة هم عصبة الرجل : أي قرابته الأكار

البايعون — من قبل الأب — المورسون العقلاء . قال الأصمعي : سميت الدية عقلاً نسبة بالمصدر .

لأن الإبل كانت تعقل بفناء ولي القاتل ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ، إلا كانت

أو نقداً .

مالك : الموطأ : جزء ٢ حاشية ص ٨٤٩ .

وقال ابن لبابة : إذا ثبت لها ولى ، كان القول ما قاله أبو عبد الله بن غالب ، وإن لم يثبت لها ولى لم يكن فيها (٧٠) شيء . لأنه لا يكون (٧١) قسامة لمن لا ولى له (٧٢) ، وإنما تثبت بشهادة عدلين ، وبذلك قال ابن القاسم (٧٣) .
والذى ذهب به من الاستظهار باليمين : إن كان أراد يمينا واحدة فإن الدماء لا تستدفع (٧٤) إلا بخمسين يمينا ، كما لا تثبت إلا بخمسين يمينا . وهذه إذا لم يثبت لها ولى لم (٧٥) يكن (٧٦) فيها قسامة ، فإذا سقطت القسامة سقط (٧٧) ردها عن طلب بها .

وقال أيوب بن سليمان : أصل قول مالك (٧٨) (فى اللوث) (٧٩) إنه اللقيط ، والبيتة غير القاطعة ، وهو الذى وطأه مالك (٨٠) فى كتابه ، وعليه جماعة أصحابه ، إلا ما روى ابن القاسم من قوله : الشاهد (٨١) العدل . فإن ثبت لهذه المرأة ولى ، كان هو المحلف لهذا المرمى بدمها ، وإن لم يثبت لها ولى فالمسلمون أولياؤها ووارثوها كما يرثون مالها ، يرثون دمه . لا بد لهذا

(٧٠) قج : لحا .

(٧١) فى د ، قج : تكون .

(٧٢) ساقطة فى : دب .

(٧٣) هو عبد الرحمن بن القاسم المتق تلميذ الإمام مالك وصاحب الأثر الأكبر حل الفقه المالكي سواد فى المشرق أو المغرب وسماه من مالك هو الذى جمعه يحنون فى المنونة الكبرى . كان رئيس المذهب بمصر حتى توفى سنة ١٩١ هـ / ٨٠٦ م . انظر ترجمته فى ترتيب المدارك : ٢ / ٤٣٣ - ٤٤٧ ، الديباج المذهب ص : ١٤٦ د . محمود مكى : أحكام السوق ص : ١١٥ حاشية ٢ .

(٧٤) فى دب : يستدفع .

(٧٥) فى الأصل : ولم .

(٧٦) فى د ، قج : تكن .

(٧٧) فى الأصل : سقطت والمذكور من : د ، دب .

(٧٨) هو الإمام مالك بن أنس . إمام دار الهجرة وصاحب المذهب الذى ينسب إليه توفى سنة ١٧٩ هـ . وهو أشهر من أن نترجم له . وكتابه « الموطأ » هو أساس المذهب المالكي .

(٧٩) ساقطة فى دب .

(٨٠) ساقطة فى د .

(٨١) فى د ، قج : بالشاهد .

المحبوس من أن يخلف خبيين يميناً ما وماها عمداً ، ثم تكون دينها على عاقلة ، فإن أبي من العيين حبس حتى يخلف ، ولا يطل (٨٢) دم مسلم .

وقد روى يحيى (٨٣) عن ابن القاسم في المسلم يقتل المسلم - عمداً - الذي لا ولي له إلا المسلمون : أيجوز للإمام أن يعفو عن القاتل (٨٤) ؟

قال : لا ينبغي له أن يهتر دم مسلم ، ولكن يستفيد (٨٥) له كما يستفيد لمن لا ولي له إلا المسلمون ، فكذاك يستحلف في هذا المحبوس .

وقال سعد بن معاذ بمثل (٨٦) قول أيوب بن سليمان وقال عبيد الله بن يحيى بمثل قول ابن غالب من الاختلاف في اللوث : إنه قال بعض أهل العلم : وهو ابن (٨٨) القاسم : الشاهد العدل .

وقال غيره : وهو ابن نافع (٨٩) وغيره من رواية مالك - اللوث : الجماعة غير العلول .

(٨٢) يطل : ينظر لسان العرب .

(٨٣) هو يحيى بن يحيى القتيبي كان لقائه مالك سنة ١٧٩ هـ . السنة التي مات فيها مالك . أخذ عن مالك واليث وابن وهب وابن القاسم . توفي سنة ٢٣٤ هـ / ٨٤٨ م . انظر في ترجمته ابن الفرغاني : ترجمة رقم ١٥٥٤ ، ترتيب المدارك ٢ / ٥٣٤ - ٥٤٨ ، ، النيهان المذهب ص ٣٥٠ - ٣٥١ ، وانظر المقتبس لابن حبان (بتحقيق د . محمود مكي ، بيروت ١٩٧٣) ص ٨٣ والحاشية رقم ٢٢٤ وما ورد فيها من مصادر .

(٨٤) في دب ، ١٥ : القتل .

(٨٥) يستفيد : يقتص .

ومها : القود : سمي قوداً لأن الجاني يقاد إلى أولياء المقتول فيقتلونه به إن شاوروا . وقيل معناه المماثلة انظر لسان العرب مادة قود .

(٨٦) في ١٥ : بلا ، قبح : فكما .

(٨٧) في قبح : مثل .

(٨٨) في ١٥ : قول ابن .

(٨٩) هو عبد الله بن نافع مولى بني مخزوم المعروف بالصائغ : قال عنه أحمد بن حنبل : كان صاحب رأي مالك ، وفقه أهل المدينة برأي مالك . له تفسير الموطأ رواه عنه يحيى بن يحيى . توفي بالمدينة في رمضان سنة ١٨٦ هـ . انظر ترجمته : ترتيب المدارك جزء ١ / ٣٥٦ - ٣٥٨

فأى^(٩٠) القولين رأيت الأخذ به رجوت أن يوفقك الله - إن شاء الله -
(عز وجل)^(٩١).

فأما العيين : إذا لم يثبت لها ولى وأخذت بقول من رأى اللوث الشاهد العدل ، فما أرى عليه يميناً .

٤ - « من حبس في دم ، فشهد له بالطهارة ، والعافية » :

(383) شهد فلان (و)^(٩٢) فلان أنه يعرف ابن فحلون^(٩٣) من أهل الطهارة ، ولزوم^(٩٤) العافية ، واستقامة الطريقة ، بعيداً عما نسب^(٩٥) إليه ، من مقارفة الدم - في علمه - ملازماً للخير ، ولأهله ، لا يعلق به عنده ما أضيف إليه من الدم ، وأن الذى كان من انتساب ، من (384) وشى به ، إنما كان اختاراً^(٩٦) في ماله ، وفي شهادته ، أنه كلم المرسل به حزم بن أبى بكر أن^(٩٧) يرد عليه^(٩٨) ما كان أخذ من ماله ، فرد عليه تافهاً يسيراً ، وحبس سائرته ، وشهد فلان وفلان بمثل ذلك .

فهنا - وفقك الله - بطاقة الحبوس للدم (و)^(٩٩) الذى بحث به ابن أبى العكر ، وما على ظهرها^(١٠٠) ، مما أمرك الأمير به من كشف أمره كشفاً مستقصى ، وأن يرفع إليه بمبلغ نظرك . ورأينا الشهادات الواقعة عندك

(٩٠) في قج : بلى .

(٩١) ساقطة في دا ، قج .

(٩٢) في دا ، قج : ابن .

(٩٣) في قج : فحلون .

(٩٤) ساقطة في دا .

(٩٥) في دا ، قج : ونسب .

(٩٦) اختاراً : حقدأ . انظر لسان العرب مادة حمر . في الأصل والنسخ الأخرى « اختاراً » والمذكور من دب .

(٩٧) في قج : « في أن » .

(٩٨) في قج : « إليه » .

(٩٩) ساقطة في النسخ الأخرى .

(١٠٠) في دب : ظهره .

للمحبوس المذكور : شهادات تامة ، توجب الإطلاق من الحبس ، لأن من قول أهل العلم في الرجل يرى بالدم هل (١٠١) يحبس ؟

فقالوا : إن كان المرى (١٠٢) غير متهم لم يحبس إلا اليوم واليومين ، فإن (١٠٣) لم يمتح عليه شيء أطلق ، وأما المتهم فيحبس (١٠٤) الشهر ونحوه ، فهذا (١٠٥) ما قالوا من غير بينة تشهد للمرى بالطهارة (١٠٦) ، والاستقامة ، فكيف وقد شهد لهذا بنى الرية عنه ، وبعده مما نسب إليه ، إلى طول ما حبس (١٠٧) فيه أكثر من سنتين .

فيرى أن إطلاق هذا المحبوس واجب ، وحق لازم لا يحمل له (١٠٨) حبسه ساعة من نهار — إن شاء الله (عز وجل) (١٠٩) — ، قال بذلك ابن لبابة ، وأيوب بن سليمان ، ومحمد بن وليد .

وقال عبيد الله بن يحيى : إن كان لم يشهد عليه بشهادة ، توجب حبسه فأطلاقه واجب ، لا يحمل حبسه .

وقال محمد بن غالب يمثل قول أصحابه المتقدمين (١١٠) في الفتوى (١١٠) ، ورأى أنه الحق .

(١٠١) في قج : قال .

(١٠٢) في دب : غير المرى .

(١٠٣) في د١ ، قج : « وإن » .

(١٠٤) ساقطة في دب .

(١٠٥) في د١ : وهذا .

(١٠٦) في د١ : في الطهارة .

(١٠٧) في قج : حبس به .

(١٠٨) ساقطة في النسخ الأخرى .

(١٠٩) ساقطة في د١ ، قج .

(١١٠) في الأصل : المتقدم ، أفتيا .

5 - بحسن ابن بريهة في تلخيصه وعينه بالقنبالية (١١١) :

(384) فهمنا - وفق الله القاضي - : ما شهد به على ابن بريهة المري بالدم العائث (١١٧) في (١١٣) قنبالية قرطية ، بزعم (١١٤) الشهود ولم تعرف (١١٥) من الشهود واحداً (١١٦) ، في سبب الدم ، ولا كانت شهادة يجب (١١٧) بها أخذه يدم .

ورأينا شهادة محمد بن كليب ، وما رماه (١١٨) به من العيائة (١١٩) ، والفساد . فرأينا هذه الشهادة (١٢٠) خاصة ، يجب بها حبس المري هشام حبساً طويلاً مع تظاهر الشهادات عليه من (١٢١) لم يعرف يكون كالتخليد حتى تظهر (١٢٢) له توبة .

وذكرت أن له في الحبس عامين ، وأن جماعة من أهل الحبس ، ذكروا لك (١٢٣) أنه من أهل الصلاة ، والصيام ، وتلاوة القرآن ، (وأن حاله حسنت) (١٢٤) عندهم .

وقد كنا أشرنا عليك أن تسمع هذا من أهل الحبس ، فإذا قد شهدوا بهذا عندك بجماعتهم - وإن لم تكن قاطعة - فإنه يستوجب الإطلاق ؛ لأنه لم

(١١١) الميث : الفساد والإضرار . انظر لسان العرب مادة حيث .

في الأصل : عته .

(١١٢) في الأصل ، دب « العا » والمذكور من دا ، قج .

(١١٣) في قج « ب » .

(١١٤) في الأصل : يزعم .

(١١٥) في دا : يعرف .

(١١٦) في دا ، قج : « أحداً » .

(١١٧) في الأصل ودب : يجب .

(١١٨) في قج : وما رى .

(١١٩) في الأصل والنسخ الأخرى : غيائة والمذكور من قج .

(١٢٠) في دا : الشهادات .

(١٢١) في الأصل : من والمذكور في النسخ الأخرى .

(١٢٢) في الأصل ، دب : يظهر والمذكور في دا ، قج .

(١٢٣) ساقطة في قج .

(١٢٤) في قج : « وأن له حالة حسنة » .

يحبس على ثبوت شيء عليه (١٢٥) ، لأن الشاهد الواحد لا يحكم به على أحد ، وقد قامت له بيئة تظاهرت بالتوبة ، بخلاف التي شهدت بفساده ، ولم تعرف (١٢٦) منهم أحداً يقولون (١٢٧) إن توبته ظهرت (١٢٨) عندهم ، فإطلاقه واجب عندنا والله أعلم . قال بذلك ابن لبابة ، ويحيى بن عبد العزيز .

6 - « محبوس في دم لم يثبت عليه ماري به وشهد باستقامته » : (384) فهمنا - وفقك الله - ما كشفنا عنه من (١٢٩) أمر (385) المحبوس ، الذي أمرك الأمير - أبقاه الله - بكشف أمره ، ورفع له إليه ، بما يصح عندك ، وكتابك إلى الأمير - أعزه الله - أنه لم يبق عندك أحد يسبب إليه شيئاً ماري به ، وأنه شهد عندك رجل ، عدله عندك رجلان ، رضى أنه يعرف هذا المحبوس من أهل الطهارة ، والاستقامة ، وشهدت جماعة لم تعرفهم بمثل ذلك ، ورد إليك النظر فيه . فوجه الأمير فيه : أنه إذا لم يبق عندك فيه (١٣٠) أحد ولا تسبب (١٣١) فيه بسبب (١٣٢) ، وطال أمره ، وشهد له بالطهارة ، والاستقامة فلا معنى لحبسه ، وإطلاقه من وجه السنة . ولو تسبب (١٣٣) عليه القائم ما رماه به ، ثم طال أمره ، ولم يثبت ذلك بشاهدى عدل ، لوجب إطلاقه ، ولم يستقم (١٣٤) حبسه ، بعد كشفه ، والتأني في أمره ، فإطلاقه واجب - إن شاء الله (عز وجل) (١٣٥) - قاله عبيد الله (بن يحيى) (١٣٦) ، وابن لبابة ، وأيوب (١٣٧) وابن وليد .

(١٢٥) ساقطة في دا .

(١٢٦) في دا : يعرف .

(١٢٧) في قج : « وهو لا يقولون » .

(١٢٨) في قج : ظلمة .

(١٢٩) في دا ، قج : في .

(١٣٠) في الأصل والنسخ الأخرى « به » والمذكور من قج .

(١٣١) في الأصل والنسخ الأخرى « سبب » والمذكور من قج .

(١٣٢) في الأصل والنسخ الأخرى سبب والمذكور من قج .

(١٣٣) في الأصل والنسخ الأخرى سبب والمذكور من قج .

(١٣٤) في دا : « يستقم له » .

(١٣٥) ساقطة في دا ، قج .

(١٣٦) ساقطة في قج والنسخ الأخرى والمذكور من قج .

(١٣٧) في ديب : ابن أيوب .

7 - « رماه بقتل أخيه وتعلق به فيه فرماه الآخر بقتل خاله » :

(384) أشرتم - رحنا الله وإياكم - في حبس الرجل الذي رماه المتعلق به ، بقتل أخيه ، ورماه (١٣٨) المتعلق (١٣٨) به ، بقتل خاله . فقلتم يحبس المرمى بقتل أخيه ، ولا يحبس المرمى بقتل خاله ، ففعلت ، وأجلته (١٣٩) في جلب البيتة على ما ذكره (١٤٠) فلم يأت (١٤١) بيتة ولا شبهة (١٤٢) إلا بما أشرتم به على من التشدد (١٤٣) ، والاحتياط ، فإن كنت (١٤٤) ترى (١٤٤) إطلاعه فاكتب (١٤٤) إلى بلدك .

فكتب أبو صالح : إذا لم يأت بشئ - أكرم الله القاضي - فقد أخذ له بحقه في حبسه ، ثم يؤخذ له بحقه في إطلاعه ، إذا لم يأت صاحبه بشئ (١٤٥) وقاله ابن لبابة .

8 - يحسن بشر بن عبلوس بعقوقه (١٤٦) أباه واتهامه بقتل امرأة :

(386) فهمنا وفكك الله ما ذكرته من حبسك لرجل يقال له : بشر بن عبلوس لشكية أبيه به إليك : أنه غير بار به ، وسبب عليه في ذلك ما حبسته من أجله ، تأديباً له ، وذكرت أنه بعد إذ حبسته قيل لك : إنه كان قتل امرأة ، ولم يقله أحد من أهل العدل ، ولا قيم عندك في دمها بسبب من الأسباب ، وإنما كان ما جرى من أمرها خيراً (١٤٧) شاذاً ، ومضى لحبسه نحو عشرة أشهر ، وطلب أبوه إليك في إطلاعه .

(١٣٨) في قج : فرماه الآخر .

(١٣٩) في قج : وأجلته .

(١٤٠) في قج : ما ذكر .

(١٤١) في الأصل ، دب « تأت » .

(١٤٢) ساقطة في دب .

(١٤٣) في دا « التشديد » .

(١٤٤) في قج : كنتم ترون ، فاكتبوا .

(١٤٥) ساقطة في قج . وفي دا « فيه » .

(١٤٦) في قج : لمقوته .

(١٤٧) في الأصل : جبراً أو المذكور من قج ، دا ، وفي دب : خيراً ؟ .

وقال : إن في (١٤٨) دون هذا الحليس ما يؤدبه — إن شاء الله (عز وجل) (١٤٩) — ويرجعه إلى البر (١٥٠) به ، وأحييت أن تعرف ما عندنا في ذلك . فالذي نقوله : — والله الموفق للصواب — إن إطلاقه واجب وإن في بعض ما بهيته (١٥١) أدباً له إن شاء الله — (عز وجل) (١٥٢) قاله ابن وليد ، وابن لبابة ، وأيوب ، وعبيد الله ، وسعد (١٥٣) ، ويحيى بن عبد العزيز .

٩- « قراموا في دم بمنوا فيه (ثم اصطالحوا في السجن) (١٥٤) » وكذبوا أنفسهم : (385) حفظكم الله وأبقاكم ، بعث إلى صاحب المدينة (١٥٥) بثلاثة نفر وقال : تنظر بينهم ، فكشفتهم .

فقال أحدهم : إن هذين قتل ابن عبي .

وقال أحد الاثنين : إن هذا قتل ابن عبي ، فأمرت بهم إلى الحبس حتى أعرف رأيكم .

فلم يأت الليل حتى بمثوا إلى . إنا قد اصطالحنا ، وإنما كان شرأ (١٥٦)

(١٤٨) في فتح : فيا .

(١٤٩) ساقطة في دا ، فتح .

(١٥٠) في فتح : القوة .

(١٥١) في الأصل ، دا : وما بهيته ، والمذكور من فتح ، دب .

(١٥٢) ساقطة في : دا .

(١٥٣) ساقطة في : فتح .

(١٥٤) ساقطة في الأصل والنسخ الأخرى والمذكور من فتح .

(١٥٥) صاحب المدينة : وهي من الخطط التي تخول لصاحبها حق إصدار الأحكام : فكان صاحب اليد العليا في إدارة المدينة وشرطتها من الناحية الإدارية والقضائية إلى جانب استخدامه سلطة رجال الشرطة في التحقيقات الخاصة في الجرائم ودوافعها وحقيقة مرتكبها . وفي اختصاصاته ومهامه : انظر ابن سهل : ٢٢٠-٢٢٢ ، ٣٨٥-٣٩٠ ، ابن هيثم : ١٦ ، محمد خلاف : صاحب المدينة في الأندلس ص ٥٣-٥٩ مجلة معهد الأثرية لمطابقين ، العدد الأول ، ١٩٧٩ ، الكويت .

(١٥٦) في دا : هي .

وقع بيننا . وقد تهادينا^(١٥٧) واصطلحنا . فكرهت إطلاقهم لما^(١٥٨) عرفته^(١٥٩) من تحفظي ، وتثبتي إلا بعد مشاورتكم . فاكتبوا إلى - رحمكم الله - برأيكم في ذلك .

فكتبوا : فهمنا - (وفق الله القاضي) ^(١٦٠) - ما ذكرت ، وشاورت فيه ، والذي عندنا في أمر الثلاثة النفر^(١٦١) أن يطلقوا ويحلى سيلهم ، إذ قد تصالحوا وتمافوا^(١٦٢) من دعواهم ، ورجعوا إلى أن^(١٦٣) ذلك كان^(١٦٤) عن شر وقع بينهم . ولم يكن - لما ادعوه - وجه يظهر ولا سبب يدل ولا سبيل إلى حبسهم بعد هذا - (والله ولي التوفيق ^(١٦٥)) .

قاله أيوب بن سليمان ، وقال يحيى بن عبد العزيز : إنما يقضى القاضي بين المدعى والمدعى عليه ، فيكلف المدعى إثبات دعواه ، وينظر بينهم بحق وعدل .

(٩٨٦) فإذا رجع عن دعواه ، وترك إثبات طلبه^(١٦٦) ، فليس على القضاة^(١٦٧) إجبار الناس على طلب حقوقهم والذي أجاب به أبو صالح صحيح^(١٦٨) صواب (من الجواب)^(١٦٩) والله الموفق (للسواب) ^(١٧٠) إلا أن

(١٥٧) في قج ، دب : تهادونا وفي الأصل : تهادونا والصواب ما أثبتنا والمقصود نصح بعضنا بعضاً بالأخذ بأسباب الهداية ، أو هذا بعضنا بعضاً بمعنى التصالح والتراضي .
(١٥٨) في قج : بما .

(١٥٩) في الأصل ، دب : عرفتهم والمذكور من دا ، قج .

(١٦٠) في قج ، دا : وقلقه الله .

(١٦١) ساقطة في الأصل ، دب . وفي دا : نفر والمذكور من قج .

(١٦٢) في دا : وقد تمافوا .

(١٦٣) ساقطة في دا .

(١٦٤) ساقطة في قج .

(١٦٥) في قج : والله يقضى لك بالتوفيق ، وفي دا : « والله لك بالتوفيق » .

(١٦٦) في الأصل ، دا ، دب : طلبته والمذكور من قج .

(١٦٧) في قج : « القاضي » .

(١٦٨) ساقطة في قج ، دا .

يكون القاضي استراب (١٦٩) أمرهم بشاهد أعلمه بشئ من شأنهم . فأما (١٧٠) إذا (١٧١) لم يكن عنده ما كان من دعواهم ، فلا سبيل عليهم . وقاله ابن ليابة ، وعبيد الله (بن يحيى) (١٧٢) ، ويحيى بن عبيد الله ، وأحمد بن يبطر (١٧٣) ، وسعد بن معاذ ، وابن وليد .

١٥ - رجلا ن قتلأ أختهما ، وشهد بذلك عليهما ، وكشف القاضي عن أمرهما ، فلم يختلف أنهما قتلأا لريبة اتهامها بها :

(g66) قرأنا - وفلك الله - الشهادات وما ذكرت (١٧٤) من أنك أئيت (١٧٥) بالمشهود عليهما ، بعد أن كنت أرسلت من وثقت بهم ، للكشف عن أمر هذه البينة ، وخبرها في القرى (١٧٦) المجاورة . فأدى (١٧٧) إليك الذين أرسلتهم لكشف ذلك أنه لم يختلف عليهم ، أن أخويها محمداً وأحمد قتلأا ، إذ (١٧٨) اتهمأا بالمكروه ، وأحببت - أسعدك الله - أن تعرف ما يجب عليك فعله ، بالمشهود عليهما ، فالذى يجب عندنا (١٧٩) ، حبسهما بهذه الشهادة ، واستجاع القول بما نسب إليهما ، من قتلأهما على العداء ، والظلم بغير مكروه ثبت عليهما ، حبساً طويلاً لحرمة الدم ، وما عظم الله من أمره .

(١٦٩) استراب أى تشكك وإرتاب في أمرهم .

(١٧٠) ساقطة في قج ، دا .

(١٧١) في قج : فإذا .

(١٧٢) ساقطة في الأصل والنسخ الأخرى والمذكور من دا .

(١٧٣) أحمد بن يبطر . من أهل قرطبة يكنى : أبأ القاسم وهو : مولد محمد بن يوسف ابن مطروح : مولد عتاقة كان : حافظاً للفقه ، عاقله آ للشرط ، مشاوراً في الأحكام . توفي - في الطاعون - سنة ٨٣٠٣ / ٩١٥ م .

انظر ابن الفرضي : ترجمة ٧٧ ، ابن مهمل ورقة ٤٢٣ .

(١٧٤) ساقطة في الأصل والمذكور من النسخ الأخرى .

(١٧٥) أى حمل إليك المشهود عليهما .

(١٧٦) في قج : لقرى .

(١٧٧) في الأصل : فأدى والمذكور من النسخ الأخرى .

(١٧٨) ساقطة في قج .

(١٧٩) في قج : حتى .

فلان ثبت عندك قتلها لما بينة عدل ، تقطع على معاينة القتل ، أو على سماع صوتها . (إذ (١٨٠) طرحت في الغدير (١٨١)) ممن عرف صوتها ، أن (١٨٢) أخويها (١٨٣) يقتلها واستغاثها بهذا ، وقام بالدم من يجب أن يقوم به نظرت عند ذلك بما يوفقك الله إليه (١٨٤) — إن شاء الله (عز وجل) (١٨٥) — بما (١٨٦) توجه السنة في ذلك .

قال محمد بن وليد ، ومحمد بن غالب ، وابن لبابة ، وأيوب بن سليمان .
قال القاضي (١٨٧) أبو الأصيف (١٨٨) : في هذا الجواب تيسير (١٨٩) فتدبره .

II — روى العريف بدم أخيه ستة رجال (١٩٠) ، فحبسهم الأمير ، ثم صرف النظر فيهم إلى القاضي :

(١٩١) أعلمنا القاضي — وفقه الله — أن الأمير — أصلحه الله — صرف إليه (١٩٢) النظر في ستة رجال (— من حبسه (١٩٣) —) كانوا حبسوا من سبب روى محمد بن يوسف العريف الحجاري إياهم بدم أخيه عبد الرحمن ، وأمره أن ينظر بينهم (١٩٤) بالحق . وأن القاضي أحضر المرميين والراى ، فكشف محمد بن يوسف عما رماهم به .

-
- (١٨٠) في الأصل ، دب : إذا والمذكور في د ا ، قج .
(١٨١) في قج : « إذ طرحت في الغدير من يعرف » .
(١٨٢) في قج : وأن .
(١٨٣) في د ا : أخويها .
(١٨٤) ساقطة في الأصل والنسخ الأخرى ومذكورة في : د ا .
(١٨٥) ساقطة في : قج .
(١٨٦) في قج : ما .
(١٨٧) في قج : الشيخ .
(١٨٨) ساقطة في الأصل والنسخ الأخرى ومذكورة في : د ا .
(١٨٩) في قج : « تقضى » ، دب ، د ا ، « تفسير » .
(١٩٠) ساقطة من قج .
(١٩١) ساقطة من الأصل ، دب .
(١٩٢) ساقطة من قج .
(١٩٣) في قج : فيهم .

فقال : إن أخى عبد الرحمن كان ماراً بهم ، فترلى مترلم للميت
بقريتهم ، بطرقش^(١٩٤) . فأصبح مقتولا . وذكر أن الذين قتلوه من هؤلاء
السته ، خطيع واسماعيل وعمر وقريش ، وقال إني لا أعرفهم بأعيانهم ،
وأقر هؤلاء الأربعة أنهم المسمون بهذه الأسماء إلا خليماً فإنه^(١٩٥) قال :
إنما يسمى خليلاً . وانتفوا أجمعين^(١٩٦) من قتل عبد الرحمن بن يوسف أخى
هذا الراى .

وقال محمد بن يوسف : إن الاثنين من هؤلاء^(١٩٧) الستة هما شريف
وسعد الله ، بريثان من (37) دم أخيه .

وقال ذلك بمحضرهما ولم يعرفهما بأعيانهما حتى تسميا له وأنه صح
عنده أنهما بريثان من دم أخيه^(١٩٨) .

وقال المرميون : حبسنا منذ عشرين شهراً .

وقال محمد^(١٩٨) : إنما حبسوا له^(١٩٩) منذ سنة (أو)^(٢٠٠) ما قاربها .

وقال المرمى : استغار^(٢٠١) محمد بن يوسف على ماشيتى ، بعد أن ضربت
وحضر ذلك^(٢٠٢) أهل القرى .

وقال عمر بن أحمد : أخذ لنا عشرة أثوار^(٢٠٣) ، وكشفنا القاضى — وفقه
الله — عن وجه النظر فى ذلك .

(١٩٤) ساقطة فى قيج ، وفى دا « بطرقش » ولم نعلمنا المصادر التى بين أيدينا على تحديد
مكانها .

(١٩٥) ساقطة فى قيج ، دا .

(١٩٦) فى قيج : جميعاً ، دا ، دب « أجمعون » .

(١٩٧) فى الأصل ، دب . « هذه » .

(١٩٨) ساقطة فى الأصل ، دب .

(١٩٩) فى دا : وما .

(٢٠٠) ساقطة فى دب .

(٢٠١) فى دا : لذلك .

(٢٠٢) فى دا : أثواب .

فالذى يجب في ذلك ، إذ (٢٠٣) لم يأت القام بدم أخيه بالينة ، أو بلوث يجب به الدم مع القسامة ، حتى مضت المدة التي أقر محمد أنهم حبسوا فيها أكثر من سنة .

وقال : المحبسون (٢٠٤) منذ عشرين شهراً فلا معنى لحبسهم (٢٠٥) ، ولا يحل حبس مري بدم هذه المدة .

إنما قال أهل العلم : إن كان المري بالدم متهماً حبس الشهر ونحوه ، فإن لم يؤت (٢٠٥) عليه بينة (٢٠٥) في داخل الشهر ، أطلق ، وهؤلاء قد حبسوا أكثر من ذلك ، مما لا يجوز حبسهم له . وفي دون ذلك ما كان فيه استبراء لطلبة الطالب (٢٠٦) .

فإذا لم يحق قبلهم حقاً إلى هذه الغاية ، فلا يحل حبسهم ، لأن الطالب (٢٠٧) قد قال لا أعرفهم بأعيانهم ، وإنما بلغني أنهم أربعة من هؤلاء الستة ، وأبرأ الاثنين منهم ، وهو لا يعرفها حتى سمياً (٢٠٨) له ، فأبرأهما . فأى شيء أكرم الله القاضي أضعف من هذا الطلب ، وفي إطلاق هؤلاء ممن لم (٢٠٩) تقم عليهم بشبهة (٢١٠) ولا سبب ، يوجب حبساً من ثواب الله (- عز وجل - (٢١١) ما نسأل الله - تعالى (٢١٢) - أن يوفق الأمير للأخذ به . فإن السجن مقرون بالعذاب الإليم .

فواجب على القاضي إنهاء ذلك إلى الأمير ، لاستعجال إدخال الثواب عليه - إن شاء الله - (عز وجل (٢١٣))

(٢٠٣) في الأصل ، دب : « الله » .

(٢٠٤) في الأصل : المحبوس - حبس ، في دب : المحبوس ، حبسهم .

(٢٠٥) في قج : ثأت - بينة .

(٢٠٦) في قج ، دا : الدم .

(٢٠٧) في الأصل ، دب : إلا أن .

(٢٠٨) في قج : سمياً ، دا : يسياً .

(٢٠٩) ساقطة من : دا .

(٢١٠) في النسخ الأخرى : شجة .

(٢١١) ساقطة في قج ، دا .

(٢١٢) ساقطة في : قج ، دا . ، وفي دب : « عز وجل » .

(٢١٣) ساقطة في : قج ، دا .

قال بذلك ابن لياقة ، وعبيد الله ، وأيوب بن سليمان ، ويحيى بن عبد
عبد العزيز ، وابن وليد ، ومحمد بن غالب .

١٢ - مسألة الطنبى (٢١٤) الذى أصبح فى داره مقتولا :

(387) أصبح (٢١٥) الحاج أبو مروان عبد الملك بن زيادة الله (ابن
مضر (٢١٦) القمى الطنبى (٢١٧) مقتولا ، على (٢١٨) فراشه فى داره ، بالربض
الشرقى بمحاضرة قرطبة ، بحومة مسجد الأمير ، فى آخر شهر ربيع من سنة
سبع وخمسين وأربعمائة ومشى ابنه مبيضا (٢١٩) منبرا لحنازته للصلاة عليه (٢٢٠)
لهجا بأنه طروق ليلا ، وقتل . فاستنكر ذلك الوزير أبو الوليد بن جهور (٢٢١) ،

(٢١٤) انظر بحث الدكتور محمود مكى من « أسرة بنى الطنبى القرطبيين ومصرع أبى مروان
الطنبى » مجلة كلية الآداب والدراسات الإسلامية بالجامعة الكويت العدد الثالث ديسمبر ١٩٧٥ . أورد ابن حبان
خبر مصرع أبى مروان وملابساته بتفصيل رائع فيما نقله عنه ابن بسم فى الخبرية : ١ - ٢ /
٥٣ - ٥٧ ، بحث د . محمود مكى ص ١٤٤ حاشية : ٦٤ .

(٢١٥) فى قج : وأصبح .

(٢١٦) ساقطة فى قج وفى دب : نصر وهو تحريف عما أثبتنا والمذكور فى د ا أبو مروان
عبد الملك بن زيادة الله أبى مضر الطنبى .

(٢١٧) من ترجمته أنه من أهل بيت جلالة ورياسة ومن أهل الحديث والأدب إمام فى اللغة
شاعر وله رواية وصاح بالأندلس ذكر الحلبى : أنه رآه بالمدينة فى آخر حجة حجها ورجع إلى
الأندلس ومات بقرطبة ، وكان شعره على طريقة العرب . انظر الترجمة جلوة المقتبس رقم ٦٢٩ ،
بحث د . محمود مكى حاشية رقم ٥٢ وما ورد فيها من مصادر .

(٢١٨) فى د : فى .

(٢١٩) أبى مرتضى ملابس الحداد البيضاء على عادة أهل الأندلس .

(٢٢٠) ساقطة فى قج .

(٢٢١) هو أبو الوليد محمد بن أبى الحزم جهور بن محمد بن جهور الذى ولى الأمر فى قرطبة
بعد وفاة أبيه سنة ٤٣٥ ، واستمرت إمارته حتى علمه ابن مرتضى قائد المتصدين فى حياض سنة ٤٦٢ ،
ثم نفي مع أفراد أسرته إلى جزيرة شلطيخ . انظر ابن حذارى : البيان المغرب ٣ / ٢٣٢ - ٢٣٤ ،
٢٥٥ - ٢٦١ . وقد اقتص ابن حبان المؤرخ وأقمة خلع بنى جهور وما أحاط بها من أحداث
بكتاب جفره هو « البطشة الكبرى » . انظر تقديم الدكتور محمود مكى لكتاب القمى (بنون
١٩٧٢) ص ٨٠ - ٨٢ .

وأمر صاحب المدينة محمد بن هشام المعروف بالحفيد^(٢٢٣) بالنهوض إلى داره^(٢٢٣) . قهض إليها ودخلها ، وألقى المقتول مذبحاً فيه نيف عن ستين ضربة . بسكين . وتبع في الدار أثر نزول فيها^(٢٢٤) أو خروج عنها .

فلم يقع على أثر من ذلك ، وألقى ثيابه مخبأة في بعض أركان الدار ، وسكن أقلامه في غرفة فيها مري ، وفي سراويل بعض نسائه نضج^(٢٢٥) دم واستنظفهن ، فقالت واحدة منهن عن أخرى : هذه^(٢٢٦) قتلتها ، وأعاناها نحن .

وقالت : كان حقيقاً بالقتل منذ أعوام .

وكان ابنه ساكنين معه في الدار ، المنلو يجنازته وهو الأسير^(٢٢٧) ، وآخر^(٢٢٨) ضعيف الأعضاء قد ضربته ريع^(٢٢٩) .

فقال هذا الضعيف : طرقة لصوص فقتلوه . ثم رجع إلى أن قال : إنما قتله النساء . وأن أخاه الكبير كان واقفاً خلف باب البيت . وثبت موته

(٢٢٢) هو أبو بكر محمد بن هشام بن محمد بن حبان القيس المعروف بابن المصنف القرطبي - وهو حفيد لأبى جعفر بن حبان المصنف الذي كان وزيراً للحكم المستنصر ثم هشام المؤيد قبل أن يستبد المنصور بن أبي عامر بالأمور . كان صحيحاً بالأدب وله سنة ٨٣٩٣ / ١٠٠٣ م وتوفي سنة ٨٤٨١ / ١٠٨٨ م انظر في ترجمته ابن بشكوال : الصلة رقم ١٢٢١ ، ابن الأبار : التكملة رقم ٤٠٢ . محمود مكى هامش رقم ٧١ ص ١٤٤ .

(٢٢٣) ساقطة في الأصل والنسخ الأخرى والمذكور من قبح .

(٢٢٤) في ١ : و .

(٢٢٥) في قبح : طلع والصواب ما أثبتنا ، والنضج هو رشاش الدم .

(٢٢٦) في الأصل : وهله والمذكور من النسخ الأخرى .

(٢٢٧) المصنف هنا : أبو مضر زيادة الله بن أبي مروان عبد الملك هـ . انظر د . محمود

مكى هامش ٦١ ، ٧٢ ص ١٤٤ . وفي ترجمته انظر ابن الأبار : التكملة رقم ٢٥٠ ، ابن بشكوال : الصلة : ص ٣٤٥ (حيث وردت الإشارة إليه مرشداً في ترجمة أبيه أبي مروان عبد الملك المقتول)

(٢٢٨) في دب : الآخر .

(٢٢٩) هو المسمى عبد الرحمن ، ويصنف المؤلف بقوله « قد ضربته ريع » أنه أصيب بنوع من الشلل .

وورائته ، وأن ابني (٢٣٠) أخيه (٢٣١) أحق الناس بالقيام بدمه مع ابنه المضعوف (٢٣٢) .

وشاور في ذلك صاحب المدينة ، فأفتى ابن عتاب (٢٣٣) أنه لا قتل على (٢٣٤) من كان معه في الدار من نسائه ولا بنيه (٢٣٥) ، إلا أن على كل واحد منهم القسامة ، أنه ما قتله ولا ماله (٢٣٦) عليه ، ولا شارك فيه ثم يطال سجنهم . واحتج في ذلك بمسألة قضى فيها القاضي أبو بكر (٢٣٧) (بن زرب (٢٣٨)) . وقال : في هذا المعنى مسألة تشبهها ، تؤيدها (٢٣٩) السنة والحجة إلا أنه (٢٤٠) لم يجر بها عمل . قال : ولما كان قول المرأة عن الأخرى هذه

(٢٣٠) في قج : ابن .

(٢٣١) اسم أخي أبي مروان هو عبد العزيز (المتوفى سنة ٤٣٦ / ١٠٤٤ - ١٠٤٥) أما ابنه فلم تحفظ لنا المصادر إلا اسم أحدهما وهو أبو الحسن حل . أما الابن الآخر فلا نعرف عنه شيئاً . انظر د . محمود مكي : حاشية رقم ٤٧ ص : ١٤٤ .

(٢٣٢) في قج : المضعوف .

(٢٣٣) هو الفقيه محمد بن عتاب بن محسن ويكنى أبا عبد الله . كان شيخ أهل الشورى في زمانه وعليه مدار الفتوى في وقته . دعي إلى قضاء قرطبة مراراً فأبى من ذلك واستع . نفسه القاضي أبو المطرف ابن بشر إلى الشورى سنة ٤١٤ هـ / ١٠٢٣ م . ولد سنة ٣٨٢ هـ / ٩٩٣ م وتوفي ٤٦٢ هـ / ١٠٧٠ وشهد جنازته للمعتد حل الله محمد بن عباد ومشي راجلاً . انظر ابن سهل : ورقة ٤٢٢ ، ابن بشكوال : الصلاة رقم ١١٩٤ ، ترتيب المدارك ٨١٠/٢ - ٨١٣ ، د . محمود مكي : حاشية ٧٥ .

(٢٣٤) في دب : مع .

(٢٣٥) في قج ، دا : وأبيه .

(٢٣٦) في الأصل : ملك ، في قج : مالك والدكور من دب ، دا وما لأعليه : أي ساعده ، انظر لسان العرب ، مادة « ملأ » .

(٢٣٧) ساقطة في قج .

(٢٣٨) أبو بكر محمد بن يتيق بن زرب قاضي الجماعة . كان في أوائل الدولة العمارية - له كتاب في الفقه سماه الخصال . ولد سنة ٣١٩ هـ / ٩٣١ م ، وتوفي سنة ٣٨١ هـ / ٩٩١ م . انظر في ترجمته ابن الفريسي : ترجمة ١٣٦٣ ، ابن سهل ورقة ٤٢٢ ، ترتيب المدارك ٤ / ٦٣٠ - ٦٣٣ ، التنبهي : المرقبة العليا ص ٧٧ - ٨٢ ، التنبيج المذهب ص ٢٦٩ ، د . محمود مكي : حاشية ٧٦ ص ١٤٥ .

(٢٣٩) في قج ، دا : وتؤيدها .

(٢٤٠) في قج : أنها .

قتلته ، وأعانها نحن . قولاً محتملاً^(٢٤١) (أن تعني^(٢٤٢)) أنها أعانت بقول أو فعل ، لم^(٢٤٣) يكن عاملاً في قتلها ، ولأنها^(٢٤٤) لم تقل هذا إلا بعد البحث عليين بالشرط ، وغيرهم ، وفزعهن من ذلك .

(قال القاضي^(٢٤٥)) والمسألة التي عني بها أبو عبد الله بن عتاب بقوله : « وفي هذا المعنى مسألة تشبهها إلا أنه لم يمر بها عمل » ، هي التي كتبناها قبل هذا من العشرة ، وذكرها ابن لبابة (محمد بن يحيى^(٢٤٦)) في مستحبه . فيمن خرج من دار ، فدخل فيها قوم أثر ذلك ، فوجدوا فيها قتيلًا يسيل دمه ونحوها ، في كتاب التفريع (لأبي القاسم^(٢٤٧)) بن الجلاب^(٢٤٨) .

قال^(٢٤٩) : وإذا وجد رجل^(٢٥٠) مقتولا ووجد^(٢٥١) بقرية رجل معه سيف ، أو في يده شيء من آلة القتل ، أو شيء من دم المقتول ، وعليه آثار

(٢٤١) في الأصل : محملاً والمذكور من النسخ الأخرى .

(٢٤٢) سائلة في الأصل ، دب والمذكور من النسخين الأخيرين .

(٢٤٣) في ١٥ : ولم .

(٢٤٤) في قج : لأنها .

(٢٤٥) سائلة في الأصل ، دب ، د والمذكور من قج .

(٢٤٦) سائلة في قج .

وهو الفقيه محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة ويكنى أبا عبد الله وهو ابن أخي « الشيخ محمد بن لبابة » وقد مرت بنا ترجمته حاشية رقم ١٠ . له كتب مؤلفة منها « المنتخبة » وكتاب في الوثائق وقد أتى ابن حزم على كتابه وأنه ليس لأبي « نه مثلها وهي على مقاصد الشرح لمسائل المونة . توفي بالإسكندرية ٣٣٠ هـ / ٩٤١ م . انظر ابن الفرضي : رقم ١٢٢٩ ، جفوة المتقيس : رقم ١٦٣ ، ترتيب المدارك : م / ٣٩٨ - ٤٠٣ ، بغية المتقيس : رقم ٣١١ ، التنبیاج الملعب ص ٢٥١ - ٢٥٢ ، د . محمود مكي : ص ١٣٥ حاشية ٧٧ .

(٢٤٧) سائلة في قج .

(٢٤٨) هو أبو القاسم عبد الله بن الحسن البصري المعروف بابن الجلاب تفقّه بأبي بكر الأبهري وله كتاب في مسائل الخلاف وكتاب التفريع من أشهر كتب الفقه المالكي وتفقه به القاضي عبد الوهاب توفي منصرفه من الحج سنة ٣٧٨ انظر ترتيب المدارك ٤ / ٦٠٥ ، التنبیاج الملعب ص ١٤٦ .

(٢٤٩) في قج : وقال .

(٢٥٠) سائلة في الأصل ، ود دب .

القتل ، فذلك لوث (٢٥١) يوجب (٢٥٢) القسامة (٢٥١) لولائه ، إلا أن ابن عتاب لما وجد ابن زرب قد قضى فيها يشبه مسألة الطنبى ، بخلاف هذا ، صار إليه ، واتبع العمل فيه . ويسوغ أن يحتج له بما فى سماع ابن القاسم (٢٥٣) فى رسم تأخير صلاة العشاء ، فى امرأة نزل بها رجل فأت فجأة . فاتهمت به وسأل وليه مالكاً عن ذلك . وقال اتهمها (٢٥٤) به من وجه لا أستطيع به (٢٥٥) .

قال (٢٥٦) مالك : يكشف أمرها ، فإن كانت غير متهمة لم أر أن تحبس يوماً واحداً ، ويخلى سبيلها ، قيل له أتهدد (٢٥٧) : قال : لا أرى ذلك ، إذا كانت غير متهمة .

قال ابن القاسم : فإن كانت متهمة حبست ، ولم يجعل يتسريحها ، لعلها يحق (٢٥٨) عليها شيء ، (فإن لم يوجد شيء (٢٥٩) وطال حبسها ، استحلفت خمسين مائناً ويخلى سبيلها (٢٦٠) .

وأقضى ابن القطان (٢٦١) ، وابن مالك (٢٦٢) فى مسألة ابن (٢٦٣) الطنبى أن لا يئنه (٢٦٤) الضعيف القيام بالدم .

(٢٥١) فى اللوث ، والقسامة : انظر حاشية : ٥٧ ، ٥٥ .

(٢٥٢) فى د ب : يجب .

(٢٥٣) فى ق : أ بما فى .

(٢٥٤) فى ق : أ : أتهمها .

(٢٥٥) فى ق : د ب ، د : أ : به والصواب ما أثبتنا والمقصود : لا أستطيع القطع به .

(٢٥٦) فى ق : فقال .

(٢٥٧) فى ق : د : أ : أتهدد .

(٢٥٨) فى الأصل : بحق ، ق : يحسن ، د : أ : يمين والمذكور من د ب .

(٢٥٩) ساقطة فى ق .

(٢٦٠) فى د : أ : وخلى .

(٢٦١) هو أبو هريرة أحد بن عيسى بن حلال يعرف بابن القطان توفى سنة ٤٦٠ هـ / ١٠٦٧ م .

انظر ابن سبيل ورقة ٤٢٢ ، الصلة ترجمة رقم ١٣٠ ، ترتيب المدارك ٤ / ٨١٣ .

(٢٦٢) هو «عبيد الله بن محمد بن مالك» يكنى أبا مروان كان حافظاً للمسائل والحديث .

له مختصر فى الفقه . توفى ٤٦٠ هـ / ١٠٦٧ م . انظر ابن سبيل : ورقة ٤٢٢ ، الصلة : ترجمة

٦٧٠ ، ترتيب المدارك ٤ / ٨١٣ - ٨١٥ .

(٢٦٣) ساقطة فى الأصل ، د ب والمذكور من النسخين الآخرين .

(٢٦٤) فى ق : للإين .

(قال القاضي (٢٦٥)) : وفي هذا نظر لقوله أولا ، طرقة اللصوص (٢٦٦) وقتلوه .

فجمع الوزير أبو الوليد (بن جهور (٢٦٧)) الفقهاء والحكام والناس في مسجد ابن عتاب المعروف بمسجد غانم (٢٦٨) . وأرسل في ابن القطان وغيره من المشاورين ، فأنفوا من إيثار ابن عتاب عليهم يجمعهم في مسجده (٢٦٩) عند باب داره ، فتغيبوا . فقال الوزير للرسول : هم (٢٧٠) وما اختاروا ، ونزل الوزير في المسجد مع الناس ، وأمر باحضار ابني المقتول ، وبني عمهما وقرئت الشورى . وأمر الوزير بالأخذ بجواب ابن عتاب ، ونفذ القضاء به ، وأقسم الابن الأكبر (٢٧١) وأم ولده وأم ولد المقتول في داخل المقصورة ، بالجامع عند مقطع الحق فيه عافانا الله في الدنيا والآخرة .

٢٣ - شورى كتبها في قتل ابن فطيس ، وزوجه رحيمة ابنة عبد الرحمن ابن عبد الله بن خالد بن شهيد :

(٣٧٢) بسم الله الرحمن الرحيم ، استحضر الحاجب سراج الدولة أبو عمرو عباد بن المعتمد (٢٧٢) على الله المؤيد بنصر الله أحزه الله - الوزير صاحب المدينة بقرطبة محمد بن يزيد - وفقه الله والفقهاء ، سلمهم الله - وشاورهم

(٢٦٥) ساقطة في د ا .

(٢٦٦) في قج : لصوص .

(٢٦٧) ساقطة في الأصل ، د ب والمذكور من النسختين الآخرين .

(٢٦٨) في د ا : ابن غانم .

(٢٦٩) في الأصل ، د ب : مسجد .

(٢٧٠) في قج : دعهم .

(٢٧١) في النسخ الأخرى : الكبير .

(٢٧٢) سراج الدولة عباد بن محمد المعتمد على الله بن المعتمد . كان أكبر أبناء المعتمد ملك ملك أشبيلية عهد إليه أبوه بحكم قرطبة بعد خلع بني جهور عنها ولقبه المأمون ، فظل بهاسق دخل المرابطون الأندلس وغلوا ملوك الطوائف ، وحاصروا قرطبة ثم قتلوه في مستهل صفر سنة ٤٨٤ هـ (١٠٩١) . انظر عبد الواحد المراكشي : المعجب ص ١٩٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ .

عنده (٢٧٣) - أبقاءه الله - الوزير صاحب المدينة ، فيما جرى بين يديه ، وثبت لديه في أمر فطيس بن عيسى بن فطيس ، المتهم بذبح زوجته ، رحمة ابنة عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن شهيد ، وأعلمهم أن الوزير مغيث ابن محمد بن يونس بن عبد الله (٢٧٤) جدها للأُم (٢٧٥) قام عنده ، وحضر مجلس نظره ، وذكر أن حفيدته رحمة هذه ، ذبحها زوجها فطيس ابن عيسى (ابن فطيس ٢٧٦) ، وسأله النظر في ذلك .

وأثبت عنده أن سراج بن عبد الله (٢٧٧) في أيام توليه (٢٧٨) لأحكام (٢٧٩) القضاء بقرطبة - رحمه الله - قدمه للنظر على رحمة وأخيها شقيقها عبد الرحمن ابن عبد الرحمن ، تقدماً أقامه لها (٢٨٠) ، مقام الوصي - وأثبت عنده أيضاً ، توكيل ابنته حمدة (٢٨١) له على القيام (389) عنها في طلب دم المقتولة ابنتها . وأن ينوب في ذلك منابها توكيلاً مفوضاً ، أقامته به مقام نفسها . وأتى إليه بمن قبل وأجاز من الشهداء ، وشهدوا عنده على عين فطيس (ابن عيسى ٢٨٢) (بن فطيس ٢٨٣) في (شهر ٢٨٧) رمضان سنة اثنتين وستين وأربعمائة ، أنهم يعرفونه ساكناً مع زوجه رحمة ، ابنة (عبد الرحمن بن ٢٨٤) عبد الله

(٢٧٣) في قيج : عه .

(٢٧٤) الوزير مغيث بن محمد بن يونس بن عبد الله يكنى أبا الحسن توفى بمدينة أشبيلية

٤٦٩ هـ وقه بلغ سنة ٧٩ عاماً .

انظر ترجمته في الصلة : رقم ١٣٨٥ .

(٢٧٥) في قيج : لأُمها .

(٢٧٦) ساقطة في الأصل والنسخ الأخرى والمذكور من قيج .

(٢٧٧) هو سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج يكنى أبا القاسم تولى القضاء بقرطبة

٤٤٨ هـ / ١٠٥٧ م إلى أن توفى ، وكان مشاوراً في الأحكام من قبل وتوفى سنة ٥٠٦ هـ - ١٠٦٤

وكان عمره ٨٦ عاماً . انظر ابن سهل الورقثان ٤٢٤ - ٤٢٥ والصلة ترجمة رقم ٥١٨ ، ترتيب

المدارك ٨ / ٨١٥ - ٨١٧

(٢٧٨) في قيج : توليته .

(٢٧٩) في قيج : أحكام .

(٢٨٠) في قيج ، د : لها به .

(٢٨١) في قيج : حمدة .

(٢٨٢) ساقطة في قيج .

(٢٨٣) ساقطة في الأصل والمذكور في النسخ الأخرى .

ابن خالد بن شهيد ، في داره بشرق مدينة قرطبة ، منفردين لا يسكن معهما أحد ، لا خادم ولا غيرها ، منذ نحو أربعة أشهر متقدمة لتاريخ شهادتهم المذكورة . وأنهما لم يداخلاهما أحد في عام (٢٨٤) إلى أن دخلوا عليها (٢٨٥) في (٢٨٦) يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة (٢٨٧) خلت من شهر (٢٨٨) رمضان في الدار المذكورة ، فوجدوها فيها (٢٨٨) مكتوفة مذبوحة . ولم يروا في الدار أثراً لدخول أحد فيها من جهة من جهاتها . ولا لتزول من سقف ولا من (٢٨٩) غيره فيها . ويعرفون فطيساً ملازماً لسكنى هذه الدار و (٢٨٨) للمبيت فيها مع زوجه رحيمة هذه (٢٨٨) ولا يعلمونه غاب عن الدار إلى أن وجدوا رحيمة فيها مذبوحة . وأنهم يعرفون أن المحيطين (٢٩٠) بميراثها (٢٩٠) في علمهم أمها حمدة ابنة الوزير مغيث (٢٩١) ابن محمد بن يونس بن عبد الله ، وأخوها شقيقها (٢٩٢) عبد الرحمن بن عبد الرحمن الصغير ، وأختها لأمة الرحمن وأمة العز (٢٩٣) ، ابنتا محمد بن حسين بن أحمد التميمي ، وزوجها فطيس ابن عيسى التميمي بلديهما .

وأعذر فيما ثبت عنده من ذلك إلى فطيس وأعلمه بثبوت عنده ، وبمن ثبت ، فقال : إنه لا مدفع عنده فيه (٢٩٤) ، وأنه لم يقتل زوجه (٢٩٥) رحيمة ، وثبت عنده قوله هذا بمن قبل ، وأجاز من الشهداء . وثبت عنده أن أولى

(٢٨٤) في قج ، ١ د : علمهم .

(٢٨٥) ساقطة في د ا .

(٢٨٦) ساقطة في الأصل ، قج ، ١ د .

(٢٨٧) ساقطة في الأصل ، وقج .

(٢٨٨) ساقطة في قج .

(٢٨٩) ساقطة في قج ، ١ د .

(٢٩٠) في د ا : المحيط بميراثه .

(٢٩١) في الأصل ، د ب « ابن معيث » .

(٢٩٢) في الأصل : شقيقها .

(٢٩٣) في النسخ الأخرى : المزيز .

(٢٩٤) في د ا : فيها .

(٢٩٥) في قج : زوجته .

الناس بطلب (٢٩٦) دمه ، والقيام به مع أمها حمدة ، وأخيها عبد الرحمن الصغير (ابن عم أبيها (٢٩٧)) للأب ، محمد بن أحمد بن حكيم (٢٩٨) بن شهيد ومحمد ابن هشام بن حكيم (٢٩٨) بن شهيد ، وحضر المجلس نظره ، وقال فيه (٢٩٩) محمد ابن أحمد متهماً أنه لا يقسم في ذلك إن وجبت لها القسامة . وذهب محمد بن هشام إلى أن يقسم (٣٠٠) إذا وجبت وثبت عنده (٣٠١) ذلك من قولها .

وسأل الوزير صاحب المدينة الفقهاء الجواب ، في ذلك كله . وكيف وجه الحكم فيه ، وأظهر إليهم ما ثبت عنده مما تقدم وصفه ، وأقرأهم (٣٠٢) إياه على نصه .

فقالوا : نرى - والله الموفق للصواب - إطالة حبس فطيس بن عيسى موثقاً في الكيل مضيقاً عليه في الحبس ، زماناً طويلاً حسباً يؤديك إليه اجتهادك رجاء أن يقدم (٣٠٣) في خلال ذلك لطنخ الدم به (٣٠٤) . فإن طال حبسه ، ولم تقو ريبته (٣٠٥) وظنته وبقي على حالة أمره ، قال بعضهم : فيقسم حينئذ في مقطع الحق بالجامع خمسين يمينا ، أنه ما قتلها ، ولا شارك في دمه ، ثم يسرح ويخلى سبيله ، والله تعالى حسبه . وقال بعضهم : بل يقسم بعد طول الحبس وليها محمد بن هشام ورجل (٣٠٦) أو رجال من عصبته في مقطع الحق بمحضرك ، ومحضرك ملأ من المسلمين ، إن كان أخوها غير بالغ في ذلك ، على عين فطيس ،

(٢٩٦) ساقطة في قج .

(٢٩٧) في قج : « ابننا ابن م أبيها » ، د ب : « ابننا ابن عمها للأب » .

(٢٩٨) في قج ، د : حكم .

(٢٩٩) ساقطة في : قج .

(٣٠٠) في قج : يقسم في الدم .

(٣٠١) في قج : وجب عليه وثبت عنه .

(٣٠٢) في قج ، د : إقرارهم .

(٣٠٣) في قج ، د : يقوى ، د ب : يقوم .

(٣٠٤) في قج : فيه .

(٣٠٥) في قج : يئنه .

(٣٠٦) ساقطة في : قج .

وبمحضره بالله الذي لا إله إلا هو ، لقد قتلها عمداً . (يكررون ، الميمن بذلك خمسين مرة) (٣٠٧) .

وإن كان أخوها قد بلغ الحلم ، أقسم مع محمد بن هشام على فطيس ، أنه قتلها ، واقتص منه ، وإن لم يكن مع محمد بن هشام من يقسم معه من عصبتها ، بقي فطيس في السجن (٣٠٨) ، حتى بلغ أخوها . وأقسم هو وأخوها شهيد (٣٠٩) وقتل - إن شاء الله عز وجل . قال بالقول الأول : عبد الله ابن محمد بن عباس (٣١٠) ، وعبد الرحمن بن سوار (٣١١) ، وعلي بن محمد (٣١٢) وقال بالقول الآخر : محمد بن فرج (٣١٣) ، وعبيد الله بن محمد (٣١٤) .

(٣٠٧) في ١ : يكون الميمن بذلك خمسين يمينا مرة .

(٣٠٨) في قبح : الخيس .

(٣٠٩) ساقطة في الأصل والنسخ الأخرى والمذكور من قبح .

(٣١٠) عبد الله بن محمد بن عباس ويرف بآين الدباغ ويكنى أبا محمد سمع من ابن حنابل كثيرًا ، وكان مشاورًا في الأحكام بقرطبة وكان صاحبًا للفتية أبي عبد الله بن فرج ومفتيًا مه .

توفي سنة ٤٦٣ هـ / ١٠٧٠ م . انظر الصلة ترجمة ٦١٧ .

(٣١١) عبد الرحمن بن سوار بن أحمد بن سوار ثول قضاء الجماعة في قرطبة من أربع عشرة ليلة خلت من خادى الآخرة سنة ٤٦٤ هـ حتى وفاته لا ثنى عشرة ليلة للى العقدة من نفس السنة وكانت مدة عمله في القضاء أربعة أشهر تنقص يومين . انظر ترجمته في الصلة رقم : ٧١٨ ، ترتيب المدارك ٤ - ٧٨٦ .

(٣١٢) يظهر أن المقصود هو علي بن محمد بن عبد العزيز بن حدين التتلي القرطبي ، ولد سنة ٤١٣ هـ . كان من أهل العلم والحفظ الرأي ، وكان مشاورًا في الأحكام بقرطبة صدرًا فمين يستقى بها ، وكان له مجلس بالمسجد الجامع بقرطبة توفي في ٤٨٢ هـ . انظر في ترجمته ابن بشكوال : الصلة ، رقم ٩٠٠ .

(٣١٣) الفتية أبو عبد الله محمد بن فرج مولى الطلاع . حدث ومقدم في الفتوى بقرطبة ، كان عالمًا بعقد الشروط مع خير وعفاف لاتأخذه باقة لومة لائم . توفي سنة ٤٩٧ هـ .

انظر في ترجمته ابن سهل ووجه ٤٢٣ ، ابن بشكوال : الصلة ترجمه رقم ١٢٣٩ ، بنية الملتبس ترجمة ٢٥٦ .

(٣١٤) المقصود به هو عبيد الله بن محمد بن أحمد ترجم له ابن بشكوال فقال : أنه كان من قرطبة ولد في ٤١٦ هـ / ١٠٢٥ م ، وكان قد نظر في أحكام المظالم بقرطبة فكان من أهل الصرامة في تنفيذ الحق قاسمًا لأهل الباطل ، وشوور في الأحكام ، ثم استقضاء المتصد على أنه محمد بن عباد بقرطبة في صفر سنة ٤٦٨ هـ / ١٠٧٥ م فلم يزل يتولى القضاء حتى توفي سنة ٤٨٦ هـ / ١٠٩٣ م . ابن بشكوال : الصلة ، رقم ٦٧٢ .

واحتج محمد بن فرج لقوله بحديث مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله ابن (390) عبد الرحمن الأنصارى ، أن سهل بن أبي حشمة (٣١٥) حدثه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قضى بالقسامة مع عبد الله بن سهل الأنصارى ، ثم الحارثى يوم قتل بخير وبدى ولاته بالإيمان ثم وداه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من عنده بمائة من الإبل ، كذا اختصره ابن حبيب في الواضحة . وتامة عن سهل بن أبي حشمة (٣١٦) ، أنه أخبره رجال من كبار قومه : أن عبد الله (ابن سهل (٣١٧)) ومحبيصة خرجا إلى خير ، من جهد (٣١٨) أصابهم فأثى محبيصة . فأخبر : أن عبد الله بن سهل (قد (٣١٩) قتل وطرح في فقير (٣٢٠) عين أو بئر . فأثى يهود . فقال أنتم والله تقتلتموه .

فقالوا : والله ما قتلناه . فأقبل حتى قدم على قومه . (فذكر لهم ذلك (٣٢١) ثم أقبل هو وأخوه حويصة ، وهو (أكبر منه (٣٢٢)) ، وعبد الرحمن . فذهب محبيصة ليتكلم وهو الذى كان بخير ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كبير كبير (٣٢٣) » يريد السن . فتكلم حويصة . - ثم تكلم محبيصة - فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إما أن يلبوا (٣٢٤) صاحبكم .

(٣١٥) في الأصل : حشة ، قبح : حشمة .

(٣١٦) في الأصل : حشة ، قبح : حشمة ، دا : حشة .

(٣١٧) ساقطة في النسخ والتكلم من الموطأ ٢ - ٨٧٧ .

(٣١٨) جهد : أى فقر شديد .

(٣١٩) ساقطة في قبح .

(٣٢٠) في الأصل ، دب ، دا : فقر .

فقير : الفقير هو البئر القريبة القعر الواسعة للثم وقيل الحفرة التى تكون حول النخل .

(٣٢١) في دا : « فذكر ذلك لهم » .

(٣٢٢) في قبح : أكبرهما .

(٣٢٣) في الأصل ، دا : كبير .

كبير كبير : أى قدم الأكبر .

(٣٢٤) في قبح : تلوا .

يلوا : أى يعلوا النية .

الحديث (٣٢٥) ورواه مالك أيضاً (٣٢٧) عن يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، أنه أخبره : أن عبد الله بن سهل الأنصاري (٣٢٧) ومحيصة بن مسعود خرجا إلى خيبر . فنفقرا في حوائجها . فقتل عبد الله بن سهل «الحديث» (٣٢٨) وآل أمر ابن (٣٢٩) فطيس إلى مصالحته بعدة من الذهب أداها وخلى عنه .
وقال ابن حبيب : أخبرني ابن الماجشون عن إبراهيم بن سعد بن شهاب عن ابن سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجال من الأنصار ، من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم (٣٣٠) - أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية .

١٤ - مسألة ابن نيرة وابنته المقتولين من ممالك منية العجب ، واحتفال أموالهما لينظر فيها :

(٣٧٣) من الله للقاضي (٣٣١) في النعمة والمسلمين في بقائه ودوام أيامه ، أنت والله نسأله حياطتك في كشفك . لأن (٣٣٢) الواجب عليك في جميع

(٣٢٥) والحديث هو : قال عليه الصلاة والسلام : «إما أن ينوا صاحبكم وإما أن يؤذنوا بحرب» فكتب إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك . فكتبوا : إنا والله ما قتلناه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن . «أهلثون وتستحقون دم صاحبكم ؟» فقالوا : لا . قال : «أهلث لكم يهود ؟» قالوا : ليسوا بمسلمين . فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده . فبعت إليهم بمائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار . قال سهل : لقد ركضتني منها ناقة جراه . انظر مالك : الموطأ ٢- ٧٧٧- ٧٧٨ .
(٣٢٦) ساقطة في ١ .

(٣٢٧) التكلفة من الموطأ ٢ / ٧٧٨ .

(٣٢٨) تقدم محيصة . فأتى هو ، وأخذ حويصة ، وعبد الرحمن بن سهل إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فذهب عبد الرحمن ليتكلم لكانه من أخيه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كبيرك فتكلم حويصة ومحيصة . فذكرا شأن عبد الله بن سهل . فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم «أهلثون خسين يميناً وتستحقون دم صاحبكم ؟» . قالوا : يارسول الله . لم نعهد ولم نخسر . فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم «فترىكم يهود بخسين يميناً ؟» فقالوا : يارسول الله . كيف تقبل أيمان قوم كفار ؟ انظر الموطأ ٢ / ٧٧٨ .

(٣٢٩) ساقطة في قج .

(٣٣٠) ساقطة من الأصل ، دب .

(٣٣١) نقول من الله عليه بكلذا انظر لسان العرب مادة «من» .

(٣٣٢) في دب : أن ، ١ ، قج : عن .

نظرك على أفضل ما كان عليه سلفك - رحمهم الله - أخذاً بالحيلة لنفسك
ولمن تنظر له ، فحاطك الله وحاط بك الذى أحبت .

وفلك الله معرفته فى أمر ابن نيرة المقتول ، وابنه المقتول معه . وأنهما
فى ديوان القضاة على رسم مملكة ، وأن كل (٢٣٣) من كان بمنية العجب موقفاً
لعمارتها ، إنما كان فى عبيد مسمين نساؤهم وأولادهم فى الكتاب الملبون
للقضاة . وحجرت على العبيد فى نكاح الحرائر . فلما قتل ابن نيرة وابنه أشكل
عليك أمرهما ، ولم يعلم (٢٣٤) أمرهما (٢٣٥) من أبناء الحرائر أم من أبناء الإمام .
ورفع رافع أن لابن نيرة مالا وقد تختلف ولداً صغيراً . ولم يزل الله يحوط
بك الصغير والكبير والحاضر والبادى ، فالذى يجب عليك ، اعتقال
ابن نيرة من وجهين : أحدهما : أنه إن كان من أبناء الإمام هو وابنه المقتول
والصغير الباقى . فلما له حكم . وإن كان فى نفسه من أبناء الحرائر ، انتقل
الحكم إلى غير ذلك . إذ (٢٣٦) ابنه مثله . ولو لم يكن هذا المعنى قائماً لكان
عليك (٢٣٧) النظر (٢٣٨) للصغير فى جميع ماله . كما لم تزل تفعل فى مال غيره .
فر - وفلك الله - باعتقال ذلك ومعرفة مبلغ المال . ثم تجمع أهل شوارك (٢٣٩)
فتفصل بما يجتمع عليه قولهم - إن شاء الله عز وجل (٢٤٠) فقد (٢٤١) كان
فى أيام القاضى ابن سلمة (٢٤٢) مثل هذه القضية ، من رجل مات منهم ،

(٢٣٣) ساقطة فى دا ، قج .

(٢٣٤) فى دا ، قج : نعلم .

(٢٣٥) فى الأصل ، دا : أمهما .

(٢٣٦) فى دا : إذا كان ، قج : إن كان .

(٢٣٧) فى قج : عليه النظرة .

(٢٣٨) فى الأصل : شوارك .

(٢٣٩) ساقطة : فى دا ، قج .

(٢٤٠) فى الأصل : لئن .

(٢٤١) القاضى ابن سلمة هو الضرير سلمة الكلابى القرطبي . وفى قضاء كورة شلوة
فى أيام الأمير عبد الله بن محمد قبل أن يلى الإمارة ، فلما احتل الإمارة ولاء قضاء الجماعة
والصلاة بقرطبة مرتين . وتوفى سنة ٣٠٢ (٩٣٤) (انظر فى ترجمته : المثنى : القضاء
بقرطبة ١٣٣ - ١٣٦ ، ١٤٤ - ١٤٥ ، ابن الفرضى : تاريخ رقم ١٤٩٦ وانظر المقتبس
لابن حيان (تحقيق د . مكى) ص ١٩٧ والحاشية رقم ٣٧٣ وما ورد فيها من مصادر) .

وأنت (٣٤٧) في استقصائك وفي موالاتك بالمشاورة ، لا تعدم التوفيق ،
والتسديد . - (إن شاء الله عز وجل) (٣٤٧) - قاله : محمد بن غالب ،
وعبيد الله (بن يحيى) (٣٤٨) ، وابن لبابة ، وأبو صالح ، ومحمد بن وليد .

١٥ - تدمية الجهني (٣٤٩) على أطلع وعنته :

(374) سمعنا - وفلك الله - الشهادات التي وقعت على أطلع وعنته في
تدمية الجهني . فرأينا شهادات ليست تقطع شيئاً ، ولكن فيها شبهة ،
تستأني (٣٤٩) بهما في حبسهما حتى تستقصى ثم (٣٤٧) شهادات القامم بالدم . فإن
أحق بغير هذه الشهادات شيئاً ، نظرت فيه بما يظهر لك - إن شاء الله
(عز وجل) (٣٤٨) - وإن (٣٤٩) لم يكن (٣٤٩) غير هذه الشهادة (٣٥٠) فلما
ضعيفة ليس يجب بها عليهما (٣٥٠) شيء . فإن لم يأت الطالب بشيء يحق به
ما قام (٣٥١) ما بينه وبين الشهر أطلقتهما .

قال بذلك ابن لبابة ، وأيوب بن سليمان . وكان حبس القاضي لها إلى
استبراء أمرهما من الواجب للمرى (٣٥٢) على ما ذكرنا وحددنا (٣٥٣)

(٣٤٧) في دا : أنك .

(٣٤٣) ساقطة في دا ، قج .

(٣٤٤) زائدة في : دا .

(٣٤٥) في قج : الجهني .

(٣٤٦) في قج : سنان .

(٣٤٧) ثم : حرف مكان إشارة : ساقطة في النسخ الأخرى .

(٣٤٨) ساقطة في قج ، دا .

(٣٤٩) في دب : فإن ، دا : تكن .

(٣٥٠) في الأصل ، دب ، قج : الشهادة والمذكور في دا . والكلمة الأخرى في
الأصل ، دا : عليها والمذكور في قج ، دب .

(٣٥١) في قج : ما قام به .

(٣٥٢) زائدة في قج .

(٣٥٣) ساقطة في دا .

16 - شورى في ثور استحقه ورثة عن ميتهم :

(258) خاطبنا به صاحب المظالم (٣٥٤) أبو بكر (عبيد الله بن محمد) (٣٥٥) ابن آدم . يا سادتي وأكابر عدولي (المعظمين في نفسي وخليتي) (٣٥٦) . ومن أبقاهم الله ، وسلمهم ، وأحسن على طاعته عونهم .

قام عندى محمد بن يحيى بن أحمد فذكر أن أباه ، يحيى توفى مقتولا ، وسلب عند قتله ثورا ، كان له . وأنه ألفاه في (٣٥٧) حين قيامه عندى بيد رجل سماه ، وسألنى النظر له (في ذلك) (٣٥٨) ، بواجب الحق ، فأجبتة إلى ذلك ، فأظهر إلى عقد استرعاء ، تاريخه ذو القعدة من سنة أربع وستين وأربعمائة . تضمن ملك أبيه يحيى للثور (٣٥٩) المنعوت فيه ، وأن شهاداه لا يعلمون أنه فوته ، بوجه من وجوه القوت (٣٦٠) إلى أن ورثه (٣٦١) ورثته . ولأنه زال عن ملك ورثته إلى حين شهادتهم هذه . وأتاني بعض شهاداته ، فشهدوا عندى على نصه ، وقبل أن يتم ثبوته عندى . أتاني محمد المذكور (٣٦٢)

(٣٥٤) صاحب المظالم : وهى من المخطوط التى تحول لصاحبها حق إصدار الأحكام . ولم يكن يتقيد في نظر المظالم باختصاص محدد في نوع معين من المنازعات وإنما كان يرجع إليه فيما كان يشق على قاضي الجماعة الفصل فيه .

انظر : ابن سهل : ورقة ٢ ، الماوردي : الأحكام السلطانية ٧٧ - ٨٢ ، المقرئى : المخطوط المقرئى : ٢ - ٢٠٧ - ٢٠٨ ، محمد خلاص : صاحب الرد والمظالم ، بحث بمجلة كلية الآداب والتربية بجامعة الكويت المجلد ١٤ ، ديسمبر ١٩٧٨ ، الكويت .

(٣٥٥) ساقطة في النسخ الأخرى والاسم بتمامه مثبت في د ١ ، ولكنه في هذه النسخة « عبيد الله بن محمد بن آدم » غير أن الصواب فيه « عبيد الله » كما أثبتناه وابن آدم المذكور هو الذى ترجم له ابن بشكوال ، وقد مرت بنا ترجمته حاشية رقم ٣١٤ .

(٣٥٦) ساقطة في النسخ الأخرى ، وفي قيع عدول المعظمين في خليتي ، والمذكور في د ١ .

(٣٥٧) ساقطة في : قيع .

(٣٥٨) ساقطة في قيع .

(٣٥٩) في قيع : الثور .

(٣٦٠) في دب : التضيوت .

(٣٦١) في دب ، قيع ، اد ، أورته .

(٣٦٢) ساقطة في النسخ الأخرى ، والمذكور في د ١ .

فذكر أنه صالح الرجل (٣٦٣) الملقى بيده الثور المذكور (٣٦٤) ، على شيء (٣٦٥) دفعه إليه (٣٦٦) ، وأنه قبض الثور المذكور ، وصار بيده لنفسه ولسائر ورثة أبيه معه . ثم قام أخذ بن عيشون فقال : إن هذا الثور ملكه ، وماله . وأنه ضاع منه ، وسألني النظر له في ذلك بالواجب ، وأظهر إلى عقد استرعاء تاريخه ، عشر ذى الحجة ، سنة أربع وستين وأربعمائة (٣٦٧) . تضمن ملكه للثور المذكور ، وأتاني بمن أعلمت (٣٦٨) على اسمه من شهادته فشهدوا عندي (٣٦٩) على نصه ، وعلى عين الثور ، وثبت عندي هذا العقد ، بشهادة من زكى عندي من شهادته . وأتاني محمد بن يحيى وسألني إثبات عقد الاسترعاء الذي كان يشرع (٣٧٠) في إثباته ، فأبحث له ذلك ، فأتاني بمن أعلمت (٣٧١) على اسمه من شهادته ، فشهدوا عندي على نصه وعلى عين الثور ، وثبت عندي ما تضمنه بشهادة من زكى (٣٧٢) عندي أيضاً منهم ، وكلفت إثبات موت أبيه يحيى وعدة ورثته ، فأظهر إلى بذلك عقداً تاريخه ذو القعدة المذكور ، وثبت عندي (شهيديه وأثبت عندي توكيل أمه شمس لإياه على طلب ما يجب لها (٣٧٣) طلبه عن نفسها وعن (٣٧٤) نظرها من سائر بنينا من يحيى المذكور ، في عقد الورثة (٣٧٥) بإيصاء أبيهم يحيى بهم إليها في كتاب عهده توكيلاً ، أوجب لها (٣٧٦) التكلم عنهم . تاريخه عقب

(٣٦٣) ساقطة في : قج .

(٣٦٤) ساقطة في د ا ، قج .

(٣٦٥) في د ا : قدر .

(٣٦٦) في قج : له .

(٣٦٧) ساقطة في قج .

(٣٦٨) في قج : علمت .

(٣٦٩) ساقطة في قج .

(٣٧٠) في قج ، د ا : شرع .

(٣٧١) في قج : علمت .

(٣٧٢) في د ب : يحيى .

(٣٧٣) في د ب : له والمعبارة ساقطة في الأصل والمذكور . من د ب ، قج .

(٣٧٤) في د ب ، قج : الورثة .

(٣٧٥) في النسخ الأخرى : إليهم والمذكور في قج .

(٣٧٦) في قج : له .

ذو القعدة ، المؤرخ . وتضمن معرفة شهادته الإيصاء ، وثبت عندي بهما وأعلنت إلى محمد بن يحيى ، فيما ثبت عندي لابن عيشون بعد أن عرفته بثبوته ، ومن ثبت عندي . فقال : إن عنده ما يحل به ما شهد به شهادته ، فأجلته في ذلك أجلاً قاطعاً ، من ثمانية أيام . ثم عاد إلى قبل انصرام هذا الأجل . وقال : إنه لامدفع مني ^(٣٧٧) عنده فيما أجل فيه إلا ما أثبتته في عقد الاسترعاء الذي قام به . وثبت ذلك من قوله عندي في مجلس نظري . وأعلنت أيضاً إلى أحمد بن عيشون ، فيما ثبت عندي في عقد الاسترعاء الذي قام به محمد بن يحيى . وثبت ذلك من قوله عندي . ورأيت استطلاع رأيكم الموفق فيما جرى عندي من ذلك كله . وخطابتيكم بخطابي هذا ، وأدرجت عليه كتاب ^(٣٧٨) كاغد يشتمل على جميع (ما أثبتته عندي كل) ^(٣٧٩) واحد منهم ^(٣٨٠) بعد المقابلة بها لتلك النسخ . فتصفحوا ذلك بفضلكم ، وجابوني عنه ، موقنين ومأجورين ^(٣٨١) والسلام .

فأجاب ^(٣٨٢) محمد بن فرج : يا سيدي ^(٣٨٣) وولي ، ومن أيدته الله بطاعته ، تصفحت خطابك ، وما (259) أدرجت عليه . وإذا ثبت ملك ^(٣٨٤) الرجلين ^(٣٨٤) في شيء واحد ، وكان بيد أحدهما ، قضى به ^(٣٨٥) للذي هو بيده ، وكذلك هذه المسألة ، القضاء بالثور لورثة يحيى بن أحمد واجب . لأن ملكهم أقدم ، وهو بأيديهم ، فأقضى لهم به ، بعد يمين محمد وأمه ، في

(٣٧٧) ساقطة في د ب ، ق ج ، د ا .

(٣٧٨) في د ا : كتاب .

(٣٧٩) في د ا : « ما أثبت محمد وكل » .

(٣٨٠) في د ا : منهما .

(٣٨١) ساقطة في ق ج .

(٣٨٢) في د ا : فيجاب . ومحمد بن فرج المذكور هو مولد محمد بن يحيى البكري وهو المعروف بابن الطلاح القرطبي زعيم المقتين بحضرة قرطبة . وقد مرت بنا ترجمته . انظر حاشية رقم ٣١٣ ، وماورد فيها من مصادر .

(٣٨٣) مذكورة في ق ج .

(٣٨٤) في ق ج : ما كان لرجلين .

(٣٨٥) ساقطة في : د ا .

مقطع الحق بالله الذى لا إله إلا هو ، أن الثور الأبيض الذى يطلبه أحمد بن عيشون ، ملك ليحيى بن أحمد ، ومال من ماله ، لم يفوته بوجه من وجوه التفويت (٣٨٦) ، فى علمهم إلى أن توفى . وورثه (٣٨٧) ورثته ، ولاخرج عن ملك (٣٨٨) ورثته (٣٨٨) بوجه من الوجوه كلها . (وإن ملك جميعهم) (٣٨٩) لباقي (٣٩٠) عليه إلى حين يميتهم على البت ، لايقولون فى علمهم فى (٣٩١) هذا الوجه . وتنقطع (٣٩٢) حجة أحمد بن عيشون فى الثور . فإن نكل محمد وأمه عن اليمين ، حلف (أحمد) (٣٩٣) بن عيشون ، أن الثور ملكه وماله (ولم يبعه) (٣٩٤) ، ولاوهبه ، ولاخرج عن ملكه بوجه من الوجوه كلها إلى حين يميتنه . ويقضى له بمصة المالكين لأنفسهم من الثور ، ويبقى الأصاغر (٣٩٥) فيه على حصصهم ، ملكاً لهم إن شاء الله (عز وجل) (٣٩٦) .

وجاوبت (٣٩٧) أنا : سيدي (٣٩٨) وولي ، ومن وصل إليه تسديده ، وعونه وتأيبده ، ما انتهى إليه نظرك يوجب الحكم (٣٩٩) لورثة يحيى بالثور ، ليس لأن لهم يداً لكن لأن يبيتهم (٤٠٠) أرخت (٤٠١) وقتاً ، وبينه ابن عيشون

-
- (٣٨٦) فى قج : القوت ؛
 (٣٨٧) فى النسخ الأخرى « وأورثه » والمذكور فى دا .
 (٣٨٨) « ملك » ساقطة فى دا والثانية فى دب : ورثتهم .
 (٣٨٩) فى دا : فى علمهم وملكهم .
 (٣٩٠) فى دا : باقى .
 (٣٩١) فى دب : ولى .
 (٣٩٢) فى النسخ الأخرى : وتقطع .
 (٣٩٣) ساقطة فى قج ، دا .
 (٣٩٤) فى دا : لم يزل فى يديه .
 (٣٩٥) الأصاغر : لى الصغار من الورثة .
 (٣٩٦) ساقطة فى قج ، دا .
 (٣٩٧) الخطاب هنا يعود على الشيخ عيسى بن سهل لى صاحب الكتاب ..
 (٣٩٨) فى قج : يامسئ .
 (٣٩٩) فى دا : القضاء .
 (٤٠٠) فى قج : يبيتهم .
 (٤٠١) فى الأصل : أرخت والمذكور من النسخ الأخرى .

لم تؤرخ^(٤٠٢) زماناً . ومن استحق مثل هذا لم يقضى له به حتى يخلف ، (في مقطع الحق أنه ما باع ولا وهب)^(٤٠٣) . فيحلف^(٤٠٤) محمد بن يحيى في مقطع الحق بالجامع ، عند المثير بمحضر ابن عيشون ، بالله الذي لا إله إلا هو ، ما أعلم أنه^(٤٠٥) باع هذا الثور المنعوت ، الذي ورثناه عنه ، ولأنه وهبه ، ولا فوته بوجه من وجوه التصويت ، إلى أن توفي وأورثناه^(٤٠٦) . وما فوت^(٤٠٧) نصيبى^(٤٠٨) منه بوجه^(٤٠٩) إلى حين يمضى هذه ، وتحلف أمه شمس بمثل ذلك بمحضر ابن عيشون . هكذا يخلفان . والرواية (في ذلك)^(٤١٠) كذلك . ولا يكلفان أن يزيدا في اليمين ، أن الثور كان بملك^(٤١١) مورثهما^(٤١٢) ، (ولا ملكهما)^(٤١٣) . لأن البينة قد شهدت بذلك^(٤١٤) ، وقطعت به . (كما قد قال)^(٤١٥) .

وقال^(٤١٦) بعض الشيوخ في جوابه لبعض القضاة : وقد أنكر مثل هذا منه ، ولا يجب أن يحكم الحاكم إلا بما لا يد له منه فتحفظ^(٤١٧) من هذا وشبهه . فعلى ما جاوبتك به^(٤١٨) أدركت الفقهاء المتقدمين ، وبه كانوا يفتون حكام المسلمين . - عصمنا الله أجمعين - هذا نص كلامه .

-
- (٤٠٢) في قج ، دا : محمد .
 - (٤٠٣) ساقطة في قج .
 - (٤٠٤) في قج : حتى يخلف .
 - (٤٠٥) في قج ، دا : أبي .
 - (٤٠٦) في قج : وأورثه ورثته .
 - (٤٠٧) في دا : ولا .
 - (٤٠٨) في النسخ الأخرى : نصيبى والمذكور في قج .
 - (٤٠٩) ساقطة في قج .
 - (٤١٠) ساقطة في قج .
 - (٤١١) في قج ، دا : ملكا لمورثهما .
 - (٤١٢) ساقطة في قج .
 - (٤١٣) ساقطة في د ب .
 - (٤١٤) ساقطة في النسخ الأخرى والمذكور في قج .
 - (٤١٥) في دا : قال .
 - (٤١٦) في النسخ الأخرى فتحفظه والمذكور في قج .
 - (٤١٧) ساقطة في دا .

وفي استحلاف المستحق على ما استحق للمالك وأصحابه ثلاث روايات :
 إحداها ما أفتيت به في هذه المسألة . وبه جرى العمل باتفاق من فقهاءنا .
 فلم نحتاج^(٤١٨) إلى ذكر غيره ، ولقولنا ليس لأن^(٤١٩) لم يبدأ ، شرح استجابه ،
 ولولا أن شهود ورثة محمد أرخت وقتاً ، لوجب الحكم لأعدل^(٤٢٠)
 البيتين^(٤٢١) من الفريقين . إذ لا بد عندى لواحد منهما ، مع أنى رأيته ،
 وقد ذكرت أن قبولك البيئات^(٤٢١) ، إنما كان بتركية ، فبدل^(٤٢٢) على
 تساويهما في العدالة . ومن نكل ممن وجب عليه الخلف منهما رجعت^(٤٢٣)
 يمينه على أحد ، وحلف وأخذ نصيبه . واليمين ساقطة عن الصغار في ذلك .
 والله تعالى بخلصك^(٤٢٤) ويحسن عونك والسلام^(٤٢٥) .

قال الشيخ^(٤٢٦) : والروايات التي ذكرت - في جوابي هذا - إحداها في
 شهادات المدونة ، أن من ادعى عبداً ، أو غيره في يد رجل ، وشهد له به
 بيعة ، أنه شيء لا يعلمونه باع ولا وهب ، حلف هو ما باع ولا وهب .
 ولا أخرجه عن (ملكه بوجه)^(٤٢٧) من الوجوه . ويحلف على البت ،
 (وهذا هو)^(٤٢٨) الذي^(٤٢٩) جاوبت به ، قبل^(٤٣٠) هذا ، وتكررت
 المسألة في كتاب العتق الثاني ، وهي في سماع ابن القاسم ، في استحقاق

(٤١٨) في قج ، ١٥ : يحتاج .

(٤١٩) مذكورة في قج .

(٤٢٠) في قج : لأعدل بيعة ، ١٤ : لأهل بيعة .

(٤٢١) في قج ، ١٤ : البيئات .

(٤٢٢) في قج ، ١٤ : فبدل .

(٤٢٣) في قج : رجعت .

(٤٢٤) في الأصل ، دب : يتخلصك والمذكور في النسخين الآخرين .

(٤٢٥) مذكورة في قج ، ١٤ .

(٤٢٦) مذكورة في قج .

(٤٢٧) في النسخ الأخرى : يده وجه والمذكور في قج .

(٤٢٨) ساقطة في قج .

(٤٢٩) في ١٤ : وهذه عدالة .

(٤٣٠) في ١٤ ، قج : فوق .

العتيبة ، في رسم الشريكين . قال مالك : فيمن^(٤٣٦) اشترى سلعة فوجدت مسروقة فأقام الذي اعترفها البينة أنه^(٤٣٧) ما باع ولا وهب ، وحلف على ذلك وأعطيا ، فالذي اعترف^(٤٣٨) في يديه^(٤٣٩) أن يذهب بها إلى بائعها منه ، ليأخذ ثمنها ، ويضع قيمتها لمستحقها ، وأكمل المسألة . (و)^(٤٤٠) في كتاب الوكالات والبضائع في نوازل عيسى^(٤٤١) ، يحلف على البت ما باع ولا وهب وإن كانوا وزنة . حلف من بلغ منهم الحلم^(٤٤٢) أنهم لا يعلمون^(٤٤٣) صاحبهم ، باع ولا وهب . قال^(٤٤٤) ابن أبي زمنين^(٤٤٥) : أجمع كل من علمت من أصحاب مالك على البين ، فيما استحق من غير الربيع^(٤٤٦) ، والعقار ، وأنه لا يتم الحكم لمن استحق شيئاً من ذلك ، إلا بعد يمينه . (واختلف^(٤٤٧) من أدركت من (٢٦٥) مشايخنا المقتدى بهم ، في الفتيا فيمن استحق شيئاً من الربيع والعقار ، فكان بعضهم يفتي أنه لا يتم الحكم لمستحقه إلا بعد يمينه^(٤٤٨) .)

(٤٣١) في د ١ : من .

(٤٣٢) في د ١ : أنا .

(٤٣٣) في د ب : اعترف .

(٤٣٤) في د ب ، قج : يده .

(٤٣٥) ساقطة في قج .

(٤٣٦) في قج : محتون . والصواب ما أثبتنا والمقصود عيسى بن دينار الثاقب الطليل ، تلميذ عبد الرحمن بن القاسم ، وتوفى سنة ٢١٢ هـ / ٨٢٧ م ولعل النازلة التي يشير إليها المؤلف من كتاب عيسى المعروف باسم الهداية . انظر ترجمة عيسى في ابن القرضي رقم ٩٧٥ والديباج المذهب ص ١٧٨ - ١٧٩ وابن حبان : المقتبس (بتحقيق د . محمود مكى) ص ٧٨ والخاشية رقم ٢٠٣ والمصادر المقتبذة في هذا الموضوع .

(٤٣٧) ساقطة في الأصل والمذكور في النسخ الأخرى .

(٤٣٨) في قج : ما .

(٤٤٠) هو : أبو عبد الله محمد بن أبي زمنين شيخ جليل من كبار المحدثين وطهارة العلماء الراشدين . توفى سنة ٣٦٨ هـ .

انظر ابن سهل ورقة ٢٣ ، ترتيب المدارك ٤ / ٥٧١ .

(٤٤١) الربيع : جمع ربة وهي المنزل وتجمع أيضاً على رباح . جاء في الحديث : للشفعة في ربة أو حائط أرض . فالمقصود بها هنا المنازل .

(٤٤٢) في الأصل ، د : واختلفت .

(٤٤٣) العبارة ساقطة في د ١ .

وكان بعضهم يفتى ألا يمين عليه ، ورأيت فيما سئل عنه يحنون أنه كان يرى لإحلافه في الربع والمغار . قال يحنون : واليمين التي أقول بها في ذلك ليست من قول مالك ولا يأخذ بها كل القضاة .

قال القاضي^(٤٤٤) أبو الأصبغ^(٤٤٥) : قد تأول ابن أبي زمنين وغيره ، أن من^(٤٤٦) قول مالك في المدونة مثل ذلك اليمين^(٤٤٧) على مستحق الرباع وغيرها .

وفي النوادر قال ابن كنانة^(٤٤٨) : ليس على من أقام بينة في أرض أو حيوان أو سلعة يمين ، إلا أن يدعى الذي ذلك في يده^(٤٤٩) عليه أمراً ، أن^(٤٥٠) يظن بصاحبه^(٤٥١) أنه قد فعله فيحلف ما فعله ، ويأخذ^(٤٥٢) حقه وهذه هي^(٤٥٣) القولة الثالثة^(٤٥٤) : أنه لا يمين على من استحق عقاراً أو غيره ، إلا بدعوى . ومن^(٤٥٥) المستحق منه تعلق بها اليمين ، ولم تبلغ ابن أبي زمنين هذه الرواية .

(٤٤٤) في فتح : الشيخ .

(٤٤٥) مذكورة في دا .

(٤٤٦) ساقطة في دا .

(٤٤٧) ساقطة في دب .

(٤٤٨) في فتح كنانة : وهو حنّان بن عيسى بن كنانة في الطبقة الأولى من تلاميذ الإمام مالك . وكان من فقهاء المدينة . كان الإمام مالك يختصه ويثق في ضبطه . وهو الذي الذي تعد في مجلس مالك بعد وفاته . وتوفي سنة ١٨٦ هـ / ٨٠٢ م . انظر القاضي عياض : ترتيب المدارك ٢٩٢ / ١ - ٢٩٣ .

(٤٤٩) في التلخيص الأخرى : يديه .

(٤٥٠) ساقطة في دا .

(٤٥١) في دب : بصاحبها .

(٤٥٢) في دا : وأخذ .

(٤٥٣) ساقطة في فتح .

(٤٥٤) ساقطة في دب .

(٤٥٥) في التلخيص الأخرى : من .

وأما قولى بحكم بالثور لورثة يحيى ، ليس لأن لم يداً فالمعنى أن اليد التى تراعى عند تكافؤ^(٤٥٦) البيئات ، هى اليد التى لاتعرف كيف كيفيتها ، ولا الوجه الذى به^(٤٥٧) صار المدعى فيه إليها . وأما إذا عرف الوجه الذى به دخل ذلك المتنازع فيه فى اليد ، فلا مزية حينئذ لصاحبها ، مثل ما فى نوازل مهنون فى كتاب الشهادات ، فبمن أقام بيعة فى ميت ، أنه مولاه أعطه فأخذ ميراثه ، ثم شهد لآخر بمثل ذلك . ولم توقت البيعة وقتاً .

قال : إذا كانت البيعتان سواء . فالمراث بينهما نصفان . وفى ولاء المدونة إذا^(٤٥٨) أخذت ميراث من زعمت أنك وارثه ، وأنه^(٤٥٩) مولاه^(٤٥٩) ثم أقام رجل بيعة ، أنه مولاه وأقمت أنت بيعة ، أنه مولاه . وتكافأت البيعتان فى العدالة . فالمال بينكما : قاله ابن القاسم ، قال مهنون : قلت له ، ولم وقد قال مالك ، إذا تكافأت البيعتان فالمال الذى هو فى يديه ؟ ، قال إنما ذلك فى مال بيده^(٤٦٠) لا يعرف من أين أصله ، فإذا^(٤٦١) عرف^(٤٦١) أصله ، فهو للذى له الأصل . وقد أقام هذان البيعة باستحقاقهما لهذا المال الذى كان له أصله فهو بينهما .

وفى الشهادات ذكر اليد^(٤٦٢) تكافؤ البيعتين ، وفى نوازل مهنون فى آخر كتاب الدعوى^(٤٦٣) من هذا المعنى . وفى أول باب كتاب الأحكام لابن

(٤٥٦) فى د ب : تعالى .

(٤٥٧) ساقطة فى قج .

(٤٥٨) فى قج ، دا : إن .

(٤٥٩) فى قج : وإنك مولاه .

(٤٦٠) فى دا : سيده .

(٤٦١) فى قج : فأما ما عرف .

(٤٦٢) فى دا : اليد مع .

(٤٦٣) ساقطة فى الأصل ومذكورة فى النسخ الأخرى .

حبيب عن مطرف^(٤٦٤) ، وابن الماجشون وأصبع (عن ذلك فتأمله)^(٤٦٥) .
وفي مختصره ، في الذي ادعى ميراث الميت ، وأخله ثم أقام آخر^(٤٦٦)
بأخذ^(٤٦٧) البيعة أنه وارثه ، وأقام حينئذ الذي المال بيده ، فبينته^(٤٦٨) أنه
وارثه ، وتكافأت البيعتان : عن غير ابن القاسم إن المال يبق للذي هو بيده ،
وأدخله ابن أبي زيد^(٤٦٩) في النوادر . وعن ابن الماجشون ، وهو خلاف
المذونة ، ونوازل يحنون . وفي سماع ابن الحسن^(٤٧٠) لابن وهب^(٤٧١)
نحو ذلك .

وكذلك لأشهب^(٤٧٢) في النوادر في مسألة لقطة^(٤٧٣) . وفي مسائل

(٤٦٤) هو : مطرف بن عبد الله الحلال المدني وهو ابن أخت مالك بن أنس ، ومن أكبر
تلاميذه ، صاحب مالكا سبع عشرة سنة وتوفي سنة ٨٢٠ / ٨٢٥ م ، انظر ترتيب المدارك
١ / ٣٥٨ - ٣٦٠ ، الديباج المذهب ٣٤٥ - ٣٤٦ ، د . محمود مكي ص ١٣٣ .

(٤٦٥) في دا : مثل ذلك يضاف له .

(٤٦٦) ساقطة في الأصل ومذكورة في النسخ الأخرى .

(٤٦٧) ساقطة في د ب ، قج .

(٤٦٨) ساقطة في قج ، في د ب : بيعة ، في دا : بيعة .

(٤٦٩) هو أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني ، له كتاب النوادر وهو صاحب الرسالة
التي تعتبر من دعائم الفقه المالكي لا في المغرب وحده بل في العالم الإسلامي كله . ولد بالقيروان
سنة ٨١٠ ، وتوفي بها سنة ٨٣٨ / ٩٩٦ م . انظر ترتيب المدارك : ٤ / ٤٩٢ - ٤٩٧ ،
الديباج المذهب ص ١٣٧ - ١٣٨ ، د . محمود مكي ص ٨٨ .

(٤٧٠) لاشك أنه يقصد عبد الملك بن الحسن المعروف بزنوان (المتوفى سنة ٢٣٢ هـ -

٨٤٦ - ٨٤٧ م) فهو الذي له سماع عن عبد الله بن وهب . وقد مرت بنا ترجمته . حاشية ٢٩ .

(٤٧١) أبو محمد عبد الله بن وهب القرشي ، أحد أعلام أصحاب مالك المصريين . ولد
حوالي سنة ٨٢٤ ، وتوفي سنة ١٩٧ هـ . ألف الموطأ الكبير والصغير .

انظر ابن فرحون ، الديباج المذهب ١٣٢ .

(٤٧٢) أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن داود ، من مشاهير أصحاب مالك ، مصري .
ولد بمصر سنة ١٤٠ هـ أو سنة ١٥٠ هـ وتوفي بعد الشافعي بشهر سنة ٢٥٤ هـ / ٨١٩ م . انظر
ترتيب المدارك ٢ / ٤٤٧ - ٤٥٣ ، الديباج المذهب ٩٩ ، د . محمود مكي ص ١٠٧ .

(٤٧٣) اللقطة يعني بها الشيء يثر عليه الشخص عما لا يثبت ملكه .

حيب (٤٧٤) بن نصر (٤٧٥) عن يمين استحق دابة بيينة ، وحكم له فأفقى المحكوم عليه لصاحبه وأقر (٤٧٦) له ببيعها منه ، وحكم عليه ، ثم أتى هذا ببائعها منه ، فأقرها ، وأقام شاهدين عدلين ، أن هذه الدابة المحكوم بها لهذا الرجل الذى باعها من الرافع (٤٧٧) ، اشتراها منه سنة ثلاثين ، (فلکها) (٤٧٨) سنة ثلاثين (٤٧٨) وسنة إحدى وثلاثين واثنين وثلاثين ، ثم باعها من هذا المحكوم عليه آخر ، فلکها سنة ثلاث وثلاثين ، وكان المحكوم له بها أولاً أقر أنه ملكها من قبل أن يخاصم فيها ، ويعترفها لسبعة (٤٧٩) وعشرين شهراً . وكانت حكومته فى ذى الحجة آخر سنة أربع وثلاثين ومائتين .

قال : بيينة الذى (٤٨٠) شهد له بالملك القديم ، أولى .

وتصحيح الملك القديم الذى شهد له به الشهود (فى سنة ثلاثين (٤٨١)) تصحيح لملك هؤلاء المحكوم عليهم . وهذه أحكام تنفضى وترد إلى من كانت بيده . أولاً المحكوم عليه الذى اعترف فى يديه ، (٤٨٢) ولا ينظر إلى الأعدل من بيينة معترفها ، وبيينة مثبت شرائها سنة ثلاثين ، وإنما ينظر إلى أعدل البينتين إذا تكافأت . وكانت فى وقت واحد . وأما إذا كانت فى وقتين مختلفين ، فهو لأقدمهم ملكاً .

قال القاضى : قوله فى وقت واحد معناه - والله أعلم - فى تاريخ واحد

(٤٧٤) فى دا : ابن حبيب .

(٤٧٥) حبيب بن نصر بن سهل التميمى ، صاحب مظالم يمينون له كتب معروفة فى مسائل يمينون سماها بالأقفية . ومولده سنة ٢٠١ هـ / ٨١٦ - ٨١٧ م وتوفى سنة ٢٨٧ هـ / ٩٠٠ م

انظر ترتيب المدارك ٣ / ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٤٧٦) فى دا : فأقر .

(٤٧٧) فى التنسيخ الأخرى : الرابع .

(٤٧٨) سابقة فى دب .

(٤٧٩) فى دا : بسبعة .

(٤٨٠) فى دا : للى .

(٤٨١) سابقة فى دا .

(٤٨٢) سابقة فى دا .

إذا شهد على تاريخين حكم^(٤٨٣) للأقدم تاريخاً ، كذلك في المدونة وغيرها .
وفى سؤاله^(٤٨٤) إشكال وكذلك (261) القضاء في الكتاب الذى نقلنا منه ،
فتدبره . وما وجد بأيدى المحاربين من^(٤٨٥) المال وادعاه رجلان هو من
هذا الأصل . وفى شهادات الواضحة ، تنازع فيما ترجح به البيئة بعضها على
بعض ، من كثرة عدد ، وبيان عدالة معدلها على عدالة معدل البيئة الأخرى .
واختلف قول ابن القاسم فى الشاهدين ، يقيمهما أحد المتداعيين ، وفى
الشاهد واليمين ، والشاهد أبرز من الشاهدين ، فعنه فى سماع أصبغ فى آخر
كتاب الدعوى : الدار لصاحب الشاهدين ، وكذلك ذكر ابن حبيب فى كتاب
الشهادات ، عن مطرف وابن الماجشون : ولو كان المنفرد أعدل أهل
زمانه ، وقال أصبغ فى سماعه صاحب الأبرز أحق مع يمينه ، وقاله ابن القاسم
فى سماع أبى زيد فى كتاب الشهادات . ولو نقلنا هذه المسائل كلها على
نصوصها ، وذكرنا ما يتفرع منها مما فيه تمامها وبيانها على ما يحضرنا الآن
لطال الكتاب ، ونخرجنا عن الغرض الذى قصدناه ، وفيما ذكرناه مقنع
فيما أوردناه ، عصمتنا الله بهداه وطيبنا للقيامه .

١٧ - مسألة من تعدى على دار رجل فكسر بابها وغرب ربها وانتهب مالها :

(375) شهد عند القاضى شهود أنهم قالوا لعمر بن عبد العزيز : لقد
ساءنا^(٤٨٦) ما سمعنا عن ولدك ، من سيرها^(٤٨٧) بجماعة من أهل الفساد
والشر . منهم : عبيد الأقطع وابن ثامة^(٤٨٨) النواحة ، وحارث الخلباز ،

(٤٨٣) فى ١ : كان .

(٤٨٤) فى ١ : سؤالها .

(٤٨٥) فى ١ : عن .

(٤٨٦) فى ١ : أسأتنا .

(٤٨٧) فى الأصل : سيرها والمذكور من النسخ الأخرى .

(٤٨٨) فى الأصل : تمامه والمذكور من النسخ الأخرى .

وسعد^(٤٨٩) الذى صار^(٤٩٠) فى خدمتك إلى دار يسكنها عبد^(٤٩١) الله ، سكارى ، وكسروا الباب ، وهجموا على العيال ، واتهبوا ما فى الدار ، وضربوا عبد^(٤٩٢) الله حتى أثنى على الموت .

فقال عبد الملك^(٤٩٣) ومحمد ابنا عمر : نعم ، فعلنا ذلك وفى شهادتهم أنهم يعرفون الفعلة بأعيانهم وأسمائهم من أهل الفساد والشر وشرب الخمر^(٤٩٤) والعيانة^(٤٩٥) . وشاور فى ذلك .

فقالوا : فهما وفقك الله الشهادات^(٤٩٦) الواقعة ، فرأينا شهادات توجب الأدب البليغ^(٤٩٧) ، والحبس الطويل على الفعلة المسمين ، فى هذا الكتاب المشهود . (376) عليهم إن لم يكن عندهم مدفع ، وإن ذكروا مدفعاً ، حبسوا وكشفوا عن مدفعهم . وهم فى الحبس . فإن مثل هذا شنيع ، يكون فى مجمع وحاضرة فيستحقون^(٤٩٨) الأدب البليغ . ومن شهد عليه بشرب الخمر منهم ، فعليه الحد . وزيادة^(٤٩٩) الأدب^(٥٠٠) لعظيم ما انتهكوا^(٥٠١) وأظهروا^(٥٠٢) ، قاله : عبيد الله بن يحيى^(٥٠٣) ، وابن لبابة ، وابن وليد ، وسعد بن معاذ . قال القاضى^(٥٠٤) أبو الأصم^(٥٠٥) : سكتوا^(٥٠٦) فى جوابهم

(٤٨٩) فى قج : سيد .

(٤٩٠) فى د ا : كان .

(٤٩١) فى قج : عبيد الله .

(٤٩٢) فى الأصل : هدا الله والمذكور من الفسخ الأخرى .

(٤٩٣) فى قج : الخمر .

(٤٩٤) فى الأصل : العيان والمذكور فى د ا .

(٤٩٥) فى د ا : الشهادة .

(٤٩٦) فى د ا : جملة زائلة : ه البليغ ومن شهد عليه بشرب الخمر منهم فعليه الحد ه .

(٤٩٧) فى قج : يستحقون .

(٤٩٨) فى د ا ، قج : زيادة فى الأدب .

(٤٩٩) فى د ا : ما انتهكوه وأظهروه .

(٥٠٠) زائلة فى قج .

(٥٠١) فى قج : الشيخ .

(٥٠٢) ساقطة فى الأصل والمذكور من د ا .

(٥٠٣) فى الأصل : مكتوا والمذكور فى الفسخ الأخرى .

هذا عن الحكم على المشهود عليهم ، بغرم ما اتهبوا^(٥٠٤) من الدار على ما شهد به الشهود . وهو من فصول المسألة التي يجب بيانها .

قال ابن حبيب في كتاب الأحكام من أسمعه : سألت مطرفاً وابن الماجشون عن القوم ، يعلون على منزل الرجل ، فيغيرون عليه ، والناس ينظرون فيتبهونه ويذهبون بما كان فيه من مال أو حلى أو ثياب أو طعام أو ماشية . خير أن الشهود لا يشهدون على معاينة ما يذهبون به إلا أنهم يشهدون على غارتهم^(٥٠٥) واتهابهم . قال لي مطرف : أرى أن يحلف المغار عليه على ما ادعى^(٥٠٦) مما يشبه أن يكون له ، وأن مثله يملكه مما لا يستنكر^(٥٠٧) ، ويصدق فيه .

وقال لي^(٥٠٨) ابن الماجشون : لا أرى أن يعطى بقوله ويمينه ، وإن ادعى ما يشبه حتى يقيم بيته بدعواه . وسألت عن ذلك أصبغ^(٥٠٩) فأخبرني عن ابن القاسم مثل قول ابن الماجشون . واحتج بقول مالك فيمن اتهب صرة دنابر بحضرة شهود^م اختلفا في عدة ما كان فيها ، ولا يعرفه الشهود . قال مالك : القول قول المنتهب مع يمينه .

قال ابن حبيب : وقول مطرف في ذلك أحب إلى وبه أقول ، وقاله ابن كنانة : والظالم أحق أن^(٥١٠) يحمل^(٥١١) عليه .

قلت لمطرف : فإن أخذ واحد من هؤلاء المغيرين ، أبيض من جميع ما أغاروا عليه ، إذا شهد به^(٥١٢) ، أو حلف المغار عليه بما^(٥١٣) يشبه .

(٥٠٤) في الأصل ، دب : ما اتكبوا .

(٥٠٥) في الأصل ، دب : عاقبهم والمذكور من دا ، فج .

(٥٠٦) في فج جملة زائدة : ما ادعى إذا أصعب ما يشبه .

(٥٠٧) في فج : ينكر .

(٥٠٨) سابقة في فج .

(٥٠٩) في فج : دصغ بن القريج .

(٥١٠) في الأصل ، فج ، دب : من حل والمذكور من دا .

(٥١١) سابقة في الأصل ، دب والمذكور من دا ، فج .

(٥١٢) في دا : فيها .

فقال لى : نعم ، يضمن ذلك من أخذ منهم لأن بعضهم قوى ببعض ، كالقوم يدخلون حوز^(٥١٣) الرجل ، فيسرقون الخشبة التي لم يكن بعضهم يقوى عليها . وثمنها ثلاثة دراهم فكلهم يقطع ، وكل واحد منهم يضمن جميع ثمنها ، إن كان له مال ، من قبل أنه كأنه إنما^(٥١٤) سرقها وحده^(٥١٥) . ولو لم يضمن إلا ما ينوبه وهو أقل من ثلاثة دراهم ، ما قطع إذن ، ولكنه : أنزل كأنه سرق وحده ذلك ، حين كان بعضهم ، إنما قوى ببعض فكذاك المغيرون على الرجل .

قال لى مطرف : وكذلك اللصوص والمحاربون القاطعون الطرق^(٥١٦) . من أخذ منهم غرم^(٥١٧) جميع ما أخذ هو وأصحابه . وإن أخلوا جميعاً ، أو أخذ جميع السراق ، أو المغيرون^(٥١٨) ، وهم أغنياء ، أخذ من كل واحد ما ينوبه . وقال ابن الماجشون وأصبغ في ضمان ذلك مثل قول مطرف .

قال لى مطرف^(٥١٩) : وحد هؤلاء المغيرون في العقوبة كحد المحاربين ، إذا أشبهوا السلاح عليه ، وفعلوه مكابرة على وجه الغلبة ، كان بأصل ثأره^(٥٢٠) ، أو على وجه العيافة قال لى جميعهم ، في والى بلد يعيى على بعض أهله فيغير عليهم ، وينسف أموالهم ظلماً مثل قولهم في المغيرون .

٢٥ - مسألة في أهل الشر :

(379) قرأنا - وفق الله القاضي^(٥٢١) - الشهادات^(٥٢٢) الواقعة عندك ،

(٥١٣) في د : جدر .

(٥١٤) ساقطة في قج .

(٥١٥) في قج : كلها .

(٥١٦) في قج : الطريق .

(٥١٧) في د : فمن .

(٥١٨) في قج : المديرون القاطعون .

(٥١٩) ساقطة في د ب .

(٥٢٠) في قج : كان على ثأره ، وفي سائر الأصول « باطل ثأره » وقد أثبتنا ما جاء في د ب .

(٥٢١) ساقطة في د أ ، قج .

(٥٢٢) في د : الشهادة .

على أحمد وعمر ابني عطف بالأذى للناس ، باللسان واليد والشر والرد (٥٢٣)
والفساد ، والبسط (٥٢٣) والتعدي على الناس وفهمنا ما ذكرته (٥٢٤) من
قولك لبعضهم .

فيجب - أكرمك الله - على أحمد وعمر الأدب الموجه (٥٢٥) ، والحبس
الطويل . فإن الإغلاظ على أهل الشر ، والقمع لهم ، والأخذ على أيديهم
مما يصلح الله - عز وجل (٥٢٦) - به العباد والبلاد .

قاله ابن لبابة وابن وليد بعد الإعذار في ذلك . وقاله يحيى بن عبد العزيز
وابن معاذ وعبيد الله بن يحيى (ويحيى بن) (٥٢٧) (٣٧٧) عبيد الله ، وأيوب
وخالد بن وهب وقال : يقال من لم يمنع الناس من الباطل لم يعملهم على الحق .

١٦ - زعم أن فلاناً ضربه وعفج (٥٢٨) بطنه وغير ذلك من التلمية :

(٣٨٥) سألتنا - وفقك الله - عن أمر عنت به من أمور (٥٢٩) الرعية التي
قلدك الله أمرها ، (وجعلك راعيا) (٥٣٠) عناية منك (بها) (٥٣٠) ، واحتبالا
بأسبابها ، وذلك أنه يردك من أهل (٥٣١) التلميات وما يحملك (٥٣٢) على
الكشف عنه ، وذلك أن الرجل يأتيك بنفسه ، يزعم أن فلاناً تولى (٥٣٣)

(٥٢٣) ساقطة في قج .

(٥٢٤) في قج : ما ذكرت .

(٥٢٥) في قج : الوجيع .

(٥٢٦) ساقطة في قج .

(٥٢٧) ساقطة في الأصل والمذكور من د أ ، قج .

(٥٢٨) عفج : ضربه بصا انظر لسان العرب .

(٥٢٩) في قج ، د أ : أمر .

(٥٣٠) في الأصل : وجعل له رعايتها . في قج : وجعلت راعيا .

والمذكور في د أ .

(٥٣٠) ساقطة في قج .

(٥٣١) مذكورة في د أ .

(٥٣٢) في الأصل ، د أ ، د ب : وما حملك والمذكور في قج .

(٥٣٣) ساقطة في د ب ، قج .

ضربه ، وعضج بطنه ، حتى صار بذلك في موقف الموت بزعمه ، أو يأتيك (٥٣٤) ولية عنه ، بمثل ذلك . ويدعو إلى السجاع من بيته على ذلك . ويطلب القائم بها حبس المدعى عليه . وقد يأتيك آخر أيضاً (٥٣٥) يدعى على رجل وبه جراحات خفيفة (٥٣٦) مخوفة ، وآخر عليه جرح سهل قد سال (٥٣٧) دمه وأحببت - (رضى الله عنك) (٥٣٨) - أن تعلم ما يلزمك به (٥٣٩) النظر في هذا لتتظر به - إن شاء الله .

فالدَى تقول به : أن الزمان قد فسد ، وأن هذه الحالة إنما يسرع (٥٤٠) إليها من لائقية (٥٤١) عنده ، ولا خشية تمنعه من ركوب الباطل لاستخراج ما بأيدي الناس (بمثل هذا) (٥٤٢) من الاحتيال ، ولكنه مع ذلك تتوسط لهم بنظرك حالة تكون خلاصاً لك - إن شاء الله (عز وجل) (٥٤٣) - ولدوى الحقوق القائمين عندك - (إن شاء الله) (٥٤٤) .

فإن جاءك وعليه جراح مخوفة ، فاحبس المرمى عليه (٥٤٥) بالدم حتى يصح المجروح ، (أو تتبين) (٥٤٦) حالة يجب بها إطلاقه . ومن جاءك معافى من الجراح يدعى على رجل ضرباً مؤلماً ، قد بلغ منه مبلغ الخوف على نفسه بغير سبب ظاهر ، فادع بمثل هذا بالبينه على دعواه .

(٥٣٤) في قج : أو يأتى ، دا : أو لياتى .

(٥٣٥) مذكورة في دب ، قج .

(٥٣٦) في قج : تخينة .

(٥٣٧) في دا : أسال .

(٥٣٨) في قج : ونفك الله .

(٥٣٩) في قج : له .

(٥٤٠) في دا : يزع .

(٥٤١) في الأصل ، دب ، دا : رتبة والمذكور في قج .

(٥٤٢) ساقطة في قج .

(٥٤٣) في الأصل ، دا ، دب : وإذا الحق دوى « والمذكور في قج .

(٥٤٤) ساقطة في قج .

(٥٤٥) مذكور في قج .

(٥٤٦) ساقطة في دب .

فلان أثبت^(٥٤٧) تعدى المرمى عليه ، ولم يكن عند المرمى عليه في البيئة مدفع ، فعززه . وإن رأيت حبسه ، فذلك إليك على ما يظهر إليك^(٥٤٨) من شئنة^(٥٤٩) ما ثبت عليه ، ومن جاءك بجرح خفيف ، وهو ممن يظن^(٥٥٠) به^(٥٥١) أنه يركب مثل هذا من نفسه ، فاسلك به سبيل المعافي من الجراح .

فلذا نظرت بهذا كان نظراً يرفع الله به اليد ، ويدلرأ^(٥٥٢) به^(٥٥٣) البسط ، وينفع به العامة^(٥٥٤) ، وتلدب^(٥٥٥) به عن دماهم ، وأموالهم — إن شاء الله (عز وجل)^(٥٥٥) —

قال^(٥٥٦) بذلك كله محمد بن عمر بن لبابة ، وابن غالب ، وابن وليد ، وابن معاذ ، ويحيى بن سليمان ، وأحمد بن يحيى ، ويحيى بن عبد العزيز ، وعبيد الله بن يحيى ، وقاله أيوب بن سليمان : إلا في المدعى الضرب المؤلم غير الظاهر ، أو الجرح الخفيف ، فإنه إن ادعى ذلك^(٥٥٧) على ما يشبه^(٥٥٨) ما ادعى عليه من ذلك فليحبس المدعى عليه . ويؤمر المدعى بالبيئة على ذلك من دعواه . وإن لم بدعه^(٥٥٩) على من يشبه^(٥٦٠) ذلك فكما قال أصحابنا .

(٥٤٧) في قج : ثبت .

(٥٤٨) في النسخ الأخرى : لك .

(٥٤٩) في قج : شئنة والمذكور في دا .

(٥٥٠) في قج : تظن .

(٥٥١) ساقطة في قج ، دا .

(٥٥٢) في دا : ويدلر له .

(٥٥٣) في الأصل ، دب : القامة والمذكور في قج ، دا .

(٥٥٤) في قج ، دا : ويدب ، وفي الأصل ، دب : وتدب والصواب وتلدب بالذال ومعناها تلعب .

(٥٥٥) ساقطة في قج ، دا .

(٥٥٦) في قج : وقال .

(٥٥٧) ساقطة في قج .

(٥٥٨) في الأصل ، دب : يشبه ، دا : يشبهه والمذكور في قج .

(٥٥٩) في قج : يدح .

(٥٦٠) في الأصل : شبه ، دب : يشبهه والمذكور في قج ، دا .

وقال يحيى بن عبيد الله ، قال محمد (بن عبد الله)^(٥٦١) بن عبد الحكم :
مالك يقول : في المرأة تتعلق بالرجل الفاضل المبرز بالخير والعدل وتقول :
أكرهني على نفسي .

قال : الحد عليها . وأنا آخذ بمثل هذا في التسمية . إذا قصد بدمه رجلا
فاضلا قد عُرف بالخير . (381) لا يقارب^(٥٦٢) في الدماء فلا يبطل التسمية ،
ولا^(٥٦٣) أقبلها منه .

قال محمد : وما عندي بينهما فرق ، وصدق - إن شاء الله - (عز
وجل)^(٥٦٤) .

قال القاضي^(٥٦٥) أبو الأصيب^(٥٦٦) : ترك يحيى بن عبيد الله المصير إلى
قول ابن القاسم وغيره في هذا ، والوقوف عنده والفتوى به ، وصار إلى
قول محمد (بن عبد الله)^(٥٦٧) بن عبد الحكم وكثير من مسائله على غير مذهب
مالك وأصحابه ، لأنه تفقه على (محمد بن إدريس الشافعي)^(٥٦٨) مدة في^(٥٦٩)
حياة أبيه ، وغيره من أصحابه المالكيين ، وإن كان قد رد على الشافعي في كثير

(٥٦١) ساقطة في قج ، محمد بن عبد الله بن عبد الحكم : وهو الفقيه المصري المشهور
توفي ٢١٤ هـ / ٨٢٩ م وهو تلميذ أشهب بن عبد العزيز ورئيس المدرسة المالكية بمصر بعده
وكان شديد التصصب لأشهب مفضلا له حل سائر أصحاب مالك . وقد وضع ثلاثة مختصرات في الفقه
على مذهبه .

انظر ترتيب المدارك ٣ / ٦٢ - ٧٠ ، ابن فرحون : الديباج المذهب ١٣٤ ، د . محمود مكي
أحكام السوق ص ١٠٨ حاشية ٣ .

(٥٦٢) في الأصل ، دب : لا ينفار ، د : لا يقارب والمذكور في قج .

(٥٦٣) في قج : ليست .

(٥٦٤) ساقطة في قج .

(٥٦٥) في قج : الشيخ .

(٥٦٦) مذكورة في د١ .

(٥٦٧) مذكورة في د١ .

(٥٦٨) هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي صاحب المنهاج الذي ينسب إليه توفي سنة
٢٠٤ هـ وهو أشهر من أن نترجم له . وكتابه الأم هو أساس المذهب الشافعي .

(٥٦٩) ساقطة في قج .

من مسأله ، وما أظن (٥٧٠) ابن عبيد الله إلا غاب عنه ما قاله ابن القاسم وغيره . فإن كان علمه فكان يجب أن يذكره . ويختار قول (٥٧٢) من رأى الحق في قوله . وأما أن يعرض عن ذكر مشهور المذهب ولا يذكره ، ويتعداه (٥٧٣) إلى غيره (فذلك تقصير) (٥٧٤) .

(و) (٥٧٥) في كتاب الديات من المختلطة . قال ابن القاسم : قال مالك : من قال دى (٥٧٦) عند فلان ، ففيه القسامة ، (قال ابن القاسم (٥٧٧) : ولم يذكر لنا مالك كان المقتول (٥٧٧) مسخوطاً أو غير مسخوط (وهو (٥٧٨) سواء) (٥٧٧) . وليس كالمشاهد لأنه لا يهتم والمرأة (و) (٥٧٩) الرجل في ذلك في العمدة والخطأ . في ذلك القسامة .

قيل (٥٨٠) : أرأيت إن قال المقتول دى عند فلان ، فسمى رجلاً أورع أهل تلك البلاد ، بمن لا يهتم في الدماء ، ولا غيرها وليس (٥٨٢) بمايون (٥٨٣) في شيء من الشر . قال : لم أسمع مالكاً يحاشى أحداً من أحد ، وأرى أنه مصدق (كل من ادعى) (٥٨٤) عليه .

(٥٧٠) في دا : أظن أن .

(٥٧١) ساقطة في قج ، دا .

(٥٧٢) في قج : رأى قول .

(٥٧٣) في قج ، دا : ويصلى .

(٥٧٤) في الأصل ، دب : فتصير والمذكور في قج ، دا .

(٥٧٥) ساقطة في دا .

(٥٧٦) في الأصل ، دب : غن والمذكور في قج ، دا .

(٥٧٧) مذكرة في قج ، دا .

(٥٧٨) في قج : وهذا والمذكور في دا .

(٥٧٩) في النسخ الأخرى : ك .

(٥٨٠) في قج : قلت .

(٥٨١) ساقطة في دا .

(٥٨٢) في النسخ الأخرى : ليس والمذكور في قج .

(٥٨٣) المأثور فيها جرى به الاستعمال الشائع هو الذى يرمى بشلوة علق وليس هذا هو

المقصود بطبيعة الحال ولكنها قد تحتل الاستعمال القوي المسمى إذا يقال ابن الرجل يابته أى هابه وأهيمه فالمقصود أنه ليس متبهاً بشيء من الشر .

(٥٨٤) في قج ، دا : في كل ما ادعى .

وإن رمى بدمه صبيًا . أقسم ورثته . وأخذوا الدية من عاقلة الصبي . وكذلك إن رمى بدمه ذميًا ، أو أمة أو عبدًا أقسم ورثته واستحقوا دمه ، وكذلك إن رمى بدمه ذميًا ، أو أمة أو عبدًا أقسم ورثته . واستحقوا دمه . فإن^(٥٨٥) كان عمدًا قُتلوا . وإن كان خطأ قيل لسيد العبد ادفع^(٥٨٦) أو أَرَقْدُ . وقيل لأهل جزية الذي أحملوا عقل هذا الرجل .

وفي تفسير (ابن مزين)^(٥٨٧) قال : وسألته — يريد عيسى بن دينار — عن صفة الضرب الذي إذا ادعاه الرجل ، أنه ضُرب به ، أو قامت به بيعة ، وجبت القسامة .

فقال : الضرب كله ، قلت^(٥٨٨) له : أمن^(٥٨٩) ذلك اللطمة ؟

قال : نعم : قال الله — (عز وجل)^(٥٩٠) — : « فوكره موسى ، فقتل عليه »^(٥٩١) :

قلت : فإن^(٥٩٢) ادعى أن فلانًا ضربه ، ومن ضربه يموت ، وليس به أثر ضرب في شيء من جسده قليل ولا كثير .

(٥٨٥) في قبح : وإن .

(٥٨٦) في ١ : ادفع العبد والصواب ما أثبتنا . وأخذ فعل أمر من أقاد أى أدى الدية . والمقصود بقوله « ادفع » أدرا التهمة عن نفسك .

(٥٨٧) ابن مزين . هو يحيى بن إبراهيم بن مزين القرطبي (المتوفى سنة ٢٥٩ - ٨٧٢) رحل إلى الشرق فدرس بمصر على أصبغ بن الفرج صاحب ابن القاسم ورأس المالكية في مصر بعد وفاة أشهب بن عبد العزيز ، وابن مزين هو صاحب كتاب شرح الموطأ الذي أنفى عليه ابن حزم ثناء حريصًا في رسالته في فضل الأندلس (انظر ترجمة ابن مزين في كتاب ابن الفرضي رقم : ١٥٥٨ ورسالة ابن حزم في نفع الطيب للمقرئ ، تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد ، ٤ / ١٦٢ - ١٦٤) . ومن هذا الكتاب نفسه (أى تفسير الموطأ) ينتقل ابن سهل في هذا الموضع .

(٥٨٨) في قبح ، ١ : فقلت .

(٥٨٩) في قبح : ومن .

(٥٩٠) في قبح ، ١ : تعالى .

(٥٩١) سورة القصص ، آية ١٥ .

(٥٩٢) في قبح : فن .

قال : يحمل من ذلك ما (٥٩٣) تحمل . وتكون فيه القسامة على سنتها .
قلت : وإن لم تعلم (٥٩٤) منازعة بين المدعى ، والمدعى عليه (٥٩٥) ذلك ،
قبله ؟

قال : هو (٥٩٦) أعلم (٥٩٧) بما وصل (٥٩٨) إليه من ذلك .

قلت : فإن (٥٩٩) رى بذلك صالحاً من الناس لايتهم بشئ ؟

قال : وإن رى بذلك خير الناس حالاً فربما حدثت البلايا وربما كان
الضرب الذى (٦٠٠) يثنى أثره ، وهو يكمد (٦٠١) صاحبه فالقسامة تجب
بقوله (٦٠٢) . ونمضى على سنتها . ويدين (٦٠٣) ذلك ما تدين . وأصدق ما يكون
المراء - إن شاء الله (عز وجل) (٦٠٤) - حين ينزل به الموت ، ويحضره
فراق الدنيا .

قال ابن مزين : وأخبرنى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله .
وقال أصبغ : من قال سقانى فلان سماً ومنه أموت ، فأت . أقسم على
قوله ، ووجب القود .

(٥٩٣) فى د ١ : من .

(٥٩٤) فى ق : يعلم .

(٥٩٥) سابقة فى د ١ .

(٥٩٦) فى ق ، د ١ : وإن هو .

(٥٩٧) فى ق : علم .

(٥٩٨) فى ق : أنفى .

(٥٩٩) فى ق ، د ١ : وإن .

(٦٠٠) مذكورة فى د ١ .

(٦٠١) فى د ب ، د ١ : يكبر ، ق : يكند والأصل : يكين .

(٦٠٢) « يكمد صاحبه » أى بذلك أن الضرب لا يكون ظاهراً ولكنه قد يكون فى الحقيقة
شديداً قد يعادى من تلقاه إلى الموت أو الألم الشديد (الكذ) .

(٦٠٣) فى ق : لقوله .

(٦٠٤) سابقة فى د ١ .

(٦٠٥) سابقة فى ق ، د ١ .

وفي العتبية في آخر سماع عيسى عن ابن القاسم : لا قسامة في مثل هذا إلا في الضرب المشهود عليه ، أو ^(٦٠٥) الآثار البينة من الجراحات ^(٦٠٦) وأثر الضرب
وفي سماع أبي ^(٦٠٧) زيد عن ابن القاسم : فيمن ركض رجلاً برجله ^(٦٠٨)
البطن ^(٦٠٩) ، فكث ^(٦١٠) أياماً ، فزعم أنه يجد من الركضة على فؤاده أمراً
شديداً ، فمات .

قال : ينبغي لمثل هذا أن يخوف ، ويذكر الله . فإن (ممدى ^(٦١١)) و
أصر وقال : والله ما زلت ^(٦١٢) منذ ^(٦١٣) ركضني فلان بشر . وما قتلتني ^(٦١٤)
إلا الركضة . رأيت أن يقسموا ^(٦١٥) معه ويستحقوا دمه . إذا ^(٦١٦) كان
مضطجعاً من يوم ركضه ، حتى مات ، وإن لم يضطجع ، إذا (رُئي
به) ^(٦١٧) ضرر ذلك وسببه ، فهو بمنزلة الاضطجاع .

وقال ابن حبيب في كتابه : كتبت إلى أصبغ بن الفرج فيمن قربت
إليه امرأته طعاماً ، فلما أكله تقياً أمعاده ، فأيقن بالموت مكانه فاشهد ^(٦١٨)
امرأته ونحالتها فلانة به . هل يقسم على قوله ؟
وفي قول من قال : سقاني ^(٦١٩) فلان سماً منه ^(٦٢٠) أموت ، ولا يعلم

-
- (٦٠٥) في قج : و .
(٦٠٦) في دا : الجراح .
(٦٠٧) في الأصل ، دب : ابن .
(٦٠٨) في قج : بضربة البطن ، دا : برجلة البطن .
(٦٠٩) في الأصل ، دب ، قج : فكثت والمذكور في دا .
(٦١٠) مذكوره في قج .
(٦١١) في الأصل : مارأيت والمذكور في النسخ الأخرى .
(٦١٢) في الأصل ، دب ، قج : من والمذكور في دا :
(٦١٣) في دب : ماقتلني ، قج : وما تقتلني .
(٦١٤) في الأصل ، دب ، قج : يقتسموا والمذكور في دا .
(٦١٥) في قج : إن .
(٦١٦) في قج : ربي .
(٦١٧) في قج ، دا : فاشهد أن .
(٦١٨) في الأصل ، دب : سقانا والمذكور في قج ، دا .
(٦١٩) في قج : رمت .

إلا بقوله : ولا يتقياً منه أمداءه . وهل هو (١٢٠) كقول (١٢١) فلان لظني ومنه أموت أو (١٢٢) فلان ضربي ومنه أموت . ولا أثر ضرب به . فإنه نزل (١٢٣) هذا ببلدنا ، فاستشارنا (١٢٤) فيه الإمام . ما اختلفنا عليه ؛ فكذب إلى : نعم : أرى القسامة لأولياء هذا الرجل . (382) في مسألتك إن شاعوا . لاشك فيه عندنا للذي عاجله من الموت . وإن لم يقل منه أموت ، (وهو كالضرب أو الجرح بسيف ، أو بعصا ، فيقول : فلان في فيكني به . وإن لم يقل منه أموت) (١٢٥) . وقد يكتفي بقوله : فلان قتلني . وإن لم يكن به أثر فيقسم عليه . ولا يحتاج إلى كشفه ، كيف قتله ولا يمنع ذلك من القسامة على قوله ، إن مات . وكذلك قال مالك : فيمن قال فلان قتلني مجرداً ، هكذا لم يصف ضرباً ، ولا غيره ولا أثراً به أنه يقسم بقوله ، وليس عليه أن يكشف عن قوله كيف قتله ولا متى ضربه .

أخبرنا ابن وهب عن مالك ، وقاله جميع أصحاب مالك : لا اختلاف بينهم فيه أن من قال : فلان قتلني أو فلان ضربي ، أن القسامة فيه قائمة في العمد ، والخطأ . وساق جوابه ، وفيه طول اختصرته (١٢٦) ، وعنده (١٢٧) آخره .

فالقسامة ثابتة في مسألتك في الذي (١٢٨) أعلمته زوجته الطعام ، فتقياً . إذا أثبت (١٢٩) قوله بشاهدين يقسمون عليها ، أو على خالتها ، لأنه إنما يقتل

(١٢٠) في قج ، دا : هذا .

(١٢١) في النسخ الأخرى : كقوله .

(١٢٢) في قج ، و .

(١٢٣) في قج ، دا : قد نزل .

(١٢٤) في دب ، قج : فاستشارنا ، دا : واستشارنا .

(١٢٥) ساقطة في دب .

(١٢٦) في دا : انصرتة .

(١٢٧) في قج : وعنده .

(١٢٨) في دا : التي .

(١٢٩) في دا : ثبت .

بالقسامة واحد: سنة ماضية . مجتمع عليها من أهل العلم ، والسلف وفى زمن الصحابة وتضرب الأخرى مائة وتسجن عاماً .

وفى سماع مهنون وسماع أصبغ : لا يثبت قول الميت : دى (٦٣٠) عند فلان أو شجنى فلان أو ضربنى فلان ، إلا بشاهدين . فيقسم أولياؤه حيثئذ إما بشاهد (٦٣١) واحد فالقسامة تجب بقوله : دى عند فلان على ما تقدم ، أو بشاهد (٦٣٢) على القتل ، أو على (٦٣٣) الجراح (٦٣٤) على مذهب المدونة .

وفى سماع عيسى (٦٣٥) حتى يشهد على الجراح (٦٣٤) شاهدان ، وفى أول (٦٣٦) نوازل مهنون القولتان .

20- فى (٦٣٧) امرأة رمت رجلاً بأله (٦٣٨) افتضها :

(377) أئتنا (٦٣٩) - رحمتنا الله وإياكم - امرأة ، فذكرت أن رجلاً اختدعها (٦٤٠) . وافتضها . ونسبت ذلك إلى رجل شهد عندى جماعة أنه (٦٤١) من خيار الناس ، ممن أعرفه (٦٤٢) أنه (٦٤٣) من أهل الطهارة ، والحالة الحسنة . وأنهم لا يعلمونه (٦٤٤) تُسب إليه من هذا شيء وشهد عندى أن (٦٤٥)

(٦٣٠) فى دب : دى .

(٦٣١) فى قج ، دا : شاهد .

(٦٣٢) فى قج : شاهد .

(٦٣٣) ساقطة فى قج .

(٦٣٤) فى دا : الجرح .

(٦٣٥) فى قج ، دا : يجرى .

(٦٣٦) ساقطة فى قج .

(٦٣٧) ساقطة فى قج .

(٦٣٨) فى التسخ الأخرى : أنه والمذكور فى قج .

(٦٣٩) فى قج ، دا : أئنى .

(٦٤٠) فى قج : انتزعها .

(٦٤١) مذكورة فى قج .

(٦٤٢) فى دب : أعرفه الناس .

(٦٤٣) ساقطة فى دب .

(٦٤٤) فى قج : يرفقونه .

(٦٤٥) فى دا : بأن .

هذه الجارية منسوب إليها الرذالة^(٦٤٧) ، فاكثبوا إلى بما عندكم في ذلك .

فكتبوا : الذى عندنا - أكرمك الله - في هذا أنها إذا رمت بذلك رجلاً ، لا يشبه^(٦٤٧) ما^(٦٤٨) رمت^(٦٤٩) به ، ولا ينسب^(٦٥٠) إليه مع ما شهد به عليها مما ينسب إليها فالحد عليها واجب للرجل المرمى^(٦٥١) حد القرية ، ثمانون سوطاً ، قاله أبو صالح .

وقال ابن لبابة : وتضرب بإقرارها^(٦٥٢) بالزنا مائة سوط فيكون عليها مائة وثمانون سوطاً . يريد إن أقامت على دعواها ، وإن رجعت عن ذلك ، لم يلزمها إلا حد القذف^(٦٥٣) .

قال القاضى أبو الأصيف^(٦٥٤) : وهذه المسألة إذا ادعت المرأة أن رجلاً^(٦٥٥) استكرهها في المدونة في الخلع ، وكتاب الفصص ، وفي الشهادات وعند آخر كتاب السرقة ، وفي سماع^(٦٥٦) أشهب في كتاب الفصص ، وفي سماع عيسى في الحدود . وفي^(٦٥٧) أول رسم من سماع يحيى في كتاب الدعوى . وقال (ابن المواز)^(٦٥٨) : إن جاءت به^(٦٥٩) متعلقة تدى ، أو لا تدى .

(٦٤٦) في الأصل : الرد ، قيج ، دب : الرد أو المذكور في دا .

(٦٤٧) في الأصل ، دب ، قيج : لا يشبه .

(٦٤٨) في دب : وما .

(٦٤٩) في قيج : مارته .

(٦٥٠) في دب : نسب .

(٦٥١) في قيج : التى رمت به ، د : التى رمت .

(٦٥٢) في قيج ، دا : لإقرارها .

(٦٥٣) في دا : القرية .

(٦٥٤) ساقطة في الأصل ودب ، وفي قيج : قال الشيخ والمذكور في دا .

(٦٥٥) في قيج ، دا : فلاناً .

(٦٥٦) في دا : كتاب .

(٦٥٧) في قيج : في .

(٦٥٨) محمد بن إبراهيم بن رباح الاسكترواني المعروف بابن المواز تفقه بابن الماجشون وابن عبد الحكم وروى عن ابن القاسم ، وابن وهب ، وكان راسخاً في الفقه والفنيا علماً في ذلك . في آخر أيامه خرج من مصر إلى الشام . ومولده سنة ١٨٠ هـ / ٧٩٦ م وتوفي في بلدش سنة ٢٦٩ هـ / ٨٨٣ م . انظر القاضى عياض : ترتيب المذكر ٣ / ٧٢ - ٧٤ ، وذكر ابن سهل أن تاريخ وفاته ٢٨١ هـ . انظر ابن سهل ورقة ٤٢٤ .

(٦٥٩) ساقطة في قيج .

وهي ممن لا يتهم بذلك ، حدث للقلق لالزنا . قاله ابن القاسم ، وابن وهب ، وقاله مالك . وقال ابن الماجشون : (ولا) ^(٦٦١) يلزمه صدق ، ولا أدب ، ولا تحدى لما رمت به . وقاله أصبغ .

وإن كان متهماً فلها عليه ^(٦٦١) صدق المثل . قاله ابن الماجشون وأشبغ .

وقال ابن القاسم : لا صدق لها ، إلا أن يشهد رجلان ، أنه احتملها وغلب ^(٦٦٢) عليها ، فتحلف . وتأخذ صدقها ، إن ادعت أنه أصابها . ويوجع هو ^(٦٦٣) ضرباً ، وقاله مالك .

وقال ابن حبيب : سألت مطرفاً عن سرق متاعه فاتهم من جيرانه رجلاً ، أو غريباً لا تعرف ^(٦٦٤) حاله أترى للإمام أن يحبس حتى يسأل عنه ، ويتبين حاله ؟

فقال ^(٦٦٥) لى ^(٦٦٦) : نعم ، أرى ذلك على الإمام ، وأرى ألا يطيل حبسه .

قلت له : وإن ^(٦٦٧) كان هذا المتهم مأبوناً ^(٦٦٨) بالسرقة متهماً بها .

قال : فذلك أطول لحبسه وإن وجد عنده بعض متاعه . وادعى المتهم أنه اشتراه ، ولا بينة له ، وهو متهم بالسرقة ، فلا سبيل للمدعى (إلى ما في يديه) ^(٦٦٩) . وإن كان غير معروف بذلك ، فعلى السلطان حبسه والكشف

(٦٦٠) في قج : لا .

(٦٦١) ساقطة في قج .

(٦٦٢) في دب : وعاب .

(٦٦٣) ساقطة في قج .

(٦٦٤) في قج : يعرف .

(٦٦٥) في قج ، دا : قال .

(٦٦٦) ساقطة في قج ، دا .

(٦٦٧) في قج ، دا : فلان .

(٦٦٨) مأبونا : متهماً معروفاً بها .

(٦٦٩) في الأصل : إلا ما في يديه ، وفي دب : فيها في يديه والمذكور في قج : دا .

عنه . وإن كان معروفاً بالسرقة ، مأبوناً في حاله ، حبس أبداً ، حتى يموت في السجن .

قال : وسألت عنه (٦٧٠) ابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصنغ ، فقالوا : مثله . وكتب بذلك عمر بن عبد العزيز (٦٧١) .

وقال ابن المواز : من ادعى سرقة واتهم بها من هو من أهل التهم ، كشف عنه (٦٧٢) ، واستقصى عليه ، بقدر تهمة وشهرته بذلك . وربما كان فيه الضرب ، وهذا قول العلماء ، وقاله مالك والليث (٦٧٣) .

قال ابن وهب ، قال الليث : من وجد معه متاع مسروق ، وقال اشتريته فإن كان متهماً ، عوقب . وكتب عمر بن عبد العزيز في مثله أن يسجن حتى يموت .

قال (٦٧٤) أشهب : إذا شهد فيه أنه متهم فإنه يسجن (٦٧٥) بقدر ما اتهم فيه ، وعلى قدر حاله ، وفيهم (٦٧٦) من يجلد بالسوط مجرداً ، وإن كان الوالي غير عدل ، فلا يُذهب به إليه ، ولا يشهد عليه عنده إلا أن يعرف (٦٧٧)

(٦٧٠) ساقطة في قج ، دا .

(٦٧١) عمر بن عبد العزيز بن مروان هو الخليفة الثامن من خلفاء بني أمية ولحقه سليمان ابن عبد الملك سنة ٩٩ هـ / ٧١٧ م ويعتبر من أئمة التابعين ومن خيار الخلفاء توفي سنة ١٠١ هـ / ٧١٩ م . انظر النورى : التلخيص القسم الأول ٢ / ١٧ - ٢٤ ، د محمود مكي - أحكام السوق ، ص ١٢١ حاشية ٦ .

(٦٧٢) ساقطة في قج ، دا .

(٦٧٣) هو الليث بن سعد : فقيه مصرى مشهور كان أبوه من التابعين وذم من هو حل كثير من فقهاء مصر ومكة والمدينة ، وانفرد بمذهب فقهى خاص إلا أن هذا المذهب لم يقدر له البقاء طويلاً وكان من تلامذته بمصر ابن القاسم وابن وهب وأشب ، وتوفى ١٧٥ هـ . انظر ابن خلكان ٤ - ١٢٧ - ١٢٨ وانظر أحكام السوق ص ١٢١ حاشية ٥ .

(٦٧٤) في قج ، دا . وقال .

(٦٧٥) في دا : يمتحن .

(٦٧٦) في قج ، دا : ومنهم .

(٦٧٧) في قج : عرف .

أنه لا يأخذ^(٦٧٨) بغير^(٦٧٩) حق^(٦٧٩) - ابن المواز - وذكره ابن حبيب عن أصبغ .

من جاء إلى الوالي برجل ، فقال : سرق متاعى ، فإن (378) كان موصوفاً بذلك متهماً ، هُدد وامتحن وأحلف^(٦٨٠) .

وقال^(٦٨١) محمد ، قال أشهب : لا يمين عليه ، وقال^(٦٨٢) ابن حبيب عن ابن الماجشون : من شهدت عليه بيعة أنه سارق معروف بالسرقة ، منهم بها ، قد يمين فيها غير مرة ، إلا^(٦٨٣) أنه لم تكن^(٦٨٤) معه سرقة حين^(٦٨٥) شهدوا عليه ، فلا يقطع بذلك لكن^(٦٨٦) يطال يمينه .

(٦٧٨) في قج ، دب : يأخذه .

(٦٧٩) في قج : إلا بالحق .

(٦٨٠) في قج : وحلف .

(٦٨١) في قج ، دا : قال .

(٦٨٢) في قج : قال .

(٦٨٣) في دب : إلى .

(٦٨٤) في قج : يكن .

(٦٨٥) في دب : حيث .

(٦٨٦) في قج : ولا .

مراجع البحث

المصادر :

- ابن الأبار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلسي) .
• التكملة لكتاب الصلة تحقيق كوديرا طبعة مجريط ، ١٨٨٦ .
• الحلة السراء (جزآن) تحقيق حسين مؤنس طبعة أولى
١٩٦٣ مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة القاهرة .

ابن بسام (أبو الحسن علي الشتريني) :

الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة .

- القسم الأول (في مجلدين) المجلد الأول ط سنة ١٩٣٩م والمجلد
الثاني ط ١٩٤٢م ، القسم الرابع (المجلد الأول) ط سنة ١٩٤٥م
مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة القاهرة .

ابن بشكوال (أبو القاسم خلف بن عبد الملك) :

- كتاب الصلة جزآن نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة ،
١٩٦٦م ، القاهرة .

ابن حزم (أبو محمد علي بن سعيد) .

- جمهرة أنساب العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ١٩٦٩ ،
القاهرة .

ابن حيان (أبو مروان حيان بن خلف بن حسين) :

- المقتبس (الجزء الخاص بآخر إمارة عبد الرحمن الأوسط
وإمارة محمد بن عبد الرحمن) . تحقيق د. محمود علي مكي ،
دار الكتاب العربي ، ١٩٧٣ ، بيروت .
• المقتبس (الجزء الخاص بإمارة عبد الله بن محمد) ، نشر
ملتشور أنطونيا ، باريس ١٩٣٧ .

ابن الخطيب (لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني) :
الإحاطة في أخبار غرناطة ، تحقيق محمد عبد الله عنان جزء ١ ،
١٩٥٥ ، القاهرة .

ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر) :
وفيات الأعيان ، تحقيق د. إحسان عباس ، ٨ أجزاء . دار صادر ،
١٩٧١ ، بيروت .

ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ... القرطبي الأندلسي) :
بداية المجتهد ونهاية المقتصد جزءان . مكتبة الخالجي ، القاهرة ،
بدون تاريخ .

ابن مهنون : محمد :

كتاب آداب المعلمين : تحقيق حسن حسني عبد الوهاب طبعة
جديدة بمراجعة وتعليق محمد المروسي المطوي ، دار الكتب
الشرقية . تونس ، ١٩٧٢ م .

ابن سهل (القاضي أبو الأصبح عيسى ...) :
الأحكام الكبرى (مخطوط) نسخة مكتبة الزاوية الناصرية
بتمكروت رقم ١١٨٩ . من مخطوطات الأوقاف رقم ٨٣٨ ق .
الخزانة العامة - الرباط .

ابن عبد الرؤوف (أحمد بن عبد الله ...) :
في آداب الحسبة والمحتسب (ضمن مجموعة ثلاث رسائل في
الحسبة) . تحقيق ليبي روفنسال ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي
للأثار الشرقية ، ١٩٥٥ م ، القاهرة .

ابن عبدون (محمد بن أحمد ... التجيبي) :
في القضاء والحسبة (ضمن ثلاث رسائل في الحسبة) . تحقيق ليبي
روفنسال ، ١٩٥٥ م ، القاهرة .

ابن عذارى المراكشى (أبو العباس أحمد بن محمد) :
البيان المغرب فى أخبار الأندلس والمغرب جزء ٣ . تحقيق ليثى
بروفنسال ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان . (طبعة بالأوفست
عن طبعة باريس ١٩٣٠ م) .

ابن عمر (يحيى) :
أحكام السوق تحقيق د. محمود على مكى ، صحيفة المعهد المصرى
للدراسات الإسلامية مجلد ٤ العدد ١ - ٢ سنة ١٩٥٦ م ،
مدريد .

ابن فرحون (برهان الدين إبراهيم بن على بن محمد) :
الديباح المذهب فى معرفة أعيان المذهب ، ١٣٥١ هـ ، القاهرة .

ابن الفرصى (أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي) .
تاريخ علماء الأندلس ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة ،
١٩٩٦ م ، القاهرة .

الباجى (القاضى أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث ...
الأندلسى) :

كتاب المتنقى ، شرح موطأ لإمام دار الهجرة مالك ابن أنس
(٧ أجزاء) ، الطبعة الأولى ، ١٣٣٩ هـ ، مطبعة السعادة ،
القاهرة .

الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر ...) :
البيان والتبيين . تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ،
١٩٦٨ م ، مكتبة الخانجى ، القاهرة .

الجرسىنى (عمر بن عثمان بن عباس ...) :
فى الحسية (ضمن مجموعة ثلاث رسائل فى الحسية) . تحقيق ليثى
بروفنسال ، مطبعة المعهد العلمى للآثار الشرقية ، ١٩٥٥ م ،
القاهرة .

الحميدى (أبو عبد الله محمد بن نصر بن فتوح بن عبد الله الأزدي) :
جنوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس ، الدار المصرية للتأليف ،
والترجمة ، ١٩٦٦م ، القاهرة .

الحشنى (أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد القيروانى) :
قضاة قرطبة ، ١٩٦٦م ، القاهرة .

صنون (عبد السلام بن سعيد التنوخى القيروانى) :
المدونة الكبرى (١٦ جزءاً) ، طبعة بالأوفست ، دار صادر
بيروت عن طبعة مطبعة السعادة ، القاهرة .

الضبي (أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة) :
بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، نشر دار الكاتب
العربي ، ١٩٦٧م ، القاهرة .

الطرطوشي (أبو بكر محمد بن الوليد) :
كتاب الحوادث والبدع . تحقيق محمد الطالبي ، المطبعة الرسمية
لجمهورية التونسية ، ١٩٥٩ ، تونس .

عبد الواحد المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب . تحقيق محمد سعيد
العریان ، ١٩٦٣م ، القاهرة .

عياض (القاضي أبو الفضل ... بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي) :
ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك .
تحقيق د. أحمد بكير محمود ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ،
٤ أجزاء في مجلدين ، ١٩٦٧

القيروانى (أبو عبد الله بن أبي زيد ...) :
الرسالة - الجزائر ١٩٦٨

مالك بن أنس : الموطأ (جزءان) . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .
نشر دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٧٠هـ -
١٩٥١م ، القاهرة .

الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري) :
الأحكام السلطانية والولايات الدينية : الطبعة الثانية ، مطبعة
الحلبي ، ١٩٦٦م ، القاهرة .

المجيدى (أحمد بن سعيد) :
التيسير في أحكام التسمير ، تحقيق موسى لقبال ، ١٩٧٠م :
الجزائر .

المغربى (القاضى النعمان بن محمد) :
كتاب الاختصار ، تحقيق محمد وحيد ميرزا ، ١٩٥٧ ، دمشق .

المقرئ (أحمد بن محمد ... التلمسانى) :
نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق محي الدين
عبد الحميد (١٠ أجزاء) ، ١٩٤٩ ، القاهرة .

المقريزى (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي ...) :
المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، المعروف بالخطط
المقريزية . الجزء الثانى طبعة جديدة بالأوفست ، مكتبة المثنى ،
بغداد . (من الطبعة المصرية) .

النباهى (أبو الحسن علي بن عبد الله الجذائى المالقي) :
تاريخ قضاة الأندلس المسمى بكتاب المرقبة العليا فيمن يستحق
القضا والفتيا . تحقيق ليلى بروفنسال ، ١٩٤٨م ، القاهرة .

النوى (أبو زكريا محيى الدين بن شرف ...) :
تهذيب الأسماء واللغات ، ط المطبعة المنيرية بالقاهرة في قسمين
وأربعة أجزاء (بدون تاريخ) .

ياقوت (شهاب الدين أبو عبد الله ... بن عبد الله المعروف بالروى) :
معجم البلدان ، ٦ أجزاء ، طهران (طبعة بالأوفست عن طبعة
وضعت فى ليون ١٨٦٦ - ١٨٧٠م) .

المراجع :

أحمد محمد خليفة (دكتور) :

إنجازات معاصرة في الفكر الاجتماعي عن الجريمة . مجلة عالم
الفكر ، العدد الخامس ، ١٩٧٤ ، الكويت .

آدم ميسر :

الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري . ترجمة : محمد
عبد الهادي أبو ريذة . (جزءان) ، (الطبعة الثالثة) . مطبعة لجنة
التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٧ م ، القاهرة .

أشباح (يوسف) :

تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ، ترجمة محمد عبد الله
عنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٨ م ، القاهرة .

الباز العريفي (دكتور) :

كتاب عن الحسبة في بيزنطة في القرن العاشر الميلادي . حولة
كلية الآداب ، جامعة القاهرة . مجلد ١٩ مايو ١٩٣٧ م ، القاهرة .

الجنجاني (الحبيب - دكتور) :

المغرب الإسلامي الحياة الاقتصادية والاجتماعية (٣ - ٩/٥٤ -
١٠ م) . الدار التونسية للنشر ، ١٩٧٨ ، تونس .

حسن حسني عبد الوهاب :

أصل الحسبة بأفريقية ، تحليل كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر ،
حولة الجامعة التونسية ، العدد الرابع ، ١٩٦٧ ، تونس .

خالد الصوفي (دكتور) :

تاريخ العرب في أسبانيا ، جمهورية بنى جهور . الطبعة الأولى ،
١٩٥٩ ، دمشق .

خلاف (محمد عبد الوهاب - دكتور) :

هـ . صاحب الرد والإنظام في الأندلس ، مجلة كلية الآداب
والتربية ، جامعة الكويت ، العدد ٤ ، ١٩٧٨ م ، الكويت .

• صاحب المدينة في الأندلس : مجلة معهد التربية للمعلمين ،
العدد الأول : ١٩٧٩ ، الكويت .

• قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر الميلادي - الخامس
المجري ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية : الدار التونسية
للنشر ، تونس (تحت الطبع) .

الدشراوي (فرحات - دكتور) :

فصل من كتاب في الأموال والمكاسب للداودي . حولة
الجامعة التونسية ، العدد الرابع ، ١٩٦٧ م ، تونس .

دوذي (رينهارت) :

تاريخ مسلمي أسبانيا ، جزء أول ، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي ،
١٩٦٣ ، القاهرة .

السيد سابق :

فقه السنة (١٤ جزءاً) ، دار البيان ، ١٩٦٨ م ، الكويت ،
الأجزاء ١٢ - ١٤ (١٩٧١) .

الطحاوي (سليمان - دكتور) :

السلطات الثلاث في التأثير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي
الإسلامي ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٧ ، القاهرة .

عادل شعيبان :

حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأصول هذه
الحقوق في الإسلام . مجلة عالم الفكر ، المجلد الخامس ،
١٩٧٤ ، الكويت .

المباي (أحمد مختار - دكتور) :

دراسات في تاريخ المغرب والأندلس ، ١٩٦٨ ، الإسكندرية .

عبد الوهاب جوميد (دكتور) :

الحجر والقانون ، عالم الفكر ، المجلد الخامس ، ١٩٧٤ ، الكويت

- هدنان البورى (دكتور) :
الجريمة والمجرم ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الخامس ، ١٩٧٤ ،
الكويت .
- غوستاف لويون (دكتور) :
حضارة العرب ، ترجمة عادل زعير ، مطبعة عيسى الحلبي ،
١٩٦٩م ، القاهرة .
- محمد جواد رضا (دكتور) :
ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة ، مجلة عالم الفكر ، المجلد
الخامس ، ١٩٧٤ ، الكويت .
- مصطفى الموجي (دكتور) :
المجرم والمنظمات الدولية . مجلة عالم الفكر ، المجلد الخامس ،
١٩٧٤ ، الكويت .
- مكي (محمود علي - دكتور) :
• تاريخ عبد الملك بن حبيب ، صحيفة المعهد المصري للدراسات
الإسلامية ، ١٩٥٧ ، ملريد .
• التشيع في الأندلس ، صحيفة المعهد المصري للدراسات
الإسلامية ، مجلد ٢ ، ١٩٥٤ ، ملريد .
• أسرة بني الطنبي القرطبيين ومصرع أبي مروان الطنبي ، مجلة
كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، العدد الثاني ،
ديسمبر ١٩٧٥ .
- موسى لقبال :
الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي ونشأتها وتطورها .
الطبعة الأولى ، ١٩٧١ ، الجزائر .
- مؤنس (حسين - دكتور) :
• عالم الإسلام دراسة في تكوين العالم الإسلامي وخصائص
الجماعات الإسلامية ، دار المعارف ، ١٩٧٣ ، القاهرة .
• النظام الإداري والمالي في أفريقية والمغرب . مجلة كلية
الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، العدد الأول ، يونيو
١٩٧٣ ، الكويت .

الفهارس

١ - الأعلام

(أ) الأعلام العربية :

- إبراهيم بن أحمد البصري ١٢
إبراهيم بن سعد بن شهاب ٧٤
إبراهيم بن عباس ٤٥
ابن الأبار ٦٤
ابن أبي زمنين (أبو عبد الله محمد) ٨٣ ، ٨٤
ابن أبي زيد القيرواني ٤٨ ، ٨٦ ، ٨٨
ابن أبي العكر ٥٢
ابن أبي الليل ٧٣
ابن بريئة ٢٠ ، ٥٤
ابن بشكوال ١٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٧٧
ابن تامة النواحة ٨٨
ابن حبيب ١٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٨٨ ،
٩٠ ، ٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٥
ابن حزم ٦٦ ، ٩٧
ابن حنبل (انظر أحمد بن حنبل)
ابن حبان ٥٩ ، ٦٣ ، ٧٥ ، ٨٣
ابن خلكان ٤٧ ، ١٠٤
ابن الدباغ (انظر عبد الله محمد بن عباس)
ابن رشد ٤٨
ابن مهنون (محمد) ٨ ، ١١
ابن سلمة (انظر : النضر بن سلمة)
ابن سلمة بن عبد الرحمن ٢٧٠ ، ٧٤٠ ، ٧٥٠

ابن سبل (انظر : أبو الأصبح)

ابن شياخ ١١

ابن الصفار (انظر محمد بن غالب)

ابن الصيرفي ١٢

ابن عامر ١١

ابن عيدون ٥٧

ابن عتاب ١١ : ٢٥ ، ٢٦ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٢

ابن عذارى ٦٣

ابن غالب (انظر محمد بن غالب)

ابن فحلون ٥٢

ابن فرحون ١٠ : ٤٤

ابن القرضى ٤٤ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٩٧

ابن فطيس ٢٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٤

ابن القاسم (عبد الرحمن) ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٧ ،

٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٥ ،

٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤

ابن القطان ١١ ، ٢٥ ، ٦٧ ، ٦٨

ابن كنانة ٢٩ ، ٨٤ ، ٩٠

ابن لبابة (محمد بن عمر) ١٧ ، ١٨ ، ٣٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٠ ،

٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٣ ،

٧٦ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٠٢

ابن الماجشون ٣٢ ، ٤٧ ، ٧٤ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٠٢ ،

١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥

ابن مالك ٢٥ ، ٦٧

ابن مرتين ٦٣

ابن مغيث الطليطل ٤

ابن مزين ٩٧ ، ٩٨

ابن المواز ٣٢ ، ٣٣ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥

- ابن تافع ٩٨٠٠٥١
 ابن نيرة ٧٥٠٧٤٠٢٧
 ابن وليد (انظر محمد بن وليد)
 ابن وهب ١٠٤٠١٠٣٠١٠٢٠١٠٠٠٨٦٠٥١٠٤٧٠٣٢
 أبو إسحاق (انظر إبراهيم بن أحمد البصري)
 أبو إسحاق بن جعفر ١٢
 أبو بكر الأبهري ٦٦
 أبو بكر بن زرب ٦٧٠٦٥٠٢٥
 أبو بكر بن العربي ١١
 أبو بكر عبيد الله بن محمد (انظر عبيد الله بن محمد بن آدم)
 أبو الحسن بن الباذش ١٢
 أبو الحسن علي ٦٥
 أبو زيد ٦٩٠٨٨
 أبو صالح (انظر أيوب بن سليمان)
 أبو الأصيح عيسى بن سهل ٤٠٩٠٥٠٩٠٠١١٠١٠٠٢٩
 ٣٠٠٣٧٠٣٧٠٤٤٠٤٦٠٤٨٠٤٩
 ٥٧٠٥٩٠٦٠٠٦٧٠٦٩٠٧٧
 ٧٨٠٨٠٠٨٣٠٨٤٠٨٥٠٨٩٠٩٠
 ٩١٠٩٥٠١٠٢

- أبو عبد الله بن عيسى التميمي ١٢
 أبو عبد الله بن فرج (انظر محمد بن فرج)
 أبو عبيد الله (انظر محمد بن وليد)
 أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن داود (انظر أشهب)
 أبو عمرو بن البر ١١
 أبو عمرو عباد بن المعتد ٦٨٠٢٦
 أبو القاسم بن الجلاب ٦٦
 أبو محمد بن منصور القاضي ١٢

أبو مروان (عبد الملك بن زيادة الله بن مضر) ٢٤ ، ٢٥ ، ٦٣ ،
٦٧ ، ٦٤

أبو مضر زيادة الله بن عبد الملك ٦٤

أبو المطرف بن بشر ٦٥

أبو المهلب هيثم بن سليمان القيسى ٩

أبو موسى الأشعرى ٤٠

أبو الوليد بن جهور ٢٤ ، ٢٦ ، ٦٣ ، ٦٨

أبو يعقوب يوسف بن تاشفين ١٢

أحمد بن أبى جمعه المخرأوى ٨

أحمد بن بلى ١٨ ، ٤٦

أحمد بن يبطر ٥٩

أحمد بن حنبل ٥١

أحمد بن سعيد الميلىدى ٨

أحمد بن عطف ٣٠ ، ٩٢

أحمد بن عيشون ٢٨ ، ٢٩ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠

أحمد بن محمد بن زياد ٤٤

أحمد بن يحيى ٩٤

أحمد جلولى ٨

الأهرى ٤٨

أسد بن رافع رأسه ١١

إسماعيل ٦١

أشهب ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٧ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ،

١٠٤ ، ١٠٥

أصبغ بن الفرج ٣٠ ، ٣٢ ، ٤٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٧ ، ٩٨ ،

٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥

الأصمى ٤٩

أفلح ٢٧ ، ٧٦

٧٠ أمة الرحمن محمد بن حسين بن أحمد التميمي

٧٠ أمة المز محمد بن حسين بن أحمد التميمي

أيوب بن سليمان (أبو صالح) ١٧ ، ١٨ ، ٣٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٠ ،

٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ،

٦٣ ، ٧٦ ، ٩٢ ، ٩٤

١١ البرفواطي

٥٦ ، ٢٢ بشر بن عبدوس

٧٤ بشر بن يسار

٤٠ الجاحظ

٦٤ جعفر بن عثمان المصنف

٧٦ ، ٢٧ الجهمي

١١ حاتم الطرابلسي

٨٨ حارث الخباز

٢٧ الحارثي

٨٧ حبيب بن نصر

٥٢ حزم بن أبي بكر

١١ ، ٨ حسن حسني عبد الوهاب

٧١ ، ٦٩ ، ٢٦ حمدة بنت محمد بن يونس

٦٣ ، ٤٦ ، ٤٤ الحميدى

٧٤ ، ٧٣ حويصة

٩٢ ، ٤٤ خالد بن وهب الصغير

٧٥ الخشقي

٦١ خليل

٦١ خليل

٤٧ ذكوان

٨ رابع بن نوار

٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٢٦ رحمة ابنة عبد الرحمن

زونان (عبد الملك بن الحسن) ٨٦ ، ٤٥

٢٩ ، ٣٢ ، ٥٠ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٠١	سبحون
٦٩	سراج بن عبد الله
	سراج الدولة (انظر أبو عمرو عباد بن المعتمد)
١٧ ، ١٨ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٤	سعد بن معاذ
٩٤	
٦١	سعد الله
٤٦	سعيد بن حسان
١٠٤	سليمان بن عبد الملك
٧٤	سليمان بن يسار
٤٨	السيد سابق
٧٣	سهل بن أبي حنيفة
٩٥ ، ٨٦	الشافعي
٦١	شريف
٨١ ، ٧٨ ، ٢٩	شمس
٤٤	الضبي
٦٤	عبد الرحمن بن أبي مروان
٧٤	عبد الرحمن بن سهل
٧٢	عبد الرحمن بن سوار
٦٩ ، ٧٠ ، ٧١	عبد الرحمن بن عبد الرحمن
٢٦	عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد
٤٤	عبد الرحمن الناصر
٦١ ، ٦٠	عبد الرحمن بن يوسف
٦٥	عبد العزيز
٤٤ ، ٤٦ ، ٧٥	عبد الله (الأمير)
٢٧ ، ٢٩ ، ٧٣ ، ٧٤	عبد الله بن سهل الأنصاري
٧٢	عبد الله بن محمد بن عباس
	عبد الله بن نافع (انظر ابن نافع)

عبد الله بن وهب (انظر ابن وهب)

عبد الملك بن حبيب بن سليمان (انظر ابن حبيب)

عبد الملك بن الحسن (انظر زونان)

عبد الملك بن زيادة الله الطنبلي (انظر أبو مروان)

عبد الملك بن عمر ٢٩ - ٨٩

عبد الواحد المراكشي ٦٨

عبد الوهاب ٦٦

عبيد الأقطع ٨٨

عبيد الله بن محمد بن آدم ٧٢ ، ٧٧

عبيد الله بن يحيى ١٧ ، ١٨ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٥ ،

٥٧ ، ٦٤ ، ٧٦ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٤

عثمان بن عيسى (انظر ابن كنانة)

العريف (انظر محمد بن يوسف)

علي بن محمد بن حديد التغلبي القرطبي ٧٢

عمر بن أحمد ٦١

عمر بن الخطاب ٤٠

عمر بن عبد العزيز ٢٩ ، ٣٣ ، ٨٨ ، ١٠٤

عمر بن عطاء ٣٠ ، ٩٢

عيسى بن دينار ٢٩ ، ٤٦ ، ٨٣ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ،

فرحات دشرأوى ٨

فطيس بن عيسى بن فطيس (انظر ابن فطيس)

القاضي عياض ١٢ ، ٤٥ ، ٨٤ ، ١٠٢

قريش ٦١

الليث بن سعد ٣٣ ، ٥١ ، ١٠٤

مالك بن أنس ٢٥ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٩ ،

٥٠ ، ٥١ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٨٣ ، ٨٤ ،

٨٥ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ،

المالوري ٧٧

محمد (رسول الله صلى الله عليه وسلم) ٧٤ ، ٧٣ ، ٤٥ ، ٢٧

محمد إبراهيم الكتاني ١١

محمد بن إبراهيم بن رباح الأسكندراني (انظر ابن المواز)

محمد بن أحمد ٧١ ، ٢٦

محمد بن إدريس (انظر الشافعي)

محمد (الأمير) ٤٦

محمد بن حسين بن أحمد التيمي ٧٠

محمد خلاص ١٠٤ ، ٨٦ ، ٨٣ ، ٧٧ ، ٧٥ ، ٥٧

محمد الطالبي ٨

محمد بن عبد الله بن الحكم ١٠٥ ، ١٠٤ ، ١٠٢ ، ٩٥

محمد بن عمر بن عبد العزيز ٢٩

محمد العروسي المطوي ١١ ، ٨

محمد بن غالب ١٨ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٦٣ ،

٧٦ ، ٩٤

محمد بن فرج ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٩

محمد بن كليب ٥٤

محمد محيي الدين عبد الحميد ٩٧

محمد بن هشام ٦٤ ، ٧١ ، ٧٢

محمد بن وليد ١٧ ، ١٨ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٧ ،

٥٩ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٧٦ ، ٨٩ ، ٩٢

محمد بن وهب (انظر ابن وهب)

محمد بن يحيى بن لبابة ٢٨ ، ٢٩ ، ٦٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ،

٨٢

محمد بن يحيى البكري ٧٩

محمد بن يزيد ٦٨

محمد بن يوسف العريف ٢٣ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢

محمد بن يوسف بن مطروح ٥٩

محمد بن يونس ٤٥

محمود على مكى ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٣ ، ٦٤ ،

٦٥ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ١٠٤ ،

محبة بن سعيد ٧٣ ، ٧٤

المستنصر (الحكيم) ٦٤

مصطفى كامل إسماعيل ٩

مطرف بن عبد الله الهلالى المدنى ٣٢ ، ٤٦ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ،

١٠٣

٦٣

المعتضد بالله

المعتمد على الله محمد بن عباد ٦٥ ، ٧٢

مقيث بن محمد بن يونس ٧٦ ، ٦٩ ، ٧٠ ،

المقرى ٩٧

المقرىزى ٧٧

مكى بن أبى طالب ١١

موسى (عليه السلام) ٩٧

موسى لقبال ٨

النباهى ٦٥

النضر بن مسلمة الكلابى ٧٥

التنوى ١٠٤

هشام بن سوار ١١

الونشريش ٤

يحيى بن إبراهيم بن مزين (انظر ابن مزين)

يحيى بن أحمد ٢٩ ، ٧٩

يحيى بن زكريا القليعى ١١

يحيى بن سعيد ٧٤

يحيى بن سليمان بن هلال ١٧ ، ٤٤ ، ٩٤

يحيى بن عبد العزيز ١٨ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٤ ،

٩٢ ، ٩٤

يحيى بن عبيد الله ١٨ ، ٥٩ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ،

يحيى بن عمر ٨٠٤
يحيى بن يحيى ٤٥٠ : ٤٦٠ : ٥١ : ٩٨

(ب) الأعلام الأجنبية :

سلفادور فيلا ٤٠٣
لويس أورتيز ٤ : ٣
ليني برونسال ٥ : ٤

٢ - الأماكن

أسبانيا ٧ : ٤٤ : ٥٧ : ٦٣ : ٦٨ : ٩٧
الاسكتلندية ٦٦
أشبيلية Sevilla ٦٩ : ٦٨
الأندلس ٣ : ٤ : ٧ : ٨ : ١١ : ١٢ : ١٥ : ٣٥ : ٣٧ :
٣٨ : ٣٩ : ٤٠ : ٤٥ : ٦٣
البراجلة ١١
بيت المال ٢٠ : ٢١
البيرة Elvira ٤٦
بيروت ٥١ : ٦٣
تمكروت ١٠
تونس ٨
جامع الزيتونة ١١
الجزائر ٨
جزيرة شلطيخ Saltés ٦٣
جيان Jaen ١١ : ٤٤
الخزانة العامة ١٠ : ١١
خير ٧٣ : ٧٤ : ٧٤
داخل المقصورة بالجامع ٦٨

١١	دار الوثائق
١٠٢	دمشق
٧٥	ديوان القضاة
١١ ، ١٠	الرباط
٦٣	الربض الشرقى
١٠	الزاوية الناصرية
١١ Ceuta	سبتة
٣٣ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ٧٢	سجبن
٧٥ Medina Sidona	شلونة
٧٠	شرقى مدينة قرطبة
٦١	طرقش
٤٥ ، ١١ Toledo	طليطلة
١٢	طنجة
١٢ ، ١١ Granada	غرناطة
٩	القاهرة
١١ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ٥٩	قرطبة Cordoba
٦٣ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٩	
٥٤ ، ٢٠	القنباية
٩ ، ١٢ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٧٧	السكويت
٨	مدريد
٢٤ ، ٢٦ ، ٥١ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩	المدينة
٧٠ ، ٧١ ، ١٠٤	
٦٨	مسجد ابن عتاب
٦٣	مسجد الأمير
٤٤ ، ٧٢ ، ٨١	المسجد الجامع
٦٨	مسجد خانم
٩ ، ٥٠ ، ٨٦ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٤	مصر
٧ ، ٨ ، ١١ ، ٨٦	المغرب

١٠٤	مكة
١٢	مكتاسة
٧٥ ، ٧٤ ، ٢٧	منية العجب

٣ - المصطلحات الفقهية والألفاظ ذات الدلالة الخاصة

٧٥ ، ٢٧	أبناء الإماء
٧٥	أبناء الحرائر
٢٩	اتفاق
٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ١٧	الاثام
٥٨ ، ٢٨ ، ١٧	اثبات
٥٨ ، ٢٢	اجبار
٧١ ، ٤٠	اجتناد
١٦ ، ١٥ ، ٥	الإجراءات
٣٨ ، ٢٠	الاجرام
٧٩ ، ٢٨	الأجل
٥٦ ، ٤٠ ، ٣٧ ، ٢١	احاطة (احتياط - الحيلة)
١٦ ، ١٥	الاحتساب
١٥	الأحداث
٢٧	الاحرار
٣٠ ، ١٦ ، ١٥ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٥ ، ٤	الأحكام
٧٧ ، ٧٢ ، ٦٩ ، ٥٩ ، ٥٧ ، ٤٤ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٧	
١٠٤ ، ٩٠ ، ٨٧	
١٥	الأحوال
٨	الاختصار
٣٣ ، ٢٣	الإدانة

الادعاء (ج : ادعاءات) ١٥ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ،
٣٠ ، ٣١ ، ٤٥

الإدعاء ٣٠

أرباب السوابق ٣٣

الاستبراء ٦٢ ، ٧٦

استبعاد ١٩

الاستجاء ١٧ ، ٥٩

استجواب ٢٤ ، ٢٥

استحقاق ٨٢ ، ٨٥

استحلاف (علف) ١٩ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٦٧ ، ٨٢

استدلالات (م . استدلال) ١٧ ، ٢٣

استراب ٢٥ : ٥٩

الاستراء ٢٨ ، ٢٩ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩

استطلاع ٢٣ ، ٢٦ ، ٧٩

استظهار ٥٠

الاستقامة ٢٠ ، ٢١ ، ٥٣ ، ٥٥

استنطق ٦٤

استهتار ٣٩

الاستقامة ٢٠ ، ٢١ ، ٥٣ ، ٥٥

استنطق ٦٤

استهتار ٣٩

الاستيثاق ٢٣

اضرار ٥٤

اطلاق ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٧٦ ،

٩٣

الاعتداء ١٨ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٠

اعتق ٨٥

اعتقال	٢٧ ، ٧٤ ، ٧٥
اعذر	٧٩ ، ٧٠
اغتصب	٣١
الاغلاظ	٣٠
افراج	٢٢ ، ٢٣
اقرار	١٥
اقراع (قرع)	٢٥ ، ٦٦
أمانة	٢٠
إمام	٣١ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٦٣ ، ١٠٣
إمتحان	٣٩
إنكار (نكر)	٢٣ ، ٢٦ ، ٤٨ ، ٦٣ ، ٨١
أهل الأندلس	٤٥ ، ٦٣
أهل التهم	٣٣ ، ١٠٤
أهل النمة	٣٢
أهل الرأي	٣٢
أهل الشر	٢٩ ، ٣٠ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٦
أهل الشورى	٣٧ ، ٣٨
أهل الصلاة	٥٤
أهل الطهارة	٢٠ ، ٢١ ، ٣٢ ، ١٠١
أهل العدل	٥٦
أهل العلم	٤٣ ، ٥١ ، ٥٣ ، ١٠١
أهل الفساد	٢٩ ، ٣٠ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٢
أهل المدينة	٥١
أوقاف	١٠
إيذاء	١٦
إيلام	٣٩
الباطل	٩٣
البدع	٨

البيئة (ج : البيئة) ١٨ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٤٥ ،
 ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ،
 ٦٠ ، ٦٢ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ،
 ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٣

١٥	اليوم
٣٠	تأديب
٨	تبيان
٢٣ ، ٣٣	التثبت
٣٣	التحرى
٢١	التحفظ
١٥ ، ١٧ ، ٢٤ ، ٣٧	التحقيق
٥٤	التخليد
٥٤	التدقيق
٣٠ ، ٧٦ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١٠٣	التدنية
٥٨	التراضى
١٦	الترامى
١٩ ، ٢٠ ، ٢٨ ، ٣٧	الترجيح
٨٢	تركبة
٥٦	تشدد
٨ ، ١٦	التشريع
٢٢ ، ٥٨	التصالح
٢٣	تعجيل
١٦ ، ٢٠ ، ٢٩ ، ٩٢	التعدى
٤٠	التعزيرات
٨٠ ، ٨١	تفويت
٢٨	تفويض
٣٩	تقديم
١٦ ، ٢٥	التهديد

تهمة (ج : تم) ١٧ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ١٠٤

تنازل ٢٢

توبة ٢١ : ٥٤ ، ٥٥

توريث ٢٧

توكيل ٢٨ ، ٦٩ ، ٧٨

تيسير ٨

ثأر ٩١

الجرح ٣٠ ، ٣١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠٠

الجرعة (ج : جرالم) ٩ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٧

جزية ٣١

جسامة ١٦

جلدة ٣٢

جماعة ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٨٨

جنازة ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥

الجنايات ١٦ ، ٣٨

الحافر ٢٨

حاكم (ج : حكام) ٢٤ ، ٢٦ ، ٦٨ ، ٨١

الحبس ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٢ ،

٣٣ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ،

٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧١ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ١٠٣

حجة ٢٥ ، ٢٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ٨٢

الحد (ج : حدود) ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٥ ،

١٠٢

الحصاد ٢٤ ، ٢٥ ، ٦٣

حريات ٣٩

حق (ج : حقوق) ٢٠ ، ٢٢ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٩٢ ، ٩٣

الحكم ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٦ ، ٧١ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٩٠

الحلف (احلاف) ١٥ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤

الحلم	٨٣
حماية	٣٩
الحنث	١٥
حوز	٩١
حياسة	٢٨
الحنث	٧٦ ، ٢٧
خطأ	١٠٠ ، ٧٢ ، ٩٦ ، ٤٨ ، ١٩
الدعوى	٩٣ ، ٨٤ ، ٨١ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٤٦ ، ٣٦ ، ٣٢ ، ٢٧
دفاع	٣٩ ، ٣٧ ، ٢٨
دليل (ج : أدلة)	٢٦ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٨ ، ١٧
	٢٨ ، ٣٧ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣٠ ، ٢٨ ، ٢٧
الدم	٤٨ ، ٤٧ ، ٤٥ ، ٤٣ ، ٣٢ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٨
	٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠
	١٠١ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٧٦ ، ٦٥ ، ٦٢
الدماغ	٩٩
الدية (ج : ديات)	٩٧ ، ٩٦ ، ٤٩ ، ٣١ ، ١٩
الراى	٦٠ ، ٤٣ ، ١٧
الربع (ج : الرباع)	٨٤ ، ٨٣
الرد	٩٥ ، ٩٢ ، ٧٧ ، ٥٠
الرداءة	١٠٢
رسم تأخير	٦٧
رسم الشريكين	٨٣
ركض (ركضة)	٩٩
الرمى	٦٠ ، ٤٨ ، ١٦
الرمية (رمى ، يرميه)	١٩ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٤
	١٠٢ ، ٦٠
الرواية	١٢ ، ٤٥ ، ٦٣ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤
رؤية	٧١ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٠

٤	الزواج
١٠٣ ، ١٠٢ ، ٣٢	الزنا
١٦	السب
٩١	سراق
٨٣ ، ٣٣	سرقة
٣٨	سلب
١٧	سند
٦٥ ، ٥٥ ، ٢٥	السنة
٥٦	شاذ
٢٨ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١	الشاهد (ج : شهود)
٥٤ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٣	
٩٦ ، ٩٥ ، ٨٨ ، ٥٥	
٤٧ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٢٧ ، ٢٢ ، ٢٠ ، ١٨ ، ١٧	الشبهة (ج : شبهات)
٧٦ ، ٥٦	
٤٧	شح (شجاج)
٥٨	شر
٦٦ ، ٥٧ ، ٢٥	الشرطة (ج : شرط)
٣٨	الشرف
٧٢ ، ٥٩	الشروط
٤٠ ، ٣٩ ، ١٥ ، ٩	الشريعة
٨٣ ، ١٥	الشفعة
٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٣٢ ، ٣٠ ، ٢٣ ، ١٧	الشهادة (ج : الشهادات)
١٠٢ ، ٩١ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٥ ، ٨٢ ، ٧٦ ، ٥٩	
٢٧ ، ٢٦ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١١	الشورى
٧٧ ، ٧٥ ، ٦٨ ، ٦٥ ، ٤٤ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٢٨	
٣٢	صداق
٢٣ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٤٧ ، ٦٤ ، ٨٨ ، ٩٢	ضرب
١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٤ ، ٩٣	

٢٠ ، ٢١ ، ٣٢ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ١٠٦	الطهارة
٣١ ، ٤٩ ، ٩٧	المقالة
١٥ ، ١٦	العنق
٥٩	العداء
٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٨٩	العدالة
٤٧	العداوة
١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٣٢ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١	عدل (ج : عدول)
٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ١٠٤	
٩٤	عزر
٣٠ ، ٩٢	عفج
٢٠	العفة
٤٠ ، ٧٤	العقاب
٨٣ ، ٨٤	العقار
٧٧ ، ٧٨	العقد
٩١	عقوبة
٢٢ ، ٣٩ ، ٥٦	العقوق
٤٥ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٧٤	(علم) الحديث
١٩ ، ٢٠ ، ٣١ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١	عمد
٣٩ ، ٥٤ ، ٨٩ ، ٩١	العيانة (العيث)
١٥	عيون
١٥	الغائب
٩١	غرم
١٠٢	الغضب
٢٢	القاعل
٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ٥٣ ، ٩٥	الفتوى (ج : فتاوى)
٤٤ ، ٥٣ ، ٨٣	الفتيا
٣١	الفداء
٣٢ ، ١٠٢	الفرية

فساد	٢٠ ، ٢٩ ، ٣٩ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٨٨
الفقه	٣ ، ٧ ، ٩ ، ١٥ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٩٥
فقيه (ج : فقهاء)	٥ ، ٧ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩
	٣٠ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٦٨ ، ٨١
القائم	٥٥ ، ٧٦ ، ٩٢
القتل	١٧ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٦ ، ٦٠ ،
	٦١ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧
القتل الخطأ	٤٠
القتل العمد	١٦ ، ٣١
القتل	١٦ ، ٣٢ ، ١٠٢ ، ١٠٣
قرارات	٣٩
القصاص	١٩ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٧ ،
	٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١
القصاص	٩ ، ١٨ ، ١٩ ، ٣١ ، ٣٧
القصد الجنائي	٤٠
قضاء	٨ ، ١٢ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٥
قضاء الجحاة	١٢ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٧
القضاء الجنائي (ج : قضايا جنائية)	٥ ، ٩ ، ١٥ ، ١٦ ، ٤٠ ،
قضية (ج : قضايا)	٥ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ،
	٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ،
	٣٠ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٧٥
القعدد	٤٥
نفع	٩٢
القوام	٢٠
قود	٥١
قياس	٢٧
كراء	٢٩
كرامة	٣٨

الكرد ٩٨

الكوالى ١٦

لطف ٤٧ ، ٦٤ ، ٧١

لطم (لطمه) ٣١ ، ٩٧ ، ١٠٠

اللفيف ١٩ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠

لقطة ٨٦

اللوث ١٩ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٧

مأبون ٩٦ ، ١٠٣ ، ١٠٤

المبلغ ٢٣

متاع ٣٢ ، ٣٣ ، ١٠٤

المتهم (ج : متهمين) ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٣٧ ، ٣٩ ،

٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٦٧ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥

المخلف ١٩ ، ٥٠

المدعى ١٨ ، ٢٢ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٨ ، ٩٤

٩٨ ، ١٠٣

المدينة (صاحب) ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١

المذهب (المالكي) ٤ ، ٣٨ ، ٤٥ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠١

المرى ٢١ ، ٢٤ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٦٢ ،

٧٦ ، ٩٣ ، ٩٤

المستشار ٩

المسحوط ٩٦

مشاور ٤٤ ، ٥٩ ، ٦٩ ، ٧٢

مشاورة ٥٨ ، ٧٦

المطالبة ١٧

المظالم (صاحب) ٢٨ ، ٢٩ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٨٧

معاملة (ج : معاملات) ٢٠ ، ٣٨

معينة ٢٦

معتق ٤٧

مغيرون ٩٠ ، ٩١

المكروه ٥٩

ملك (ملكية) ٢٢ ، ٢٨ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٧

ملك المسلمين ٢٠

منازعة (ج : منازعات) ٣١ ، ٧٧ ، ٩٨

مواجهة ٢٩

مولى ٨٥

ميثاق ٣٩

ميراث ٢٤ ، ٤٥ ، ٧٠ ، ٨٥ ، ٨٦

النكاح ١٦ ، ٧٥

نكل ٢٩ ، ٨٠

نهب ٣٨

النوازل ٣ ، ٤ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ٢٩ ، ١٠١

النية ٣١ ، ٤٠

واجب ٢٢

وارث ١٩ ، ٢٧ ، ٥٠

الواقعة ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦

والى ٩١ ، ١٠٥

وراثه ٢٩ ، ٦٥

ورثة ٢٨ ، ٢٩ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٩٧

وشى (وشاية) ٢٠ ، ٥٢

وصية (ج : الوصايا) ١٦

الوكالات ٢٩

يمين (ج : إيمان) ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٣

٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٩ ، ٨٠ ،

٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ١٠٥

٤ - الطوائف والجماعات

أمة (ج : إماء) ٢٧ ، ٣١ ، ٧٥

الأنصار ٧٤

أهل اللمة ٣٢

بنو جمهور ٦٨ ، ٦٣

بنو الطبق ٦٣

الجوارى ١٠٢ ، ٢٤

الدولة العامرية ٦٥

الذى ٩٧ ، ٣١

العامية ٩٤

العبيد ٨٢ ، ٧٥ ، ٣١

العرب ٦٣

قاطعو الطرق ٩١

الصوص ٩١

المالكية ٩٥ ، ٤٤

المحاربون ٩١ ، ٨٨

المرايطون ٦٨ ، ١٢

المصريون ٨٦

ملوك الطوائف ٦٨

ممالك ٧٤ ، ٢٧

يهود ٧٣

٥ - الكتب الفقهية

الأم (لشافعى) ٩٥

أحكام السوق (ليحيى بن عمر) ٤٧ ، ٨ ، ٤

الأحكام (لابن حبيب) ١٨ ، ٣٠ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ٩٩

الخصمال (لمحمد بن يتيق بن زرب) ٦٥

- آداب المعلمين (محمد بن سحنون) ١١ ، ٨
- أدب القاضي (لأبي المهلب هيثم بن سليمان القيسى) ٩
- التفريع (لأبي القاسم بن الجلاب) ٦٦
- تفسير ابن مزين ٩٧
- التيسير فى أحكام التسعير (للمجلى) ٨
- جامع جوامع الاختصار والبيان فيما يعرض للمعلمين وأبائهم الصبيان (لأحمد ابن أبي جمعة المفاوى) ٨
- الديباج المذهب لمعرفة أعيان المذهب (لابن فرحون) ١٠ ، ٤٤ ، ٦٥ ، ٦٦
- العتية (أو المستخرجة) لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز العتيبي ١١ ، ٨٣ ، ٩٩
- العواصم من القواصم (لأبي بكر بن العربي) ١١
- كتاب الحوادث والبدع (للطرطوشى) ٨
- المبسوط (للسرخسى) ٧٥
- المختلطة ٩٦
- المدونة (لسحنون) ١١ ، ٢٩ ، ٥٠ ، ٦٥ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ٨٨ ، ٨٦ ، ٨٥
- المستخرجة (انظر العتية)
- المعيار المغرب (للوشرى) ٤
- المقتنع (لابن مغيث الطليطلى) ٤
- المنتخب (لمحمد بن يحيى بن لبابة) ٦٦
- الموطأ (لمالك) ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٧٤ ، ٨٦ ، ٩٧
- النوادر (لابن كنانة) ٨٤
- نوازل (سحنون) ٨٥
- الهداية (لعيسى بن دينار) ٨٣
- الواضحة (لابن حبيب) ٤٦ ، ٥٥ ، ٧٣ ، ٨٨

محتوى الكتاب

٣	تقديم
٧	تمهيد
٧	١ - كتب الأحكام والتوازل وأهميتها
١٠	٢ - مخطوط « الإعلام بنوازل الأحكام أو الأحكام الكبرى »
١١	٣ - مؤلف الكتاب : القاضي أبو الأصبغ عيسى بن سهل الأندلسي

الفصل الأول : عرض القضايا :

١٧	القضية الأولى
١٨	القضية الثانية
١٩	القضية الثالثة
٢٠	القضية الرابعة ...
٢٠	القضية الخامسة
٢١	القضية السادسة
٢١	القضية السابعة
٢٢	القضية الثامنة ...
٢٢	القضية التاسعة
٢٣	القضية العاشرة
٢٣	القضية الحادية عشرة
٢٤	القضية الثانية عشرة ...
٢٦	القضية الثالثة عشرة ...

٢٧	القضية الرابعة عشرة
٢٧	القضية الخامسة عشرة
٢٨	القضية السادسة عشرة
٢٩	القضية السابعة عشرة
٣٠	القضية الثامنة عشرة
٣٠	القضية التاسعة عشرة
٣٢	القضية العشرون

الفصل الثاني : نظرة عامة على السياسة القضائية

٣٥ في المواد الجنائية في الأندلس .

٤١ الفصل الثالث : النصوص :

- ١ - فيمن قال قتل هذا وليي وشهد بذلك رجلان لم يعرفهما القاضي ٤٣
- ٢ - من أتى القاضي متعلقاً برجل يرميه بدم وليه ٤٥
- ٣ - من رمى حجراً فأصاب امرأة مجهولة فأتت من ساعتها ... ٤٧
- ٤ - من حبس في دم : فشهد له بالطهارة والعافية ٥٢
- ٥ - بين ابن بريّة في تدميه وعيئه بالقنانية ٥٤
- ٦ - محبوس في دم لم يثبت عليه ما رمى به وشهد باستقامته ... ٥٥
- ٧ - رماه بقتل أخيه وتعلق به فيه فرماه الآخر بقتل خاله ... ٥٦
- ٨ - بين بشر بن عبدوس بعقوفه أباه واتهامه بقتل امرأة ... ٥٦
- ٩ - تراموا في دم بينوا فيه ثم اصططحوا في السجن وكذبوا أنفسهم ٥٧
- ١٠ - رجلان قتلا أختيما ، وشهد بذلك عليهما ، وكشف القاضي عن أمرهما ، فلم يختلف أنهما قتلاها لريبة اتهمها بها . ٥٩
- ١١ - رمى العريف بدم أخيه ستة رجال فحبسهم الأمير ثم صرف النظر فيهم إلى القاضي ٦٠
- ١٢ - مسألة الطين الذي أصبغ في داره مقتولا ٦٣

- ١٣ - شورى كتبها في قتل ابن فطيس زوجه رحيمة ابنة
عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن شهيد ٦٨
- ١٤ - مسألة ابن نيرة وابنه المقتولين من ممالك منية العجب
واعتقال أموالها لينظر فيها ٧٤
- ١٥ - تدمية الجهنى على أفلح وختنه ٧٦
- ١٦ - شورى في ثور استحقه ورثة عن ميتهم ٧٧
- ١٧ - مسألة من تعدى على دار رجل فكسر بابها وضرب ربه
واتهب ما فيها ٨٨
- ١٨ - مسألة في أهل الشر ٩١
- ١٩ - زعم أن فلاناً ضربه وعفج بطنه وغير ذلك من التدمية ... ٩٢
- ٢٠ - في امرأة رمت رجلاً بأنه افتضها ١٠١
- ١٠٧ مراجع البحث :
- ١١٧ الفهارس :
- ١ - الأعلام ١١٧
- ٢ - الأماكن ١٢٦
- ٣ - المصطلحات الفقهية والألفاظ ذات الدلالة الخاصة ... ١٢٨
- ٤ - الطوائف والجماعات ١٣٩
- ٥ - الكتب الفقهية ١٣٩

تصويبات

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٥	٢	المجرى	المجريين
٢١	١٧	خالد	خاله
١٨	٨ (من أسفل)	عبد الله	عبيد الله
٢٦	١٦	حيدة	حمدة
٢٦	٣ (من أسفل)	باطلة	باطالة
٣٩	٤ (من أسفل)	المسي	المسيء
٤٤	٢ (من أسفل)	ورقة ٥٢٣	ورقة ٤٢٣
٥٩	٦	اتهامها	اتهامها
٦١	٨	(37)	(387)
٦٥	٧	تؤيدها (٢٠٩)	تؤيدها (٢٣٩)
٦٨	١٣	(372)	(388)
٧٤	١٨	سهل	ابن سهل
٧٦	٥	(374)	(385)
٩١	١٦	١٥	١٨
٩١	١٧	(379)	(376)
٩٢	١٠	١٦	١٩

رقم الإيداع ٣١٥٦/١٩٨٠

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٤٧ بالمنطقة المتنامية بالمعادي
تليفون : ٨٢٦٢٨٠ القاهرة



DOCUMENTOS DE PROCESOS CRIMINALES

EN LA ESPAÑA MUSULMANA

EXTRAIDOS
del
MANUSCRITO DE « AL-AHKAM AL-KUBRA »
del
CADI ABU-L-ASBAG'ISA IBN SAHL
EDICION CRITICA Y ESTUDIO

del
Dr. MUHAMMAD 'ABD AL-WAHHAB KHALLAF
JEFE DEL DEPARTAMENTO DE ESTUDIOS
SOCIALES-INSTITUTO DE PEDAGOGIA
KUWAIT

Revision
Dr. MAHMUD ALI MAKKI
CONSEJERO MUSTAFA KAMEL ISMA'IL

توزيع المركز العربي الدولي للاعلام
١٢ . بهجت علي بالزمالك - القاهرة

الطبعة الاولى ١٩٨٠

PRIMERA EDICION

1980

Bibliotheca Alexandrina



0454895